الفصل الثاني

بناء الدولة في المغرب العربي

"السياق الأبعاد"

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول
الجوانب التاريخية المؤثرة
في تكوين الدولة في المغرب العربي

المطلب الأول
نموذج الدولة القومية "السلطانية" في المغرب العربي

الدولة المخزنية[1] هي إحدى أشكال الدول التقليدية التي كانت نموذجا سائدا في المغرب العربي عبر فترة زمنية من تاريخه السياسي انطلاقا من الدولة الخلدونية وصولا إلى نموذج الدولة الباتريمونيالية[2]

---

(1) المقصود المغاربي لمصطلح المخزن هو إبراز دور الدولة في تحصيل الجباية وتعني كلمة مخزن الحيز المكاني لحفظ الضرائب العينية، ثم اتسع المفهوم ليعني الخزينة، ومن هنا كان المكان الذي يقطن به الأهالي الواقعون تحت سيطرة السلطة يسمى المخزن وما دون ذلك يسمى السيبة، والمخزن حسب تعريف عبد الله العروي "**للمخزن قاعدة إنتاجية، يبحث فيها الاقتصاديون، تتداخل فيها عوامل عتيقة وأخرى مستجدة .للمخزن هيكل اجتماعي يبحث فيه علماء الأجناس، يعتمد على هيئتين (القبيلة والزاوية)، لكل منهما أشكال متنوعة ووظائف كثير، يتولى المخزن القيادة القبلية وسياستها القمعية، كما يتولى الزوايا وسياستها التأليفة، ويستمد شرعيته الأساسية من وظيفة الإمامة فيتجسد المخزن في فرد المولى/السلطان/ الشريف/الإمام هو سلطان يأمر بالسيف والقلم/ حوله جيش منتخب من قواد القبائل**" للمزيد انظر عبد الله العروي، **من ديوان السياسة** (المغرب: المركز الثقافي العربي،2009) ص 109-111 .

(2) يعد Max Weber"ماكس فيبر" صاحب السبق في إرساء مصطلح باتريمونيالية ليعني به التوسع العسكري والإداري، للسلطة الأبوية وذلك على مستوى اختيار المسؤولين من المقربين الأوفياء لشخص الرئيس الممثل الوحيد للسلطة، ويستمد=

حسب تعبير ماكس فيبر[1]، أي من دولة تركز على العصبية القبلية إلى دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع موالين لشخص الحاكم وسلالته، لكن في تلك الفترة من القرن 19 لم يكن التقدم الحاصل في جهاز الدولة المغاربية يرتقي إلى المستوى الذي يصفه "فيبر" عندما يتكلم عن النظام البيروقراطي المعقلن، وإنما تم استبدال القاعدة القبلية بالاعتماد على جيش نظامي من جهة أولى، وستقود الأحداث إلى حدوث تغيرات نوعية مهمة في النظام الجبائي وبالتالي سيؤدي إلى تحديثه من جهة أخرى[2].

مثلت التحولات السياسية منذ العصر الوسيط حتى السنوات التي أعقبت الاستعمار في ترسيخ التركيبة السياسية، بالصورة التي جعلت سلطة الدولة تتقدم والانقسام يخف[3]، كما أن المعارضة التي كانت تعلنها القبائل الطرفية للحكم المركزي، بدأت تضعف وتقل نجاعتها عن ذي قبل، ولقد نجحت ملكيات القرن السادس عشر والسابع عشر في تثبيت نفسها في السلطة وهي التي ركزت الحدود

=شرعيته من مساندة الجيش والسلطة الرمزية لعقيدة الرسمية المتمثلة في الدين للمزيد انظر حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ، ص259-261.

1- محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 .1999)، ص8

2- سعيد بن سعيد العلوي، **الوطنية والتحديثية في المغرب العربي** "**مجموعة دراسات حول الفكر الوطني وسيرورة التحديث في المغرب المعاصر**"،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1997)، ص143.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص25.

obeikandl.com

الجغرافية للمجتمعات السياسية الحالية، حيث ساهمت القيادات المحلية في المغرب الأقصى بتركيز سلطة المخزن وذلك بإزالة المؤسسات المحلية ذات الطابع الجماعي، واستبدالها بنوع من النفوذ الشخصي والمستبد، كما حاولت هذه الزعامات في كل مرة أن تحافظ على مجال من الحرية إزاء السلطان مما جعل تعاونها معه في الوقت نفسه مرغوبا ومشبوها، وقد أثرت هذه العوامل على طبيعة الحكم في المغرب الأقصى[1]، وظهرت السلطنة في مجتمع مبني على التعدد الاثني والقبلي وواجهت أنماط مختلفة من النفوذ المجتمعي، سواء في صورة قبائل وزوايا أو قيادات وسطية ولذلك أخذ الحكم طابع الباحث عن التوازن والوساطة، وذلك حتى يضمن وحدة السلطة ولعب الإسلام دورا مهما في هذا المضمار عبر احتكار السلطان للسلطة الدينية[2] ويتضمن الإسلام تراثين من التأويل في التقليد السياسي، يمكن أن نعرفها بالشرعية الضمنية(*) والشرعية التعاقدية(**) ويمثل المغرب الأقصى البلد الإسلامي الوحيد تقريبا الذي نجح في الجمع بين هذين النمطين من التقليد السياسي في الوقت نفسه، فقد نجح العلويين في مشروعهم السياسي بإبراز انحدارهم من فرع نسبي واحد"الشرفاء" ودعموا موقفهم في المدن عبر بيعه العلماء لهم.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص28.

2- سعيد بن سعيد العلوي، **مرجع سابق**، ص144.

(*) الشرعية الضمنية LEGITIMITE INTERNE= التي تقوم حول حصر الخلافة في أهل البيت.

(**) الشرعية التعاقدية LEGITIMITE CONTRACTUEL تكون بأحقية الخلافة في ما حصلت لهم البيعة.

obeikandi.com

أما في الجزائر فإن الدراسات التاريخية المتراكمة تبين أن المجموعات الجزائرية تتفاعل مع قادتها المحليين، وفي إطار الطرق الدينية، أكثر بكثير مع الأتراك، ولا غرابة أن يقود المعركة ضد الفرنسيين احد زعماء هذه الطرق في شخص الأمير عبد القادر عوضا عن الأتراك ويكون الأمير قد قدم أول قاعدة للتوحيد الوطني، على الرغم من قصر فترة تجربته وبذلك فالجزائر تملك تراثين سياسيين[1] :

التراث الأول: تراث الأتراك، تراث عسكري أجنبي وانتفاعي لم يكن مهما في بناء وتوحيد المجتمع.

التراث الثاني: هو تراث الأمير عبد القادر الذي مهما كان محدودا في الزمن فانه حاول إرساء نظام سياسي شرعي، ومركزا مؤسسيا.

وهذا ما ذهب إليه"دي توكفيل" بقوله « **إن حكومة "عبد القادر" كانت أكثر مركزة ومتحركا وقوة، كما لم تكن عليه يوما دولة الأتراك**»[1]، فقد نجح الأمير عبد القادر في بعض سنوات في تنظيم جيش عصري واختراق الحساسيات القبلية وتكوين جبهة قوية نسبيا، وبهذا الجيش انتزع الضرائب بصفة منتظمة مما مكنه من القيام بحاجيات دولته وجيشه، فهو مستعد دائما لتحذير أو لسحق كل أشكال المعارضة، فهو يقهر الأغلبية بالحماس والأقلية بالخوف ولكن المستقبل السياسي للجزائر سيكون صعبا لأن فرنسا قضت على الجهاز السياسي وعلى جميع معالم السيادة الجزائرية، ولهذا فلن تجد النخب السياسية في المستقبل الإطار التنظيمي الذي يمكن أن يبنى عليه مشاريعها والذي يمكن أن يشكل أساسا لبناء الهوية الوطنية[3] .

1– الهرماسي، **مرجع سابق**، ص30.

2- Alexis de Tocqueville, **Ecrits et discours politique (Paris : Gallimard.1962)**, vol3 des œuvres completes.pp222-224.

3– الهرماسي، **مرجع سابق**، ص31.

أما تونس فخلافا لما هو الشأن في المغرب والجزائر فإنها لم تعرف هذا المدى من التشتيت السياسي، وهذا التفريق القديم بين المركز والأطراف الذي يفقد مصداقيته في تونس، غير أن أشكال التضامن العشائري تضل موجودة وخاصة عند دفع الضرائب حيث يقع إحياء المؤسسات المحلية كـ"الميعاد" لكن لا تصل هذه التمردات إلى درجة الانشقاق عن الكيان الدولي وهذا التقدم النسبي في البناء الدولي وانفتاح البلاد عن التيارات العالمية مكن من الإصلاح المشهور بواسطة "خير الدين" الذي أدى إلى ترشيد مؤسسات الدولة والحد من الفوضى الاقتصادية(*) (*).

أما ليبيا فيجب التطرق إليها على حدى لما تتمتع به من خصوصية داخل المجتمعات المغربية نفسها

فيقول جمال حمدان« **من المغرب – ولكنها ليست من جزيرة المغرب أو قل أنها أقل المغرب العربي مغربية**»[1] فلقد دخلت في علاقات

(*) بواسطة الحركة الإصلاحية التي قادها خير الدين بهدف تحديث البنية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لتونس حسب النموذج الغربي من دون التفريط بالهوية الإسلامية. ولقد كان تمثل نهج التقدم والتمدن الأوروباوي من جانب خير الدين، يهدف إلى القيام بالإصلاحات السياسية في الدولة منطلقاً من قناعة أن طريق أوروبا هو طريق التقدم والمدنية في العصر الحاضر بالنسبة للدول الإسلامية، الأمر الذي يقتضي ضرورة اللحاق بما انجزه الغرب، والاقتباس من أفكاره ومؤسساته، وايديولوجيته. وعلى الرغم من أن هذه الأفكار، والايديولوجيا الغربية الحديثة قد نشأت في بنية اجتماعية اقتصادية وسياسية وتاريخية مختلفة عن سائر بلاد الإسلام، إلا أنها مارست تأثيراً كبيراً على إيديولوجية وثقافية خير الدين، إلى درجة أنه اعتبر الاقتباس منها ليس متناقضاً مع الشريعة الإسلامية، بل إنه منسجم مع روحها.

1- جمال حمدان، **الجمهورية العربية الليبية:دراسة في الجغرافيا السياسية**،(القاهرة: عالم الكتب،1973)، ص104.103.

مع الشرق وخاصة مصر التي شاركت تونس التأثير عليها حضاريا غير انه لابد من الاحتراز إزاء هذا الموقف المتضائل، نظرا للسمات الأخرى التي تمتاز بها ليبيا والتي قد تتضارب مع الدور الذي تريد القيام به.

لقد عرفت ليبيا الحكم العثماني منذ منتصف القرن16 فكانت ليبيا العثمانية تعرف بطرابلس وبرقة وأحيانا بطرابلس الغرب فقط[2].

في الوقت نفسه كانت برقة منجذبة نحو الداخل ونحو الصحراء بعيدة كل البعد عن تأثير البحر والشمال وأوروبا بصفة عامة، فلقد كانت الصحراء مهد الحركة السنوسية[*] وقاعدة نشاطها وأوجدت نمطا من التنظيم السياسي هو نمط شيوخ القبائل وملوك الصحراء.

اتخذت كل من طرابلس وبرقة خطين تطورين مختلفين[**] حيث كانت طرابلس أكثر انفتاحا على الغرب وأكثر احتكاكا به وعلى العكس كانت برقة أكثر عزلة وانطواء ويميزها التراث العربي[3].

لذلك فإن تكون ليبيا كدولة مركزية موحدة حدث حديث مرتبط أساسا بتاريخ الاستعمار الإيطالي حيث كانت تخضع كل جهة من جهاتها إلى الخضوع الحضاري لإحدى الدول المجاورة.

(*) الحركة السنوسية هي إحدى الحركات الإسلامية السياسية في ليبيا التي ينتمي إليها الملك الأخير لليبيا إدريس السنوسي والتي تعود أصول مؤسسها إلى الغرب الجزائري.

(**) يمكن تطبيق هذا التباين من حيث تركيبة كل من سكان الشرق والغرب في ليبيا حتى من حيث انطلاق شرارة الحراك الشعبي صد نظام القذافي التي كانت بسرعة وشدة في الغرب على العكس من ذلك في العاصمة إضافة إلى تأثيرات أخرى.

2 – الهرماسي، **مرجع سابق**، ص33.

3– جمال حمدان، **مرجع سابق**، ص27.

obeikandl.com

وفي موريتانيا مثلت الانقسامات القبلية الحاجز بإقامة دولة موحدة والوصول حد أدنى من التنظيم السياسي والاقتصادي.

فالتساؤل عن علاقة الدولة المخزنية بالدولة المغاربية المعاصرة يدفعنا إلى البحث عن مدى استمرارية وجود الظاهرة المخزنية من عدمها وهذا ما يقتضي التميز التحليلي بين الدولة كجهاز وإطار تنظيمي من ناحية والدولة كجملة من المفاهيم والتصورات الخاصة بمسألة السلطة وعلاقة الحاكم بالمحكوم من ناحية أخرى[1].

إن بلدان المغرب العربي قد وصلت قبيل القرن الاستعماري إلى صورة من الوجود المريض وإلى القول بوجوب العمل على بناء الدولة الوطنية[2] "**وان الدولة المخزنية انتهت تاريخيا كهيكل ولكنها مازالت متواصلة كذهنية تجاه السلطة وكممارسة للنفوذ**" على حد تعبير الدكتور الهرماسي[3]، كما كان للمرحلة الاستعمارية دورا في إحياء المخزن المراكشي بالمغرب الأقصى، لكنها أضعفت العائلة المالكة بتونس وقضت تماما على المخزن الجزائري.

إن تواصل المخزن كذهنية خاصة في الغرب الأقصى ممثلا في وجود نمط موازي للحكومة القائمة يراقب ويعطل ويحل محل المؤسسات الرسمية، كما أن القرار السياسي يصدر وراء الأجهزة البيروقراطية للدولة.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، 34.

2- سعيد بن سعيد العلوي، **مرجع سابق**،145

3 - الهرماسي، **المرجع نفسه**.

ومن معاني تواصل الذهنية المخزنية، إصرار الحاكم على أن يتواجد في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية سواء مجال السياسة أو الاقتصاد أو مجال الدين، فهناك مراقبة مستمرة لجميع المجالات التي من الممكن أن تشكل مراكز النفوذ المستقل، فالحاكم هو مصدر كل مبادرة.

ومن نماذج استمرار التقليدي في الحداثي والعصري في القديم[1] ما يتعلق بنمط شبكة التنظيم الاجتماعي، فعنصر القبيلة في المغرب العربي كان له تأثير كبير في طبيعة التطور السياسي، فالوضع القبلي المعقد حال في بعض الحالات دون سرعة بناء الدولة الحديثة وتفكيك الروابط التقليدية، خاصة في ليبيا وموريتانيا[2].

ورغم قوة حضور التدخل التحديثي في مختلف الأجهزة والأطر بالعمل على تفكيك أسس المجتمع القبلي والتوجه نحو بناء الدولة وإنشاء قيم المواطنة وسيادة العلاقات المدنية وتحول الوعي الاجتماعي عبر التعليم والثقافة وتشكل الوعي السياسي الجديد، لم تستطع إجراءات التغيير أن تلغي البنية القبلية[3].

1- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** ،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص24.

2- السيد عوض عثمان،"تجربة التحول الديمقراطي المقيد في موريتانيا،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص 289.

3- محمد نجيب بوطالب، **مرجع سابق**،ص24.

بذلك يكون كل ما سبق، هو بمثابة قراءة تاريخية للأحداث التي تعبر عن مدى تأثير ثقل التراث على الهياكل السياسية والتطور الوطني المعاصر في أقطار المغرب العربي[1].

المطلب الثاني

اثر التكوين التاريخي الاستعماري على بناء الدولة في المغرب العربي

لقد عاشت شعوب المغرب العربي كلها في الواقع تجربة استعمار إدماجي أنكر مصدر قيمتها بين الشعوب وشرعية وجودها على أرضها وعمل على تفكيك قواعد هويتها من خلال حرب مدمرة على أربع واجهات «**الواجهة الدينية والعرقية والثقافية اللغوية وواجهة انتهاك الأرض**»[2].

فالبحث في واقع المغرب العربي المعاصر قد يفهم من خلال العودة إلى المرحلة الاستعمارية لما لها من أهمية في تحديد دينامية تكون الدولة الحديثة في بلدان المغرب العربي اقتصادا ومجتمعا وثقافة، إضافة إلى دور النخب القائدة في دول المغرب قد لا يمكن إدراكه أيضا دون العودة إلى المرحلة الاستعمارية على اعتبار أن جانبا مهما في تشكلها له صلة بالفترة السابقة على الاستقلال مما يعني أن تحديد طبيعة النخبة التي انتقلت إلى مراكز السلطة وتسيير شؤون الدولة[3].

1- الهرماسي، **مرجع سابق**،ص19

2- أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص أ.

3- أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 10.

obeikandi.com

تستمد المرحلة الاستعمارية قوتها التاريخية والسياسية في كونها تمثل الاستمرارية بينها وبين حاضر المغرب العربي وعمق تأثيرها في القضايا المغاربية الراهنة فعملها على ترسيخ تأخر المغرب العربي وإدماج اقتصاداته ومجتمعاته بالمنظومة الرأسمالية ودورها في استكمال الدولة المغربية وتحديد توجيهاتها المستقبلية على المستويين الداخلي القطري والعلاقات الخارجية والقومية كذلك[1].

فالمغرب العربي ينظر إليه من زوايا التأخر التاريخي [2] الذي بدأ على امتداد القرن 19 من المناطق المؤهلة للإدماج ضمن آليات المنظومة الرأسمالية التي لم يكن الاستعمار سوى أحد تعبيراتها الضرورية من الناحية التاريخية التي لها امتدادها على اقتصاد المغاربة ومجتمعاتهم.

فالجزائر كان الاستيطان أكثر تعقيدا وسلبية على حاضر الجزائر ومستقبلها سواء من حيث نظام الملكية والإنتاج، أومن حيث مؤسسات المجتمع ونضمه في الحكم وتدبير شؤونه المدنية[3].

أما بتونس والمغرب الأقصى حيث شكل المساس بالهوية مقوما أساسيا لسياسة فرنسا الاستعمارية، فقد كان طبيعيا أن يتعرض الاقتصاد والمجتمع معا، لتحولات بنيوية، ولو بدرجات متفاوتة قياسا لحالة الجزائر.[4]

1- **المرجع نفسه**، ص11.

2- مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي – السياسي**، تر:سمير كوم، (بيوت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1993)، ص 57-68.

3- **المرجع نفسه**، ص57- 68

4 – أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 144.

هـذا المعطـى الـذي تـبرره طبيعـة المشـاريع التربويـة والتعليميـة المعتمدة في الجزائر أولا ثم تونس والمغرب الأقصى لاحقا، التي كانت تهـدف في فلسـفتها إلى تكـوين نخبـة قـادرة علـى اسـتيعاب شـروط الاستعمار، ومؤهلة للدفاع عن صيانته واستمراره[1]، لـذا كـان منطقيـا أن تشهد بلدان المغرب العربي تغيرات عميقة، طالت اقتصادياتها فلسفة وإنتاجا كمـا مسـت مجتمعها سـلوكا وتعليمـا وثقافة هـذا وقـد عمقـت نتائج دخول الاستعمار بـلاد المغـرب مـن عمليـة الإدمـاج وهـي أن الاقتصـاد المغربي قد تعرض لإختلالات بنيوية غيرت من أولوياته ووظائف قطاعاته، بشـكل يسـتجيب لمتطلبـات الارتبـاط بالنظـام الرأسمـالي ويـتلاءم ومقتضيات التقسيم الدولي للعمل، الذي يعد إحدى أدواته الأساسية[*]، وتوجد أربعة قطاعات كفيلة بإعطائنا نظرة دقيقة وشاملة عن عمق إدماج[2] **وتفكك الاقتصاد المغربي وهي:**

الزراعة، المعادن، الاستثمارات ثم التجارة الخارجية: فالزراعة أعيد هيكلة بناها على مقتضيات السوق الفرنسية المراكز الرأسمالية، كمـا أعاقـت تطـوير الإمكانـات المحليـة، وقللـت مـن فـرص اسـتعادتها لمكانتها الطبيعية[3] لذلك يقول "سمير أمين" في هذا الصدد «**الاستعمار الذي استولى على الجزائر فتونس مراكش، وبين البلد والآخر ما يقارب**

---

1 – أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 145.

(*) وهو التقسيم الذي جعل المغرب العربي كيان في الدول المستعمرة وقتئذ مختصا في تصدير المواد الأولية في شكلها الخام و اليد العاملة.

2– البير عياش، **المغرب والاستعمار:حصيلة السيطرة الفرنسية**، تر:عبدالقادر الشاوي، نـور الـدين سـعودي، (الـدار البيضـاء: دار الخطـابي، 1980)، ص 14-16.

3 – أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 335.

من ثلاثين عاما، قد ثور بالتأكيد الطرائق الزراعية في مناطق كانت بقيت أحيانا حتى ذلك الوقت قصيرا ، لكن مع أن هذه الثورة الزراعية تركزت في أراضي الاستعمار وحدها تقريبا، فقد كانت التطورات في الزراعة بطيئة على وجه الاحتمال تراوحت بين 1 و 2.5 بالمائة في العام حسب الفترات المختلفة .....»[1].

فإنتاج الحبوب مثلا، قد ظل متقاربا من حيث نسبه المئوية، ضعيفا من حيث مواكبته النمو الديموغرافي بأقطار المغرب العربي، وبالموازاة مع ضعف هذا المنتج الذي يعتبر ضرورة أساسية إلى حاجات المجتمعات المغربية ومتطلباتها اليومية، أدخلت أنواع زراعية جديدة وتطورت إمكاناتها وذلك لاستجابتها للأسواق الرأسمالية[*] ومقتضيات التصميم الدولي للعمل، والمقصود بذلك الحمضيات، والبواكير، والصيد البحري، بالجزائر مثلا تشهد زراعة الكروم نموا ضخما ما بين الحربين إلى حد أصبحت معه **«الأساس الاقتصادي للجزائر الفرنسية ومقياسا لرفاهيتها»**[2].

وبالمغرب الأقصى استحوذ الاستعمار على ما يفوق مليون هكتار من الأراضي الفلاحية، سينصب الاهتمام على المنتجات الأكثر إقبالا من الجالية الفرنسية و الأوروبية فهكذا ستغطي مساحات الكروم

1- سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، تر:كميل قيصر داغر، (بيروت: دار الحداثة، 1978)، ص 27.

2- Charles Robert, **Histoire de L Algérie contemporain**(Paris Presses Universitaires de France,1979), p.487.

(*) يقول برتراند لويس عام 1931 «تعتبر الجزائر مزرعة شاسعة من الكروم فهي تغطي بلدا كبيرا في حجم المتروبول، إنها معصار ضخم ينبع منه نهر من الخمر، كفوارة ماء طبيعية »

41,00 هكتارا من الراضي الخصبة موزعة على المناطق النافعة بتقدير الاستعمار، كمكناس والدار البيضاء والرباط .

أما بالنسبة إلى تونس شرع المعمرون في زراعة الكروم منذ 1890 ووصل إلى ما يفوق 3500 هكتار خلال السنوات الأخيرة للاستعمار بتونس[1]، وتعرض قطاع المعادن بدوره، إلى المضاعفات نفسها أو أكثر، سواء من حيث نوعية المواد المستخدمة، أو من ناحية القطاعات التي شملتها الصناعات المنجمية وعمد إلى تركيز استثماراته المادية ونشاطاته الاقتصادية، ببعض القطاعات التي تحدد أنها أكثر إستراتيجية لحركته التصنيعية، لذلك سيحظى استخراج الحديد الجزائري باهتمام متزايد لمكانته الخاصة بنسبة الاقتصاد الفرنسي، كما هو الشأن بالنسبة إلى مادة الفوسفات لكل من تونس 1980 والمغرب الأقصى1925.

لقد ترتب على هذا التقسيم تخصص دول المغرب العربي في تصدير المواد الأولية نتائج عميقة بالنسبة إلى طبيعة الحركة التصنيعية وآفاقها المستقبلية، وتوسعت الصناعات الاستخراجية بالدول الثلاث كما تطور بدرجات متفاوتة، الصناعات الحقيقية المرتبطة بحاجات السوق الفرنسية ومتطلبات الجالية الأوربية المقيمة بالمغرب العربي مثل التغذية، والبناء، فقد عمل الاستعمار على فرض التخصص على دول المغرب العربي عبر إعادة هيكلة اقتصادها في اتجاه تصدير المواد الأولية، واستيراد المواد المصنعة، أما حركة الاستثمار فكانت موجهة لخدمة توسيع الاقتصاد الاستعماري وزيادة عائداته وضمان استقراره، مثل تجهيزات البنية التحتية (الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، ....)

1 – أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص 336.

obeikandl.com

والأنشطة الموجهة إلى التصدير (المناجم، المنتجات المصنعة وشبه المصنعة، والمواد الفلاحية...)[1].

إضافة إلى ذلك أهمل الاستعمار قطاعات تعد روافد ضرورية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية[2] فقد همش الاقتصاد التقليدي وفكك التوجه الاجتماعي كما اعدم إمكانات بناء صناعة ثقيلة وفي مستوى آخر ابعد التكوين الثقافي والفني القادر على نمو الإنسان المغربي وهو المحور المركزي لكل مشروع يهدف إلى التقدم والاستقلالية .

أما بخصوص التجارة الخارجية فارتباطها كان متمحورا أساسا حول السوق الفرنسية وبعض المراكز الأوروبية بالدرجة الثانية، مقابل ضعف كبير للمبادلات الأفقية بين الأقطار الثلاثة وغياب شبه كامل تجاه بلدان المشرق العربي خلال سنة 1952 بلغت تجارة المغرب الأقصى مع فرنسا وحدها ما يقارب 63% أي ثلثي المبادلات المغربية مع الخارج[3].

اجتماعيا: المجتمع كان ضمن الاعتبارات الاستعمارية وتم المساس بمكوناته وعناصر توازنه وقيمه الفكرية ونظمه الثقافية، حيث شهدت مجتمعات المغرب العربي تغيرات عميقة كان لها تأثير بالغ في نسيجه الاجتماعي والحضاري واستمر هذا التأثير حتى بعد الاستقلال.

1- أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص339

2- عبد العزيز بلال، **الاستثمار في المغرب، 1912- 1964** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية،1980)، ص11.

3- سمير أمين، **المغرب العربي الحديث، مرجع سابق**، ص56.

obeikandi.com

هناك مجموعة من المتغيرات لإدراك طبيعة التحولات التي عرفتها المجتمعات المغربية وكيفت علاقات مكوناتها الاثنية والثقافية بشكل يواكب ويستجيب لمتطلبات المنظومة الاستعمارية أولى هذه المتغيرات متعلقة بالبيئة الديموغرافية، من حيث معدلات نموها وتكوينها الاثني، تشكلها المهني، وتمركزها الحضري وهي عناصر كفيلة بتقديم صورة تقريبية عن التغير الذي مس الجوانب البشرية وتحول المجتمعات المغربية[1] عبر التشكل المهني للسكان وحركات الهجرة الداخلية والتمدن، و تفقير سكان الأرياف العاملين بالزراعة لذلك تقلصت أعداد العاملين بالزراعة لصالح قطاع المناجم والصناعات الاستخراجية والحرفية(زيادة 10.6%) و من جهة ثانية، ارتفعت نسبة المشتغلين بالخدمات الشخصية والمنزلية والأعمال الإدارية والبوليس والجيش[2].

فالتغير الحاصل بفعل الارتباط بالمنظومة الرأسمالية امتد إلى مجال حيوي ممثل في التعليم ونظمه التربوية والثقافية حيث كانت حصيلة الاستعمار جد سلبية في مجال التعليم، سواء من حيث الانتشار والتوسع أو على مستوى تطور المؤسسات وتقدم مناهجها التربوية والتعليمية، هذا ما تؤكده معدلات التمدرس، ونسب الأمية، وإعداد الخرجين الجامعيين بدول المغرب العربي، في الجزائر، بلغ معدل الأمية(*) 85% سنة 1954 وكانت نتائجها على مكونات المجتمع ولغته وقيَمه الثقافية والفكرية، وسعى الاستعمار إلى خلق ثنائية متعارضة على صعيد ثقافة النخبة الجزائرية وأنماط تفكيرها وذلك بواسطة البرامج التعليمية والإمكانيات المادية وأيضا من خلال آفاق الشغل

1- أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص341.

2- **المرجع نفسه**، ص344.

وحظوظ الاندماج بمؤسسات الاحتلال و دواليب إدارته، الحصيلة التي كانت في المغرب الأقصى وتونس مع حلول سنة 1955 وصلت نسبة الأطفال الذين هم في سن التمدرس ولم يجدوا مقعدا في التعليم العمومي، إلى ما قدره مليونين، تلك مظاهر من التغيرات التي طالت اقتصاد ومجتمع وثقافة المغرب العربي [1] منذ احتلال الجزائر (1830) وحتى السنوات الأخيرة من وجود الاحتلال فهي وان تفاوتت درجات عمقها من قطر إلى آخر، ومن ظرفية إلى أخرى، فإنها توحدت حول الحصيلة والإبعاد. تكسير الوحدة الوطنية للمغرب وتفكيك نسيجه الاقتصادي والاجتماعي والاثني وبالضرورة إعادة هيكلته بشكل يتماشى ومتطلبات ارتباطه بالمنظومة الرأسمالية.

المبحث الثاني
التوجهات الأولى لبناء الدولة القطرية في المغرب العربي

المطلب الأول
دواعي التوجه نحو الدولة القطرية في المغرب العربي

ظهور الدولة القطرية في المغرب العربي كإطار سياسي مقبول

1– Guy Perville, **Les Etudiante Algériens de l'université française**, **1880-1962 (**Paris C.N.R.S.1984) p. 87.

(*) إحصاء 1954 يبين أن "هناك 3.020.000 طفل في سن الدراسة يوجد بينهم 1.900.000 فقط في المدارس

oberkandl.com

لقد كانت وحدة المغرب العربي أثناء نضال الحركات الوطنية المغربية ضد الاستعمار تمثل دافعا قويا لمستقبل التكامل، ولكن إثارة قضية الوحدة نفسها في الخطاب الوطني المناضل، والتنسيق السياسي بين الأحزاب اثناء العراك مع الاستعمار، إنما كان دائما لتعزيز النضال القطري، ولم تتحقق وحدة المغرب العربي على واجهة المقاومة المسلحة، ضد الاستعمار[1] وكان الهدف القريب والمباشر للاستقلال هو استرجاع الدولة وإعادة بنائها على قاعدة قطرية[2]، فجميع الأحزاب السياسية التي قادت الحركة الوطنية كانت تؤطر باسم الوطن لا باسم الوحدة، وحتى عندما أثيرت مسألة الوحدة، التي لم تحدث إلا في السنوات الأخيرة من الفترة الاستعمارية، وأن التفكير حولها لم يتم إلا في إطار وحدة مغربية تجمع أقطار المغرب العربي وتوظيف هذه الفكرة نفسها في خدمة قضية الاستقلال وبناء الدولة القطرية[3].

بالعودة إلى الفترة الاستعمارية نجد أن القطرية من حيث كونها نزعة لبناء الكيان الواحد، لم تحصل على درجة واحدة، وبعمق تاريخي موحد بالنسبة إلى دول المغرب العربي، حيث أن مفعول الاستعمار في ترسيخ مفهوم القطرية وتأكيد مواصفاتها، قد اختلف نسبيا من بلد كالجزائر إلى آخر كتونس والمغرب الأقصى[1]، الذي يقدم حالة متميزة من حيث محافظته على نوع من الاستمرارية التاريخية لتكون

1- أحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص ج.

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 38.

3- **المكان نفسه.**

1- صالح بشير، "بحث أولي في ديناميكية تكون الدولة الحديثة في بلاد المغرب، " **قضايا عربية**، السنة 6، ع. 8 (ديسمبر 1979)، ص ص.49-62 .

دولته والتحامها مع النسيج الداخلي الأصلي للمجتمع، وهو ما يفسر اعتراف سلطات الحماية أثناء حكم الماريشال "ليوطي" بوجود دولة ومؤسسات بالمغرب وأصرت على الإبقاء عليها[1]، مع العمل على إحداث أجهزة وتنظيمات بجانبها[*] في حيث يقدم النموذج التونسي حالة اقل انصهارا وتلاحما بين الدولة ونسيجها المجتمعي والاثني .

أما بالنسبة للجزائر، فقد كان التأثير الاستعماري أكثر عمقا وشمولية وسلبية حيث لم يكتف بتحويل هذا القطر إلى حقل من التجارب لسياساته والتحقق من نجاحاتها[2] وإنما عمل على تحطيم النخب القائمة وأزاح الزعامات التقليدية الوسيطة، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية .

نتيجة لذلك نجح في إحداث قطيعة بين المخزن "التقليدي" والمؤسسات القديمة التي تكونت عبر تاريخ الجزائر والدولة الجديدة المتمثلة في الأجهزة المحدثة خلال فترة الاستعمار لذلك بقى شكل الدولة مطروحا بالساحة السياسية الجزائرية[3] سواء خلال فترة المقاومة من اجل الاستقلال، أو حتى استرداد السيادة الوطنية ببضع سنوات، بذلك أعطي لشعار وحدة المغرب العربي مضمونان مختلفان: مضمون قريب وهو استقلال الجزائر ومضمون بعيد وهو الشروع في بناء المغرب العربي

1- صالح بشير، **مرجع سابق**، ص 49-62.

(*) هذا ما يبرر لماذا استهدف النضال الحركة الوطنية استرداد الدولة المفقودة وليس بناء دولة غير موجودة بالمرة.

2- أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص446.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**،ص 42.

obeikandl.com

لبنة لبنة، لكن مع قيام الدولة القطرية التي كانت ترى فيها الشرط الموضوعي لقيام نوع من الوحدة مستقبلا.[1]

مظاهر التوجه نحو القطرية امتدت إلى هيئة الأمم المتحدة حين دخلت قضية استقلال أقطار المغرب مرحلة التدويل، تحديدا منذ بداية الخمسينيات الواقع الذي عكسته الوثائق التاريخية التي تعتبر كوظيفة لتأكيد تحرر واستقلال الدول المغربية منفردة وليس ترسيخ وحدتها أو في أدنى الحالات إعادة بنائها القطري على أساس وحدوي – قومي.

إن وحدة المغرب العربي كمشروع بناء إقليمي واجه معوقات في فترة ما بعد الاستعمار[2] فبعد عامين من استقلال تونس والمغرب عام 1956 وتجذر الثورة الجزائرية في مقاومة الاستعمار تم عقد أول قمة مغاربية تعرف بمؤتمر طنجة ضم قادة أحزاب الاستقلال المغربي والدستور التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية[3] وليست الحكومات على اعتبار عدم استقلال الجزائر وبعد استقلال الجزائر سنة 1962 كان التوجه التكاملي المغاربي بين بلدان المغربي العربي، حيث تم توقيع اتفاقية الرباط في سنة 1963، التي نصت على تحقيق التطابق في سياستهم تجاه السوق الأوروبية المشتركة وتنسيق مخططات التنمية وسياسة التبادل التجاري، غير ان كل هذه الاتفاقيات لم تتجسد ماديا ولم تتجاوز بناء المغرب العربي إطار المشروع النظري بسبب الصراع

1- محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،1989)، ص93.

2- أمحمد مالكي، **مرجع سابق**، ص446

3- توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل دراسة تاريخية سياسية**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،2006)ص21

التنافسي على الزعامة واستمرار النزاعات الحدودية، ساهم هذا في حدوث حواجز الهجرة والجمارك والتسليم بالكيانات القطرية وبات مشروع المغرب الكبير مجرد تعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية دون التنازل عن سيادتها لأي هيئة اتحادية[1]، كل هذه الحواجز شكلت تصورا قائما على أن الدولة القطرية تمثل مركز الإدماج والتنمية وانجاز كل ما خربه الاستعمار وقد قبلت الأنظمة هذا الرهان الخطير، ووجدت في حماس الحركة الاستقلالية وتفاؤل اقتصاديات التنمية، ما جعلها تأخذ على عاتقها عمليات بناء الدولة وبعث التنمية، في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتحقيق هذه البرامج التنموية وفق عملية دولنة المجتمع كما يقول الباحث عبدالباقي الهرماسي« **ومن الأهمية بمكان أن نقف عند الكيفية المؤسساتية للاضطلاع بهذا البرنامج فيمكن وصف العملية بدولنة المجتمع (étatisation de la société)، و نعني بدولته المجتمع، التصرف في برامج التغيير والإصلاح من خلال تحييد المؤسسات الموجودة، والاعتماد على طرائف رسمية(systèmes corposatils) قصد تأطير الناس في مختلف القطاعات**»[2] حيث تأثر مشروع الدولة بطبيعة الهيكل المؤسساتي القائم في كل مجتمع حيث استطاعت العائلة المالكة في المغرب أن تؤكد استمراريتها في قيمها السلفية والتراتب الاجتماعي الموروث والحد من التغيرات الجذرية والمحافظة في عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

1- المديني، **مرجع سابق**، ص22.

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص127.

في تونس ظهور نظام الحزب الواحد الذي كان دوره بارزا في بناء الدولة ذات الاتحاد الوطني[1]

أما في الجزائر فقد أصبح الجيش المؤسسة المركزية للمجتمع وبجانب المؤسسات هناك عوامل حاسمة نذكر منها البنية الطبقية ودرجة التعددية الاجتماعية والقدرة على التعبئة"mobilization" فطبقة الرأسماليين في القطاع الفلاحي والتجاري كان لها وزن اكبر في المغرب الأقصى وتونس منه في الجزائر، في مقابل ذلك كانت درجة التعبئة أقوى في الجزائر ولهذه الأسباب اختار النظام المغربي التوجه الليبرالي وانطلقت الجزائر في مشروع الصناعات التصنيعية تحت نوع من رأسمالية الدولة.

أما تونس فيحاول النظام أن يمثل النموذج الوسطي بين التوجه الليبرالي الرأسمالي ونموذج رأسمالية الدولة[2].

هذا التنوع في التوجه البنائي يعبر عن وجود تناقضات إيديولوجية وسياسية عميقة تفصل بين أنظمة المغرب العربي جرّاء الخيار كل نظام لاختيارات اقتصادية اجتماعية[3]، فمسار البناء السياسي لأنظمة المغرب العربي – باستثناء ليبيا – انصب بشكل رئيس على بناء الدولة القطرية في اختلاف مع التوجه القومي والوحدة العربية[4]. **وفي هذا الصدد نشير لبعض الأسباب التي ساهمت في ترسيخ التوجه القطري ومنها:**

- إخفاق التجارب القومية العربية بالمشرق.

1- **المرجع نفسه**، ص128.

2- الهرماسي، **المكان نفسه.**

3- المديني، **مرجع سابق**، ص11.

4- **المرجع نفسه**، ص13.

obeikandl.com

- طبيعة سلوك النخب السياسية المغاربية الحاكمة التي تتسم بشكل واضح بـ :

- التشبث بالدولة الوطنية، ذلك أن النخب السياسية التي قادت حركات التحرر الوطني ضمن الشروط التاريخية والسياسية محددة لتطوير حركات الاستقلال وصيرورتها في هذه البلدان.

- اتخاذ وعيها القومي العربي معناه الكامل في الوعي الوطني الخاص، وتم الحسم لصالح الجانب الوطني[1].

- غياب الإرادة السياسية للتوجه المغاربي لدى النخب المغاربية[2].

- عدم توفر قادة المغرب العربي على لإرادة السياسية اللازمة إضافة إلى وجود الصراع على زعامة المغرب العربي بين القيادات التاريخية.

- اختلاف المسارات التي عرفتها بلدان المغرب العربي بعد الاستقلال، حيث اتجهت بعض البلدان شرقا إلى الاتحاد السوفيتي – ليبيا والجزائر- اتجهت بلدان أخرى غربا – تونس والمغرب - .

المطلب الثاني
أسس البناء الإيديولوجي والسياسية
في أقطار المغرب العربي

1- المديني، **مرجع سابق**، ص14.

2- **المرجع نفسه**، ص15.

obeikandl.com

تتضمن الدول المغاربية، على اختلاف أنظمتها الدستورية وتوجهاتها الإيديولوجية جملة ثابتة من السمات تضفي على حياتها السياسية نسقا خاصا، ففي كل حالة نجد الزعيم أو الحاكم الفردي يمثل مكانا فريدا، سواء في شكل رئيس أو ملك او زعيم، هذا من جهة ومن جهة أخرى تبرر سمة تشريك النخب السياسية يقع على قاعدة "الجلب أو التزكية" التي تنطبق على أهل الولاء أكثر منها على أصحاب الكفاءة، إضافة إلى طبيعة الانتخابات التي كثيرا ما تأخذ شكل الاستفتاء أي تنظيم طريقة تقنن بها تركيب القرارات المتخذة من القمة.[1]

وبمتابعة سيرورة النظم السياسية في دول المغرب العربي كان التوجه العام الاعتماد على النمط التعبوي في الجزائر، واخذ المغرب الأقصى النمط المصالحي، في حين أخذت تونس خط الوسط بين النمطين.

أما في ليبيا فكان العمل على تطبيق نموذج الممارسة المباشرة بمستوياته العديدة، وفي موريتانيا كانت مركزية السلطة ونفوذ الحزب لفتح المجال أمام الانقلابات العسكرية التي طغت على مشهد التاريخ الموريتاني الحديث[1]، فالأمر يتعلق بأنظمة سياسية على درجة عالية من السلطوية، تراقب عملية المشاركة في النشاط السياسي بدقة، والهدف هو تنظيم المجتمع وتغيير السياسة، مما يدفع إلى ظهور نظام جديد من

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص43.

1- ثناء فؤاد عبد الله، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي: قضايا أساسية،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص55.

الولاءات والأفكار والتخصص الإيديولوجي ويتحول الحزب والحكومة إلى أدوات مركزية للتغيير[1].

أ- أسس البناء السياسي والمؤسساتي والجوانب الإيديولوجية المهدة لبناء الدولة في الجزائر الجوانب الإيديولوجية والسياسية:

عمل الاستعمار على تحطيم النخب والزعامات التقليدية الوسيطة كما أنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية، نتيجة لذلك كان لابد أن تأتي المبادرة لدفع الاستعمار من الأطراف لا من المركز، وان تكون الشعارات المرفوعة وقتها تقليدية المحتوى، نابعة من الأوساط الشعبية بهويتها العربية الإسلامية.

وكانت بمثابة الإطار المعبر عن الأوساط الشعبية بهويتها في هذه الظرفية التاريخية[1] المدافعة عن الهوية العربية الإسلامية وعن الحس الشعبوي خاصة وأن الزعماء التاريخيين الذين أعلنوا ثورة 1954 وإطارات جيش التحرير ينتسبون في غالبيتهم إلى الفئات الوسطى للمجتمع الريفي، هذه النخب الريفية الصغيرة التي صاغت إيديولوجية شعبوية في ظروف الحرب ومن خلال اتصالها بمجموع الفلاحين الذين شكلوا قاعدة العمل المسلح[2]، كانت جبهة التحرير الوطني هي الحزب الذي نشأ في غمار حرب التحرير الوطني وبالنظر إلى طبيعة المهمة الكفاحية فان جيش التحرير الوطني تمكن من فرض امتيازاته فيما

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص88.87.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص42.

2- **المكان نفسه.**

يخص تعيين أول رئيس للدولة المستقلة[3]، فكانت الدولة تحت حماية ومراقبة الجيش واستمرت هذه الحماية دون توقف مع خضوع وإدماج العلماء في جبهة التحرير التي أصبحت حركة سياسية مهيمنة[4].

مثلت القيادة السياسية الجزائرية بقيامها بدور ثوري انطلاقا من القمة أو"الفوق" باسم المجموعة الوطنية ومصلحة الشعب، ولهذا فان التصور السائد للمشاركة يكون اقرب إلى مفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية[5].

هذا النموذج التعبوي هدفه عدم السماح بوجود معارضة نظامية قادرة على مناقشة النظام الحاكم ومساءلته، وأن تقوم مع ذلك تعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية والحملات الدعائية، لا كوسيلة للمشاركة الحقيقية، ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياسته، ونظرا للحاجة إلى إقامة وحدة قيادة اعتمد النظام النموذج التضامني في بعض نواحيه الذي يشير إلى نوع من السياسات والهياكل المؤسساتية التي تقوم بتنظيم المصالح وخصوصا المهنية منها وتمثيلها.[1]

الإطار الدستوري: شهدت الجزائر منذ الاستقلال تعديلات دستورية متتالية، حيث صدر الدستور الأول للجزائر في سبتمبر1963، والغي في أكتوبر 1963، وبذلك عاشت الجزائر بدون دستور الى حين صدور الدستور المؤقت في1965، وتم صدور الدستور الثالث في 1976، الذي طرا عليه عدد من التعديلات في 1980 و1988 وجاء الدستور

3- ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سابق**، ص49.

4- **المرجع نفسه**، ص50.

5- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص98.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص99.

الرابع في 1989 يمثل تخليا صريحا عن المبادئ السياسية لدستور1976 ويدشن الحقبة التعددية في تاريخ الجزائر، إلا انه جرى تعطيله في سنة 1992 وقد ظل الدستور معطلا إلى سنة 1996 وهي سنة صدور الدستور الخامس الذي هدف إلى إصلاح اختلالات دستور1989 واستعمال البناء المؤسساتي للدولة[1].

دستور1963 وميثاق 1964: نص هذا الدستور في مبادئه الكبرى أن الجزائر هي جزء من المغرب العربي والعالم العربي وأن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة، وأن الإسلام دين الدولة وتبنى الإيديولوجية الاشتراكية وجدد الدستور المؤسسات السياسية الأساسية وشكل الدولة والحكومة حيث يتميز النظام السياسي بوجود ثلاث مؤسسات رئيسية[2] هي: الجمعية الوطنية المشكلة من غرفة واحدة ورئيس الجمهورية والحزب الوحيد FLN، منح دستور 1963 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية بتحكمه في الجهاز التنفيذي إضافة إلى إنشاء بعض الهيئات التابعة كالمجلس الدستوري، المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للدفاع والمجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي[3].

أما ميثاق الجزائر فقد كان يمثل التوجيهات السياسية والإيديولوجية التي تحكم مسيرة المجتمع وقيادته في عملية انجاز مهمات التطوير والتنمية.

2- هناء عبيد،" أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص 148.

2- Fougère, L., "La Constitution Algérienne," **Annuaire de L'Afrique du Nord** (1963), pp.12-15

3- Ibid., pp. 12 – 15.

تضمنت هذه الوثيقة أربعة أقسام تدور حول أربعة محاور كبرى وهي محور الاشتراكية، ومشاكل الانتقال والتحول ومهمات التشييد ووسائل التحقيق والانجاز الممثلة في"الحزب- الدولة"، والحلول النهائية"، كان هدف مقرري ميثاق الجزائر إقامة نظام حزب وحيد قوي، فقد نص صراحة على أفضلية الحزب واسبقيته[1] على الدولة " **الدولة أداة لتسيير البلاد يحركها ويراقبها الحزب**"وتمكين الرئيس من صلاحيات كبيرة بجمعه بين منصب الأمانة العامة ورئاسة الجمهورية وتمكينه من عناصر الاقتدار الرسمية التي حطمتها لاحقا قيادة أركان الجيش لذلك فقد مثل الدستور والميثاق السندين السياسيين والإيديولوجيين للنظام السياسي الجزائري في هذه المرحلة لبناء الدولة الحديثة[2].

ميثاق ودستور 1976 و قبلها مجلس الثورة: كان انقلاب 19 جوان1965 نتيجة لتسييس القوى الاجتماعية وضعف المؤسسات أو غيابها وانعدام التمايز بين المؤسسات وغياب الفصل بين السلطات وتصارع الكتل والمصالح، فقد أعلن قادة الانقلاب وعلى رأسهم العقيد هواري بومدين بيان ينص على أن مجلس الثورة قد قام بجميع الإجراءات الضرورية لضمان السير الحسن للمؤسسات القائمة وتأمين عملها، وإقامة جهاز دولة قوي وفعال، وقام بتأسيس الحكومة حيث نص على

1- عبد العالي دبلة، " النظام السياسي الجزائري: من الأحادية إلى التعددية،" في: **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 193.

2- عبد الرزاق صاغور، **بناء الدولة الجزائرية الحديثة دراسة تقيمية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر:2008)، ص 39.

obeikandi.com

أن مجلس الثورة هو صاحب السيادة إلى حين صدور دستور جديد وإقراره سنة 1976.[1]

ميثاق و دستور 1976 : تمحورت بنود هذا الميثاق حول الأطر السياسية والإيديولوجية التي ينبغي أن تقود عمليات بناء الدولة في أبعادها الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]، وتم تحديد برامج العمل والسياسات الكبرى والاستراتيجيات التنموية لبناء دولة اشتراكية حديثة.

ابرز الميثاق الوطني الأهداف المسطرة للاشتراكية في ثلاثة عناصر: تعزيز الاستقلال الوطني، تشييد المجتمع المتحرر من استغلال الإنسان للإنسان، وأخيرا تطوير الإنسان وتفتحه وتحسين مستواه الاجتماعي والثقافي[3]، كما حدد الميثاق المحاور الكبرى لبناء الاشتراكية بتحقيق ثورة ثقافية ورفع المستوى التعليمي والثقافي ومكافحة الأمية والجهل وإقامة ثورة صناعية تعمل على إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز القطاعات الأخرى والقضاء على التبعية والتخلف، وشدد الميثاق على أحادية حزب جبهة التحرير كحزب طليعي، وكقوة قائدة ومرشدة ومنظمة لتحقيق أهداف الثورة.[4]، وتم طرح دستور للاستفتاء الشعبي يوم 19 نوفمبر 1976 وحقق أغلبية ساحقة وأصبح وثيقة رسمية صاغتها القيادة السياسية مستهدفة بها

1- **المرجع نفسه**، ص 48.47

2- صاغور، **مرجع سابق**، ص 74

3- Lambotte, Robert (Introduction), **Algérie Naissance D'une Société** (Nouvelle (Paris: editions Socials, 1976), pp. 68.

4- Ibid., pp.70

إضفاء الشرعية على الهيئات الفعلية القائمة، وقد جاء الدستور ليحول المبادئ التي نص عليها الميثاق الوطني إلى إجراءات عملية ملزمة.

تضمن الدستور مقدمة وتسعا وتسعين مادة(99) حيث شدد على النهج الاشتراكي وابرز الطابع الجمهوري للدولة، وصلاحيات المجلس الشعبي الوطني، والجيش الشعبي الوطني والسياسة الخارجية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، واستخدام عبارة الوظيفة التشريعية والقضائية والتنفيذية بدلا من مصطلح السلطة، وقد أعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات كبيرة، وأوضح آليات الوصول إلى السلطة وكيفية ممارستها.

السلطة التشريعية: يمكن تقسيمها إلى مراحل محددة نظرا لعدم توافقها على صيغة واحدة.

فالمؤسسات البرلمانية بعد الاستقلال تقسم إلى 04 فترات:

مرحلة احمد بن بلة 1962، 1965: كانت المؤسسة التشريعية ممثلة في" المجلس الوطني التأسيسي" الذي كان من مهامه تسلم السلطة من الهيئة التنفيذية والحكومة المؤقتة الجزائرية[1] غير انه كانت تعمل على محاولة إضفاء الشرعية على أنشطة القيادة النافذة، حيث كان لسيطرة جماعة المكتب السياسي بقيادة الرئيس بن بلة وتحالفه مع قيادة الأركان تأثير كبير في أفراغ المجلس أو الجمعية الوطنية من أدوارها التشريعية[2]، ويعتبر الحزب جبهة التحرير المصدر الوحيد

1- محمد سالمان طايع، المؤسسة التشريعية في الجزائر، أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)، ص 77.

2- صاغور، **مرجع سابق**، ص 42.

obeikandl.com

للسلطة كما انه هو الذي يوم بتحديد السياسات العامة ويمارس الرقابة على كل من الجمعية الوطنية والحكومة[1].

يتكون المجلس الوطني الجزائري من مجلس واحد لمدة 5 سنوات ويحدد القانون طريقة انتخاب النواب وعددهم وشروط أهلية انتخابهم، وطبقا للمادتين (34) و(57) من دستور1963 فان رئيس المجلس الوطني هو الشخصية الثانية في الدولة وهو الذي يخلف رئيس الجمهورية في تسيير شؤون الدولة في حالة استقالة هذا الأخير أو وفاته أو عجزه النهائي[2].

لكن كان دور الجمعية غائبا وفي أمس الأحوال متأخرا ومزكيا وصامتا بشأن عديد القضايا الجوهرية التي اتخذتها القيادة السياسية دون الرجوع إلى الجمعية الوطنية.

المرحلة الانتقالية 1965- 1976: أولى الخطوات تمثلت في محاولة إرساء المؤسسات السياسية الجديدة في إنشاء مجلس لقيادة الثورة[3] وبذلك فقد نصب المجلس نفسه محل كل المؤسسات السابقة وأكد في الأمر رقم 65- 182 المؤرخ في 15 يوليو 1965 الذي تضمن تأسيس الحكومة على أن مجلس الثورة هو صاحب السيادة[4] وهو بذلك يلغي دستور1963 وبذلك فقد جسد السلطة العليا في البلاد ومن ضمن وظائف مجلس الثورة انه بمثابة المؤسسة التشريعية حيث اعل نفى

1- محمد سالمان طايع، **مرجع سابق**، ص 78.

2- أحمد مطاطلة، **نشأة المؤسسات البرلمانية وتطورها في الجزائر المعاصرة**، (الجزائر: 1981)، ص269-270.

3- **المرجع نفسه.**

4- صاغور، **مرجع سابق**، ص 78.

obeikandl.com

الأمـر الصـادر في 15 جويليـة 1965 يتحـدث عـن وظـائف الحكومـة وخضوعها لمراقبة مجلس الثورة مضيفا في المادة (3) منه بان الحكومة قائمة تحت سلطة مجلس الثورة الذي يمكنه أن يعدلها جزئيا أو كليا بناء على أوامر مجلسيه بصدورها.

أما من حيث التشريع فان مجلس الثورة قد فوض للحكومة أن تصدر أوامر في المجال القانوني و مراسيم في المجال التنظيمي وبما أن رئيس مجلس الثورة هو نفسه رئيس الحكومة فلا يوجد أي إشكال في العمل التشريعي وقد استمرت هذه الوظيفة من 19 جوان 1965 إلى غاية 1976 سنة صدور دستور جديد.

مرحلـة 1976- 1989: أطلـق دسـتور 1976 علـى السـلطة التشريعية اسم الوظيفة التشريعية وتشكل المجلس الوطني الشعبي في

obeikandl.com

25 فيفري1977 وتم اعتماد نظام المجلس الواحد حيث يمارس المجلس الوطني الشعبي المتكون من 261 نائبا الوظيفة التشريعية نيابة عن الشعب صاحب السيادة بيدا أن هذا لا يعني اقتصار حق التشريع عليه وحده إذ يتمتع رئيس الدولة أيضا بهذا الحق في مناسبات معينة يمكن القول أن الوظيفة التشريعية حسب دستور 1976 تمارس من قبل طرفين:

1- المجلس التمثيلي للشعب الوطني 2- رئيس الدولة

أما عملية الترشيح فهي بيد اللجنة الوطنية التي يرأسها رئيس الجمهورية و القيادة السياسية المعاونة له هي الكلمة الأخيرة في عملية الترشيح لمنصب النيابة لما كان الحزب يحتكر مهمة الترشيح للنيابة، فان النائب مجبر على التقيَد بالسياسات الحزبية، ويلعب المكتب السياسي واللجنة المركزية دورا أساسيا ومطلقا في عملية التوزيع للمناصب الأساسية داخل المجلس.

أكرب: جبهة التحرير الوطني

كان للدور النضالي الذي قامت به جبهة التحرير الوطني دورا في توحيد مختلف فئات الشعب الجزائري في مقاومة المحتل الفرنسي وافتكاك الاستقلال، وكانت تقود الآلة العسكرية والحربية الآلة السياسية والأداة الإعلامية، كان لهذا الدور البارز على الثورة تأثيره على فترة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية والمكانة التي ينبغي لهذه الفاعلية الكبيرة أن تتبوأها، قد نصت المادة 23 من دستور1963 على منع تشكيل الأحزاب السياسية المعارضة[1] وتأكد ذلك بمرسوم 14 أوت 1963 الذي ينص على انه ممنوع على كامل التراب الوطني أي

1- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص148.

تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي، هذا التوجه نحو الأحادية يقدم له مبررات من قبل قادة الدولة المستقلة حديثا بتعبئة الجماهير وتجنيدهم وتوجيههم وتوحيدهم حول الخيارات الإيديولوجية المتبناة إضافة إلى مبررات أخرى ممثلة في عدم القدرة على تحمل التعددية السياسية التي قد تكون سببا قويا لتعمق الانقسامات الموروثة عن المرحلة الاستعمارية، لذلك كان السعي إلى إقامة الحزب السياسي الوحيد كوسيلة لتحقيق نوع من الدمج السياسي وكآلية لتحقيق متطلبات بناء الدولة والتنمية[1]، فقد ظل حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الحاكم الوحيد الرسمي في الفترة ما بين 1963 إلى 1989 غير انه لم يحل دون ظهور أحزاب سياسية مارست عملها بشكل سري في فترة الأحادية الحزبية وهي أحزاب جبهة القوى الاشتراكية الذي أنشأه ابن احمد في سبتمبر1963 وحزب الطليعة الاشتراكية الذي تأسس في 1966 والحركة من اجل الديمقراطية الذي بدأ نشاطه في بداية الثمانينيات بعد إطلاق سراح احمد بن بلة، وكذلك نشطت عدة حركات إسلامية في بداية الثمانينات مثل حركة الموحدين التي تأسست في 1963 وعرفت فيما بعد بحركة "حمس" وجماعة الدعوة والتبليغ التي تأسست في 1966 وعرفت منذ عام 1974 بجماعة الإخوان المحليين وتعرف حاليا بحركة النهضة[2]، لكن اعتبرت النصوص الرسمية أن الحزب هو صاحب الصدارة في مجال التنظيم السياسي وقد ركز برنامج إعادة تنظيم الحزب عام 1968 على تبعية المنظمات الوطنية للحزب، وعدت

1- أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت: عالم المعرفة، 1987) ص ص 144-147

2- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص157.

هذه التبعية قضية جوهرية يتوجب التمسك بها والتقييد بمستلزماتها، وجاء الأمر الصادر عام 1971 ضمن إعادة الهيكلة إلى إنشاء الجمعيات، ونصت المادة 23 على أن الجمعيات ذات الطابع السياسي تنشئ بناء على قرار من الهيئات العليا للحزب وجاء الأمر الصادر1973 ليؤكد ذلك ويعزز أكثر دور الحزب وحده في تقرير الجمعيات والإشراف على تسييرها[1] وإدارتها(*)

المؤسسة العسكرية: كان لجيش التحرير الوطني مهمات نضالية ضد الاستعمار ودفعه إلى الاستجابة لمطالب الجزائريين الداعية للاستقلال، وبذلك تمكن من الإستناد عليها للحصول على شرعية ثورية وتاريخية واحتلال مواقع في السلطة بتسيير الشؤون العسكرية وإدارة الشؤون المدنية[2] وأداء وظائف تنموية واجتماعية وثقافية وسياسية(*).

هذه الأدوار والوظائف تطورت وفقا لمعطيات تاريخية وسياسية واجتماعية، وأصبح متحكم في السلطة ومراقبا للعملية السياسية[3] فالجيش الجزائري تنتمي لنمط عرف بالنمط الحاكم، ويتسم هذا النمط بعدم ثقة العسكريين في حكم المدنيين وسيطرتهم على الحكم[3] فكان له دور في إقصاء الحكومة المؤقتة، وإيصال أحمد بن بلة إلى سدة الحكم والإطاحة به بقيام العقيد بومدين وزير الدفاع

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص 58.

2- **المرجع نفسه**، ص 205.

(*) شارك في شق الطرقات وتشييد الجسور وغرس كالسد الأخضر ومواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها من الأدوار والوظائف

3- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص165.

obeikandl.com

بانقلاب في 1968 بتأييد جميع القادة العسكريين حيث انفرد بالحكم باسم المؤسسة العسكرية وتم إدراجه في النظام الاشتراكي بادوار كبيرة تخدم هذا النهج وقيادة المشروع التنموي الاشتراكي في الجزائر وأدى الجيش دورا كبيرا في إنجاح عملية تأميم المحروقات عام 1971 وحراسة الحدود وفرض الثورة الزراعية و تأميم الأراضي و إدخالها إلى صندوق الثورة الزراعي بأساليب إكرامية، إلا أن العلاقة بين الجيش والرئاسة هي علاقة جدلية تتسم بتجاذب الأدوار بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الرئاسية فبالرغم من خلفية بومدين العسكرية إلا انه قلص تدريجيا من النفوذ السياسي للجيش.

بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" حسم الجيش الموقف ليصعد الشاذلي "بن جديد" إلى الحكم وليبعد عبد العزيز بوتفليقة ومحمد الصالح يحياوي عن الساحة السياسية، سمي "بن جديد " رغم خلفيته العسكرية ورغم دور الجيش في وصوله إلى السلطة إلى إجراء إصلاحات سياسية يصب بعضها في تقليص الدور السياسي للجيش.

أسس البناء السياسي والمؤسساتي وأجوانب الإيديولوجيت المهدرة لبناء الدولت في المغرب أجوانب الإيديولوجيت والسياسيت:

يعتبر الإطار السلفي الإطار السائد كتوجيه عام[1] وكطريقة لإضفاء الشرعية غلى التغيرات الممكنة في المغرب، فقد كانت للسلفية النهضاوية المنطلقة من الشرق صدى واسع في الأوساط الثقافية

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص40.

(*) علال الفاسي أحد أعلام الحركة الإسلامية الحديثة التي ظهرت في القرن العشرين، الداعية إلى نوع من السلفية التجديدية، ومؤسس حزب الاستقلال رائد الحركة الوطنية المغربية .

والسياسية[1]، وبين الزعيم المغربي علال الفاسي[*] الطرق التي تحولت عبرها السلفية في المغرب الأقصى إلى حركة وطنية سلفية الإطار ليبرالية المضمون.

يمتلك المغرب مرتكزات تاريخية ضاربة في عمق المجتمع المغربي ويستند إليها النظام الملكي ذلك بجمعه بين التقليدية والحداثة ويجمع بين البربرية والإسلامية والغربية التي تتعايش لتكسب الديمقراطية المغربية طابعا مختلطا وأحيانا متناقضا[2].

ينشأ من هذا التضارب إيديولوجيتين يتبناهما النظام، الأولى وحدوية فوق الدستور وهي الإيديولوجية الملكية والثانية ديمقراطية تحملها الأحزاب السياسية[3]، إضافة إلى جمعه بين نمطين من الشرعية الأولى مرتبطة بالخلافة أي الشرعية الدينية[4] والتي تعرف بالشرعية الضمنية والشرعية التعاقدية، حيث يمثل المغرب الأقصى النموذج الذي نجح في الجمع بين هذين الشرعيتين من التقليد السياسي، في الوقت نفسه نجح "العلويون" في مشروعهم السياسي بإبراز انحدارهم من فرع نسبي واحد "الشرفاء" ودعموا موقفهم عبر بيعة العلماء لهم[5].

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص41.

2- عبد السلام نوير،" قضايا التحول الديمقراطي في المغرب،"في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص89.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص40.

4- عبد السلام نوير، **المكان نفسه** .

5- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص40.

obeikandi.com

أما الشرعية الثانية فهي مستوحاة من الديمقراطية الليبرالية لمحاولة بناء نظام إداري عصري في دمقرطة النظام السياسي والاعتماد على تعدد الأحزاب، وفي عزمها على المشاركة في ممارسة السلطة أو على الأقل التأثير على توجهاته[1].

كما حاول المغرب تدعيم الشرعية بمصدر آخر، من خلال إسباغ مظاهر العقلانية القانونية التي تهدف لزيادة فعالية النظام، هذا الصنف من الشرعية ذات المصادر المختلفة تعطي الملك مكانة لا تعادلها مكانة أخرى، ليس داخل المؤسسات فقط بل فوقها أيضا فهو من ناحية يستند إلى هذا الجهاز الإيديولوجي[1] الذي يؤكد الوحدة والإجماع والالتحام بين الشعب والملك،(*) وهو من ناحية أخرى يعتمد على جهاز إداري وعسكري أقامه الاستعمار وتم تدعيمه فيها بعد، فالملك قادر على أن يجدد مؤسساته كملكية حاكمة (**).

الإطار الدستوري والتشريعي والتعدديت الحزبيت في المغرب:

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص90.

(*) هذا الالتحام محدد بمرتكزات: البيعة من قبل العلماء وزعماء القبائل وكبار المسؤولين كأمير المؤمنين-دور الملك كحكم بين الفرقاء-الملك كضامن للوحدة.

(**) " **إن تاريخنا يصرخ بهذه الحقيقة، فلا وجود للمغرب بدون ملكية شعبية فالشعب المغربي في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى ملكية شعبة إصلاحية حاكمة...ولهذا فالملك هو الذي حكم في المغرب...ولا يفهم الشعب إذا حكم الملك** " مقطع من الخطاب الملكي، للمزيد انظر الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2 .1999)، ص89

محطات تاريخية لتطور الدستور المغربي: تكمن الانطلاقة الأولى في المؤسسة القديمة العتيقة وهي مؤسسة البيعة التي لها تاريخ طويل في الغرب وتطورت فيه[1] عبر أسلوب قديم كان سائدا لدى الملكيات الأوروبية المطلقة بما يعرف" بالمنحة"، لكن لم يختف حتى الآن في عدد من الأنظمة الملكية إذ تكون السلطة بكاملها ملكا خاصا بالملك اكتسبه عن طريق الإرث(*)، والدستور المغربي لسنة 1962 يمثل نموذجا لذلك، حيث لم تتجاوز قواعد وضع وتعديل الدستور سقف الطرق التقليدية، دون أن ترقى في أي وقت من الأوقات إلى صيغة الجمعية التأسيسية أو الاستفتاء الدستوري[2] **وكان التطور التاريخي للدستور المغربي وفق هذا الترتيب:**

أولا المجلس الوطني الاستشاري وانشأ "بظهر ملكي" في03 أوت 1956 وتشكل من 76 عضو تم اختيارهم عن طريق التعيين، أما اختصاصاته فكانت مجرد اختصاصات استشارية إذ لم تكن له صفة تشريعية أو تقريرية وانتهت مهمة هذا المجلس عمليا في 23 جويلية 1959 وتم إصدار قانون الحريات العام في15 جويلية 1958 ويعتبر خطوة نحو إعداد نظام دستوري بالمغرب، ثم أعلن الملك الراحل محمد الخامس في 26 اوت 1960 عن تأسيس المجلس الدستوري وأوكل إليه إعداد دستور للمملكة قبل ديسمبر1962 وفي02 جوان 1961 إصدار الملك الراحل الحسن الثاني القانون الأساسي للمملكة المكون من17 فصلا يظم

1- عبد الله العروي، جريدة الإتحاد الاشتراكي، 16- 03 - 2011 متحصل عليه من: http://www.maghress.com/alittihad/125381 last visited: 25/04/2011

(*) مثال ذلك الدستور الفرنسي 1819، الدستور الياباني 1889ودستور قطر 1971.

2- جريدة الصباح، **دساتير المغرب من 1962 إلى 2011**، (المغرب:ع 3394 السنة 11)، ص01-03.

obeikandl.com

أسسا دستورية اعتمدتها الدساتير اللاحقة، تم إقرار دستور 14 ديسمبر1962 المعد من طرف الحسن الثاني نفسه وحصل على الأغلبية عند عرضه على الاستفتاء[1] **"فكان وصفا وفيا للوضع القائم بعد أن استعاد ملك المغرب السلطة التي سلبتها منه معاهدة الحماية"**[2] وبعد ثماني سنوات تم إقرار دستور 24 جويلية 1970 بعد خمس سنوات من حالة الاستثناء ليأتي دستور10مارس1972 الذي لم يتم العمل بها إلا سنة 1977 وشكلت المراجعات الدستورية التي عرفها دستور 9 مارس 1972 وعددها ثلاث مرجعيات وتمثلت مراجعة 1992 التي قامت بإعادة تحديد طبيعة العلاقة بين الحكومة والبرلمان، أما المراجعة الدستورية لسنة 1996 فقد أحدثت غرفة ثانية بالبرلمان هي مجلس المستشارين وإعادة النظر في التقسيم الإداري للمملكة.

المؤسسة الملكية: تحتل الملكية مكانة سياسة بين المؤسسات الدستورية بحيث توجد على قمتها وتملك من الصلاحيات الدستورية[3] ما يمكنها من لعب دور محوري في النظام السياسي المغربي وقد كرست هذه الوضعية كل الدساتير التي عرفتها المملكة بدءا بأول دستور1962[4] إلى دستور2011[*] المعمول به حاليا وقد اكتسى هذا

1- جريدة الصباح، **مرجع سابق**، ص03

2- عبد الله العروي، **من ديوان السياسة**، (المغرب: المركز الثقافي العربي،2009) ص 115

3- حسن طارق، "الملكية والإصلاح،" **مجلة فكر ونقد**، ع87.السنة 2007.

(*) مازالت المؤسسة الملكية تحتل القمة الهرمية في الحقل السياسي المغربي رغم التعديل الدستوري 2011 الذي يقلص من صلاحياتها.

4- محمد نويري النظام السياسي المغربي مقاربة مؤسسات قانونية، **الحوار المتمدن** ع2935. متحصل عليه من

التكريس طابعا احتكاريا للصفة المؤسسية[1] التي أهلتها خصائصها لأن تجعل منها الفاعل الوحيد المتمتع بوضع "المؤسسة" وعدم ارتباط شرعيتها بتقلبات الرأي العام وتعدد الخطاطات، الكتابات والبيانات التي تستقي منها مبررات إجابتها عن السؤال باسم ماذا تحكم؟.

ومن المنطلقات الأساسية في الفهم للمكانة الكلية للملكية في النسق السياسي المغربي. فعلاوة على تمتعها بالمشروعية الدينية (الإنتساب إلى آل البيت)، تحظى الملكية بمشروعية تاريخية جعلتها في نفس مرتبة الحركة الوطنية من حيث النضال ضد المستعمِر، مما يعني تقاسمها المشروعية المؤسسة على خطاب المقاومة ومواجهة الآخر مع النخبة الوطنية[2].

إن خاصية المؤسسة لدى الملكية الناتجة عن تجذرها الاجتماعي وتعدد واجهات الشرعية وعدم ارتباطها بتنافسية للتحالفات السياسية، جعل منها فاعلا قادرا على امتلاك شرعية موازية لشرعية مؤسسات النظام السياسي[3] وأصبحت بفعل دورها التاريخي والديني، رمزا للوحدة الوطنية وموطنا للإجماع الشعبي[4] لتنطلق الملكية في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية

1- حسن طارق، **مرجع سابق.**

2- احمد مالكي، "عسر التعددية تطور الاحزاب السياسية في البلاد العربية (حالة المغرب الأقصى)،" **العرب الأسبوعي**، 2007/06/16، ص12.

3- محمد اتركين، التغيير الدستوري ومشاريع الانتقال الديمقراطي بالمغرب،

4- جون واتر بوري، **الملكية والنخبة السياسية في المغرب**، تر: ماجد نعمة، (بيوت: دار الوحدة للطباعة والنشر،1982)، ص 230.

تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ[1]، وعلى هذا الأساس تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه، التي تبقى كما يقول الحسن الثاني: «**اكبر عامل في صنع تاريخنا المديد، فهي التي كفلت استمرار المغرب طيلة قرون تحت سلطة أسلافنا المقدسين كدولة لها كيان محفوظ ومقومات محترمة**»[2] وهو الوضع الذي يمدها بعناصر القوة التي تخولها صفتي السمو والهيمنة، ومن هذا المنظور اختارت الملكية دستورا "**يتلاءم مع التقاليد المغربية والمزاج المغربي والإنسية المغربية**" وهو ما يفسر التداخلات التي تمزج بين المضمر والمعلن والعرفي المكتوب في التعامل مع الشأن السياسي في المغرب وبصرف النظر عن الاختصاصات الكلاسيكية لرئيس الدولة فان المكانة السياسية- الدستورية للمؤسسة الملكية تحتل موقعا مهيمنا في الهرم الدستوري برمته، كما يجسد ذلك الفصل19 الذي ينص على أن الملك* «**هو أمير المؤمنين و الممثل الاسمي للأمة و ضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو**

1- يونس برادة، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، «في: **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،.1999)، ص 109

2- مقطع من خطاب العرش 03 مارس 1963.

(*) يقول عبد الله العروي "**للإمامة قداسة لاشك في ذلك قداسة تخص شخص واحدا ووظيفيا ومعينا**"**لا باس أن تدل على ذلك مراسم محددة من مظاهر اللباس وتقبيل اليد**" للمزيد: انظر عبد الله العروي، **من ديوان السياسة**، ص145.

الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة»[1] أهمية هذا الفصل لا تأتي من كونه مفتاحا مبدئيا لتحديد مركزية المؤسسة الملكية في البناء الدستوري بل كذلك من كونه تجسيد المنطلقات العقائدية الكبرى التي تراهن عليها الملكية لإدارة دفة الحكم في البلاد[2] كذلك على مستوى الخطاب الملكي فانه أكد على العلاقة السياسية الدينية وهي رابطة تجمع هرميا أمير المؤمنين بجماعة أفراد الأمة، فالخطاب موجه إلى كل من يرتبط بأمير المؤمنين بحيث يظهر الملك كإمام يلزم بالحفاظ على القواعد والمبادئ الدينية الإسلامية ويسهر على نشرها بالوسائل المختلفة[3] بقوله **«إن الشعب المغربي اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى ملكية شعبية اسلامية ولهذا يحكم الملك في المغرب، والشعب نفسه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن أن يكون ملكا ولا يحكم، فلكي يستطيع الشعب أن يعيش...وتكون الدولة محكومة يجب أن يعمل الملك وأن يأخذ بين يديه سلطاته ويتحمل مسؤولياته"**[4].

وعلى صعيد أخر بالحديث عن الخطب الملكية وبوصف الملك رئيسا للدولة، يخاطب الشعب أي ينتقل من المستوى الديني إلى المستوى السياسي- فذكر كلمة "شعب" مباشرة بعد الحمدلة المعتادة يجعل الخطاب ينتقل من مستواه الأول وهو الديني إلى مستواه الثالث وهو

1- الفصل التاسع عشر من الدساتير المغربية.

2- حسن طارق، **مرجع سابق.**

3- عبد الله ساعف، "الحالة المغربية،" نفين مسعد (محرر)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية؟**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2010)، ص526.

4- الحسن الثاني، **التحدي**، (الرباط:المطبعة الملكية، 1982) ص 24.

مستوى الدولة مرورا بالمستوى الثاني الذي يمثل المستوى الملكي[1] لذلك تحيل اختصاصات الملكية الواسعة إلى مفهوم "الحكم الفاعل" الذي يمكنه ما تنحية كل من يتجاوز قواعد اللعب وهو ما يتماشى في دلالاته وأبعاده مع مراهنة المؤسسة الملكية استراتجيا على التحكم في الحياة السياسية والدستورية والنهوض بدور"الموجه المرشد الناصح الأمين" الذي يعلو فوق كل انتماء فالعاهل المغربي هو رأس السلطة التنفيذية والدستور المغربي يضفي على مكانته خصائص تجعلها أكثر سموا فالملك يتولى مهمة ثلاثية دينية ، **قومية وسياسية ويمارس العديد من الاختصاصات أهمها:**[2]

1- يعين رئيس الوزراء الوزير الأول و الوزراء مسؤولين أمامه.

2- حق التعيين في الوظائف المدنية و العسكرية ويفوض لغيره ممارسة هذا الحق.

3- يترأس المجلس الوزاري والمجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للتعليم

4- تعيين القضاة و إصدار القوانين.

5- حق حل مجلس النواب بمرسوم ملكي (ظهير شريف)

6- يوقع الملك على المعاهدات ويصادق عليها.

7- امتلاكه حق إعلان حالة الاستثناء.

1- عبد الله ساعف، **المكان نفسه.**

2- عمر سالمان طايع، النخبة السياسية في المغرب في علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي**، (أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996، ص498.

8- القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وويمكن أن يراقب المستويات الدنيا من الجهاز الإداري بواسطة الكاتب العام للحكومة[1].

المؤسسة التشريعية في المغرب: تحتل المؤسسة التشريعية في المغرب المكانة الثانية بعد الملكية في الهندسة الدستورية، وقد كرست له الدساتير المتعاقبة منذ 1962 فصولا تضمنت أحكاما حددت طبيعة تكوينية ونظمت اختصاصاته وصلاحياته وحكمت علاقاته مع الحكومة [2]وشهد المغرب ميلاد أول برلمان من غرفتين مع صدور أول دستور بعد الاستقلال ديسمبر1962 وإجراء أول انتخابات تشريعية في ماي 1963 وحتى التوقيع على اتفاقية الاستقلال عرف المغرب مرحلة انتقالية دامت ست سنوات (1956- 1962) تم التدرج خلالها في بناء مؤسسات الدولة الوطنية الحديثة، ووضع القوانين ذات الصلة بالحريات العامة 1958 والانتخابات 1959 ومجلس الدستور 1960 والقانون الأساسي للمملكة 1961[*] ففي سياق النقاش السياسي حول إستراتيجية

1- جون واتر بوري، **مرجع سابق**، 240-243.

2- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **البرلمان في الدول العربية رصد وتحليل "الأردن-لبنان-المغرب-مصر"**(بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة،2007) ص 358.

(*) صدر القانون للمملكة بواسطة ظهير شريف رقم 1-61-18-187 بتاريخ 8جوان 1961 بعد وفاة الملك محمد الخامس بشهور وانتقال السلطة إلى خلفه الحسن الثاني ومثل إطارا مرجعيا للعديد من المبادئ الدستورية المصادق عليها بالاستفتاء وتضمنت الإشارة إلى عروبة المغرب وإسلاميته التشديد على استكمال الوحدة= =الترابية و التأكد على المساواة بين المواطنين غير أن مقابل ذلك لم يتم الإشارة إلى السلطة التشريعية

obeikandl.com

بناء الدولة الحديثة، طالبت الحركة الوطنية بضرورة إقامة نظام برلماني تؤول السلطة التشريعية فيه لممثلي المنتخبين بعدما ظل العمل التشريعي اختصاص سلطانيا[**] ملكيا مطلقا وفي هذا الصدد يقول العروي "**يقول الدستور الملكي: البرلمان ممثل إرادة الشعب يملك السلطة التشريعية يقول هذا ثم يضع حدودا لتلك السلطة**"[1]

فقد خضع البرلمان المغربي منذ إحداثه أول مرة (1962-1963) إلى سلسلة من المؤثرات كيفت عمله وجعلت أداؤه محدودا ومقيدا وفق الوثيقة الدستورية فقد كانت التجربة البرلمانية المغربية تجد تفسيرها في عوامل ذات صلة بالمكانة التي رسمت للبرلمان في إستراتيجية بناء الدولة الوطنية[2]. حتمت تجربة الجمهورية الفرنسية الرابعة (1946- 1958) على بناء الجمهورية الخامسة أن يعقلنوا عمل البرلمان بتحديد اختصاصاته بغية استبعاد المشرع الأوحد وتأصيل نظرية البرلمان المشرع يشارك مع السلطة التنفيذية فتم اعتماد مبدأ العقلنة البرلمانية[***] لذلك استند المغرب إلى إخضاع البرلمان للعقلنة منذ التأسيس متأثرا بالتوجه الفرنسي.

(*) ظل لقب السلطان هو الشائع من حيث الاستعمال ولم يظهر لقب ملك إلا مع دستور 1962

1- عبد الله العروي، **من ديوان السياسة**، مرجع سابق، ص 123.

2- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **مرجع سابق**، ص 360.

(**) يقصد بالعقلنة البرلمانية التي تقابلها بالفرنسية rationalisation parlementaire تلك التقنية الهادفة إلى تحديد اختصاصات البرلمان أو مجال القانون على سبيل الحصر مقابل اختصاصات الحكومة و مجال الأصل domaine de ieglent وقد استلهمت فرنسا المبدأ من تجربة الجمهورية الرابعة (1946-1958) حيث توسعت دائرة تدخل البرلمان على حساب سلطة الرئيس والحكومة فالعقلنة هنا تروم تحديد وحصر وتقييد سلطات البرلمان لذلك تأثرت المغرب بهذه التقنية.

obeikandi.com

فهكذا حصرت الوثيقة الدستورية مجال تدخل البرلمان ورسمت حدود اختصاصه وغير ذلك من الصلاحيات التي أدخلتها ضمن مجال السلطة التنظيمية التي يباشرها الملك ويمارسها الوزير الأول وتأسيسا على أحكام الفصل الثامن والستين(68) من دستور 1962 يضاف إلى ذلك أن المشرع المغربي أخذ بنظرية تفويض التشريع من نظيره الفرنسي لفائدة الحكومة في حالتين اثنتين بمقتضى ما يسمى قانون "الأذن" أي الحالة التي يأذن فيها البرلمان بموجب قانون الحكومة باتخاذ تدابير تشريعية تدخل في صلب اختصاصه بصريح أحكام الدستور بمقتضى مرسوم لمدة محددة ولغاية معينة، وفي هذه الحالة تكتسب المراسيم قيمة تشريعية* أما الحالة الثانية فهي متعلقة بالتشريع الحكومي المؤقت حين يسمح للحكومة في إطاره أن تصدر خلال الفترة الفاصلة بين الدورات وباتفاق مع اللجان البرلمانية المختصة بمراسيم ذات قوة نافذة بمجرد نشرها شريطة عرضها على الدورة التي تليها مباشرة قصد المصادقة عليها[1] وللحكومة الحق في الدفع بعدم قبول اقتراحات أو تعديلات تدخل في حيز مجال السلطة التشريعية، يذكر أن البرلمان جاء في هندسة الوثيقة الدستورية في الباب الثالث بعد الأحكام العامة والمبادئ الأساسية والملكية[2] وقد حضي بما يفوق بقليل بنسبة 15 % من مجموع الفصول الواردة في الدستور(**) الأمر الذي يعكس مكانته المحدودة في المنظومة الدستورية والسياسية فعلا على العقلنة التي طالت

1- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **مرجع سابق**، ص 361.

(*) قوة نفاذ المراسيم تكون سارية المفعول خلال المدة المحددة بمقتضى قانون الأذن ويبطل أثرها عند حل البرلمان كما قضى بذلك الفصل السابع و الأربعون (47) من دستور 1962

(**) ورد في الباب الثالث الخاص بالبرلمان سبعة عشر (17) فصلا من أصل (110 في دستور المغربي الاول 1962 وواحد وعشرون فصلا في الدستور الأصلي أكتوبر 1946

دائرة نشاطه منذ ولادته يجعل المشرع مجال اختصاصه مقتسما بين الملك ولحكومة[1].

كما يحصر الفصل الخامس والأربعون من الدستور المغربي المجالات التي يسمح لمجلس النواب أن يصدر قوانين بشأنها في المجالات التالية.

- الحقوق الفردية والجماعية والمنصوص عليها في الباب الأول من الدستور وهي مجالات تتعلق بحرية تكوين الأحزاب والمساواة والقانون والحريات الشخصية وغيرها.
- تحديد الجرائم والعقوبات الجارية عليها والمحاكم المختصة.
- النظام الأساسي للقضاة، النظام الأساسي للطبقة العمومية والضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين.
- النظام الانتخابي لمجالس المدنية والتجارية وإحداث المؤسسات العمومية وتأميم المنشآت ونقلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ويقضي نفس الفصل بأن للمجلس صلاحية التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1]، لكن يترأس الملك وفقا للفصل25 من دستور1962 المجلس الوزاري حيث تتم الموافقة على مشاريع القوانين

1- إدريس عبده المراكشي، "الممارسات الديمقراطية من خلال النص التعاقدي أو الدستوري،" في مجموعة مؤلفين: **التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية** (القاهرة: جامعة الأمم المتحدة منتدى العالم الثالث دار المستقبل العربي 1987)، ص59.

1- خالد السرجاني،" المؤسسة التشريعية في المغرب" في احمد الرشيدي محررا، **المؤسسة التشريعية في الوطن العربي**، (مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة)1997 ص 114

obeikandl.com

المتخذة من طرف الحكومة والتي تشكل أكثر من تسعين في المائة(91%) من النسبة العامة للإنتاج التشريعي[2] كما يتولد إصدار الأمر بتنفيذ القانون "promulgation des Lois" ويعرض مشروع أو اقتراح قانون على الاستفتاء وبإمكانه طلب قراءة جديدة لاقتراح قانون ويحق له حل مجلس النواب كما يمارس السلطة التشريعية خلال حالة الاستثناء[*] كما يتخذ التدابير خلال الفترة الانتقالية[*] .

لذلك فالدستور يعطي سلطات أوسع للحكومة التي تحال إليها المسائل الأكثر أهمية مثل القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة (حالة الطوارئ إشهار الحرب مشروعات تعديل الدستور) أما عن بنية البرلمان فسنتحدث عنه بدراسة مقارنة في المرحلة الثانية من البناء ضمن المبحث الثالث من الدراسة.

الأحزاب السياسية:

كانت المرحلة الاستعمارية في المغرب (1912- 1956) إطارا لبروز الأحزاب السياسية منذ 1943، تاريخ انبثاق أول تنظيم حزبي ممثلا في كتلة العمل الوطني التي كانت جسرا لترادف عدد من

2- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، **مرجع سابق**، ص 362.

(*) كان ذلك ممكنا قبل سبتمبر 1992 بعد أضافت فقرة جديد في الفصل الخامس والثلاثين (35) الخاصة بحالة الاستثناء قضت بما يلي: لا يترتب على حالة الاستثناء حل البرلمان" مما يعني أن المؤسسة التشريعية تبقى قائمة الذات ولا يتوقف العمل بها كما حصل بين 1965و1970 حين تم اللجوء إلى إعلان حالة الاستثناء(الطوارئ)

(**) قضى الفصل العاشر بعد إحالته من دستور 1962 على ما يلي:"إلى أن يتم تنصيب البرلمان يتخذ جلالة الملك التدابير التشريعية و التنظيمية اللازمة لإقامة المؤسسات الدستورية و لتدبير شؤون الدولة".

المكونات الحزبية في المغرب[*] في صيرورة اكتست طابع رد الفعل على الحماية الفرنسية والاسبانية.

إذا كانت وضعية الاستعمار قد طرحت نفسها كمحدد موضوعي في تفاعل المكونات الحزبية مع الواقع المفروض، فإن مرحلة الاستقلال فرضت رهانات جديدة على مستوى البناء السياسي للبلاد، حيث ظهر الاختلاف جليا حول منطلقات تأسيس مغرب ما بعد الحماية، سواء داخل مكونات أحزاب الحركة الوطنية في طليعتها حزب الاستقلال، أو بين هذه الأحزاب والمؤسسة الملكية التي راهنت على استثمار شرعيتها لما قبل الحماية وشرعيتها السياسية في عهد الحماية للتموقع كفاعل مركزي ومتحكم في السلطة السياسية ما بعد الحماية[1].

وقد تم إتباع إستراتيجية اتجاه الأحزاب من قبل المؤسسة الملكية تقوم على مجموعة من المرتكزات الدستورية[2]، حيث يمنع الفصل الثالث(3) من الدستور منعا تاما قيام نظام الحزب الوحيد الذي يعتبر نظاما غير مشروع[*] وقد جاء الفصل للرد على أطروحات حزب الاستقلال الذي كان يعتبر نفسه الحزب الوحيد في المغرب.

(*) كانت في منطقتين السلطانية الواقعة تحت تصرف النفوذ الفرنسي وتحدد جغرافيا وسط المغرب والخلفية الخاضعة للاستعمار الاسباني والمحدد جغرافيا بشمال وجنوب المغرب.

1- يونس برادة، **مرجع سابق**، ص 185.

(**) كانت ممثلة في منطقتين السلطانية الواقعة تحت تصرف النفوذ الفرنسي وتحدد جغرافيا وسط المغرب و الخلفية الخاضعة للاستعمار الاسباني والمحدد جغرافيا لشمال و جنوب المغرب.

2- عبد الله ساعف، **مرجع سابق**، ص 532.

(*) أقام هذا المبدأ في جميع الدساتير .

obeikandl.com

أما الخلفية السياسية لهذا الفصل فكانت لضمان عدم صعود أية قوة سياسية مؤطرة إلى جانب الملكية للأخذ بدواليب الدولة والتحكم في الحياة السياسية المغربية.

كما لا يعطي النص الدستوري للحزب أي امتياز بل يدمجه في لائحة الهيئات الأخرى كالمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية.

وبذلك فهي " **لا تبحث عن تطبيق برامجها السياسية أو تحويل المجتمع حسب مشاريعها بل تتنافس للتأثير على الحكم وخدمته لا الاستيلاء عليه**" [1] وهناك قيودا على الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية في المغرب.

وإذا كان قانون الأحزاب السياسية قد جاء بتعريف للحزب السياسي بأنه ذلك الذي يجعل منه تنظيما دائم يتمتع بالشخصية المعنوية(...) قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الإرباح[2] والمساهمة في تنظيم المواطنين وتمثيلهم[3]، فضلا عن المساهمة في نشر الثقافة السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية

1- احمد بوز، الأحزاب المغربية وإشكالية الوظيفة، **مجلة فكر ونقد**، ع،91، السنة 2008.

2- المادة 1 من قانون الأحزاب السياسية في المغرب. بموجب ظهير شريف رقم 1.06.18 صادر في 14 فيفري 2006 بتنفيذ القنون رقم 36.04 المتعلق بالاحزاب السياسية

3- المادة 2من قانون الأحزاب السياسية في المغرب، **مرجع سابق**.

وتنشيط الحقل السياسي[1]، فإن هذا التعريف بدوره لم يتجاوز القيود المفروضة على وظيفة الحزب في النسق السياسي المغربي، **هذه الوضعية محددة وفق مجموعة من الاعتبارات منها:**

- تنافي طبيعة السلطة في المغرب مع وجود أي ممارسة سياسية تطمح إلى الحصول على السلطة.
- الملكية تعمل على احتلال موقع الصدارة داخل النظام السياسي المغربي وهو تصدر يقابله في نفس الوقت تراجع مختلف القوى السياسية بما فيها الأحزاب السياسية.
- محاولات الحكم الدائمة للحد من نشاط كل ظاهرة حزبية، فنشاط الحزب حدد من طرف النظام وفي إطار ضيق لا يمكن تجاوزه[2].

فالمجال الوظيفي للحزب محرر في ثنائية التأطير والتمثيل[3]، والمشرع الدستوري عمل على ضبط التحرك الوظيفي للحزب السياسي[4].

كما حدد البند الأول من الفصل الثالث من دستور ديسمبر 1962 وظيفة الحزب داخل النظام في كون" **الأحزاب السياسية تساهم**

1- المادة 3 من قانون الأحزاب السياسية في المغرب، **مرجع سابق.**

2 -احمد بوز، **مرجع سابق.**

3- يونس برادة، الملكية والأحزاب في المغرب، **مجلة فكر ونقد**، ع، 65، السنة 2008.

4- يونس برادة، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، **مرجع سابق**، ص196.

obeikandl.com

في تنظيم المواطنين وتمثيلهم" على هذا المستوى يتبين أن الدستور مضى في تحديد الوظيفة الحزبية ارتكازا على منطقها العام المتعارف عليه في التصنيف الكلاسيكي الذي يحدد ثلاث وظائف للحزب السياسي تتمثل في تشكيل الرأي واختيار المرشحين وتأطير المنتخبين، وهي الوظيفة التي تعتبر إحدى الوظائف المركزية للحزب السياسي خاصة في المنظومة الثالثية من خلال الأحزاب الأساسية المرتبطة بحركات التحرير الوطني والتعبئة من اجل بناء الدولة الحديثة[1].

انطلاقا من هذه الوضعية يمكن القول بأن الحقل السياسي المغربي بقي على الأقل منذ الحصول على الاستقلال مشوبا بانحصار بنيوي بدءا بالمستوى الدستوري وصولا إلى المنافسة السياسية التي ظلت مجالا مطلبيا للأحزاب التاريخية، وهو واقع انعكس جوهريا على الممارسة الحزبية التي اتصفت بمختلف أشكال رد الفعل، ضمن نسق مغلق أو دائري يعيد إنتاج نفسه دون مراجعات.

أسس البناء السياسي والمؤسساتي وأجوانب الإيديولوجية المعهدة لبناء الدولة في تونس أجوانب الإيديولوجية والسياسية:

كانت المحاور الكبرى لعملية بناء الدولة في تونس مؤسسة على ثلاثية العقلنة والعلمانية وكذلك المركزة، وهو المسار المنتهج من خير الدين التونسي إلى بورقيبة مرورا بالحداد، غير أن هذا المشروع اصطدم بردود فعل عديدة على المستويين المحلي من طرف المجموعة الجهوية أو على المستوى القومي من طرف الولاء إلى الإسلامية والعروبية[2]، خاصة

1- **المرجع نفسه**، ص 197.

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص25.

في فترة الاستقلال حين تمكن زعماء حزب الدستور الجديد من انتزاع الزعامة السياسية وعمل بورقيبة في مواجهة خصمه صالح بن يوسف وتحول الخلاف السياسي بين الرجلين إلى نوع من الاستقطاب حول مسألة الهوية والخيارات الثقافية والمجتمعية([1])، ورغم أن هذا الانقسام كان داخليا بين جناح الديوان السياسي الذي انحاز لبورقيبة وبين الأمانة العامة التي يمثلها صالح بن يوسف إلا أن حالات الصراع قد انتهت إلى نسج تحالفات وبناء شرعيات متصادمة[*] حسمت لصالح الجناح البورقيبي التحديثي والمفرنس ولصالح الزعامة الفردية المتماهية في الدولة، حيث كان التوجه العام يتسم بالثورية البرجوازية ضمن الأفق العلماني[*] وهو الأمر الذي جعلها تجسد في مشروعها الوصائي على المجتمع المدني نوعا من العقلانية[**]، يقول ميشل كامو" **لقد طغت الدولة على المجموع الاجتماعي باسم عقلانية مشروعها، وهذا التطور المفرط للجهاز كان يعني في الوقت عينه غياب فضاء عام محدد بصورة متميزة، و مجهز بقواعده الخاصة وبممثليه و بمقدار ما كانت الدولة مفصولة عن المجتمع، كانت لا تستطيع تمثيله والدولة التي كانت**

2- رفيق عبد السلام بوشلاكة ،" الاستبداد الحداثي العربي التجربة التونسية نموذجا،"في علي: خليفة الكواري(محررا)، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)، ص ص 85-137 .

(*) شرعية يوسفية تستند إلى المخزون العروبى الإسلامي و الروابط التاريخية والعربية و شرعية حداثية بورقيبة مرتبطة بمقولة الأمة التونسية و الالتحاق بما أسماه بورقيبة ركب الأمم المتقدمة التي تعد فرنسا نموذجها الأكمل و الأمثل.

(*) اعتناق العلمانية البرجوازية الفرنسية و تأثر بورقيبة بكمال اتاتورك بوجه خاص.

(**) عقلانية "ثورة من الأعلى" التي تخدم البناء القومي والإيديولوجي والسياسي للنظام الجديد، وتدعيم طابع الكلية الدولتية كنفي سلبي لدور الشعب.

تشكل وحدة تامة مع جهازها وبيروقراطيتها، كانت خارجة عن المحكومين، إن الصفة الخارجية والتداخل، وجدا التعبير عنهما في مركب الدولة- الحزب"[1]

أما العلمانية فكانت المشروع التحديثي الهادف إلى إحداث تغيرات سياسية، اقتصادية وثقافية في بنية المجتمع التونسي وبذلك صفى بورقيبة البنية التحتية الاقتصادية للمؤسسة الإسلامية التقليدية من خلال إلغاء مؤسسة الحبس والأوقاف واتخذ قرارات غاية في الجذرية مثل إعلان مجلة الأحوال الشخصية ووحد القضاء على أسس وضعية وقام بتغيير جذري للمؤسسة التعليمية حسب قانون[2] 26 مارس1956 إضافة إلى النزعة الحداثية التي قادها بورقيبة والناتجة بالدرجة الأولى عن الاحتكاك والتأثر بالحداثة الأوروبية والتركيز في الوقت ذاته على الإيديولوجية القومية الكلية الممثلة في نموذج الأمة التونسية[*] المعبرة عن الخصوصية التاريخية والحضارية لتونس حيث تم تحويل هذا المفهوم الجديد[*] إلى معطى نظري من قبل بعض النخب الفكرية والسياسية[3]

1- ميشال كامو، الدولة التونسية بين الوصاية و التحرر" **جريدة السفير**

2- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997) ص21

(*) كان الحزب الدستوري بزعامة بورقيبة يدافع عن فكرة الأمة التونسية نظرا لعدائه الشديد لفكرة الأمة العربية، وان قضايا العروبة إجمالا قضايا غير رئيسية، ومساندته لفلسطين هي من باب التضامن لا من باب الانتماء

(**) نشأ مفهوم الأمة التونسية مع ظهور الدولة الحديثة في تونس بداية من سنة 1957

3- سالم لبيض، قرءة في علاقة الدولة القطرية بالمجتمع السياسي مثال تونس(1957-1987) ، في: **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2004)، ص 204.

وقال في هذا الصدد يقول الكاتب الصادق شعبان "**نحن أمة لنا اليوم كل مقومات الأمة، لتميز عن الآخرين يمينا ويسارا، شمالا وجنوبا، لنا وعي مشترك، ضمير مشترك، شعب متجانس... قيم واحدة أحلام واحدة**"[1].

البناء الدستوري في تونس :

يعتبر الدستور القرطاجي[*]أول دستور تعرفه تونس بعده جاء الدستور الثاني الذي صدر في 1861/01/26 ليكون عبارة عن ميثاق لحقوق المواطن وحريته[2]، لكن إبرام الباي لصفقات مالية مع الفرنسيين ساهم في فرض الحماية على تونس في ماي 1881 حيث تحولت السلطة التنفيذية من الباي إلى المقيم العام الفرنسي، ومع استقلال تونس في مارس 1956 قاد الحزب الحر الدستوري[*] حركة نشطة لانتخاب مجلس قومي تأسيسي، ورغم معارضة الباي كانت مهمته وضع الدستور[*] تحت شعار ملكية دستورية، لكن بورقيبة عمل على استبعاد الملكية من مشروع الدستور الجديد منذ جلسة افتتاح المجلس التأسيسي في أفريل 1956.

1- الصادق شعبان، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة** (تونس: الدار العربية للكتاب، 2006) ص 24

2- كتابة الدولة للعلام، **تونس التغيير والانجاز**، نوفمبر 1992، ص22

(*) مكن من الديمقراطية من خلال انتخاب نائبين عن الشعب في كل سنة وتشكيل مجلس الشيوخ من 300 عضو بجانب مجلس ومنظمات شعبية تقوم بدور المراقبة و الضغط على الهيئات المنتخبة.

(**) دخل الحزب الانتخابات في جبهة قومية مع المنظمات المهنية (العمال، الفلاحون، الصناعيون، التجار) نافسه الحزب الشيوعي التونسي و بعض المستقلين حصل الحزب على جميع المقاعد بنسبة 98.34 % من الأصوات.

obeikandi.com

ظهرت الرغبة في إعادة السيادة للشعب وفي إقامة جمهورية[*] وتميز العمل التأسيسي للمجلس من 1956 إلى 1959 بطول المدة بسبب الحاجة إلى تدعيم الاستقلال ليتم إقرار الدستور التونسي في الفاتح جوان 1959 وهو أول دستور لتونس بعد خروجها من الاستعمار سعت خلاله النخبة بزعامة الحزب الدستوري إلى إرساء مؤسسات سياسية على النمط الليبرالي فوقع التشديد على أهمية إنشاء دستور مستوحى من التجارب الدستورية السابقة من أجل ترسيخ سلوك سياسي جديد وثقافة دستورية جديدة عمادها المبدأ الانتخابي وتكون مستوحاة من التجربة السياسية والثقافية الليبرالية الأوربية، تعمل على اعتبار أن الشعب مصدر السلطات والتأكيد على مكانة حقوق الإنسان وكونية مبادئها والحفاظ على الاستقلال الترابي واستقلالية القرار وتحقيق التوازن بين الحرية والاستقرار.

لكن بالمقابل اعتمد نظام رئاسي يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية[1] ويختار حكومته التي تنفذ سياسته وتكون مسئولة أمامه ويقوم بتحديد السياسة العامة للدولة والإشراف على تطبيقها.

(**) كانت فكرة الدستور من أهم مقومات الحركة الوطنية التونسية ومطلبا من أهم مطالبها ليصبح واقع يجسد قيام الدولة الوطنية والمجتمع الحديث.

تولدت اللجان الخمسة التي تشكلت في صلب المجلس القومي التأسيسي في الدولة، إعداد مشروع ملكية دستورية لكنها بعد الإطاحة بالنظام الملكي تم استبداله بمشروع رئاسي جمهوري.

1- الصادق شعبان، **مرجع سابق** ص 83.

obeikandl.com

عمل النظام التونسي على أخذ بعض خاصيات النظام البرلماني بداية من تعديل 1976 دون أن يفقد طابعه الرئاسي أما الجوانب المتعلقة بالحريات المدنية والسياسية وحريات التعبير والتنظيم والترشيح والانتخاب والاجتماع والنشر وغيرها، فإن الدستور التونسي لم يفرد قسما مستقلا لباب الحريات وجاءت النصوص المتعلقة بالحريات العامة بمختلف أشكالها موزعة على مختلف فصول الدستور[1] وعلى الرغم من أن نصوص الدستور تقر بالنظام الرئاسي والفصل بين السلطات فقد منح الدستور الرئيس ممارسة السلطة التشريعية في بعض الأوقات[*]، والجدير بالذكر أن دستور 1959 قد أدخلت عليه عدة تعديلات أهمها تعديل 1976/04/08 حيث أصبح بمقتضى هذا التعديل بإمكان مجلس النواب قلب الحكومة وذلك بعد المصادقة على لائحة لوم وفي الوقت نفسه يسند إلى رئيس الجمهورية حق حل المجلس في حالة المصادقة على لائحتي لوم في مدة نيابية واحدة[2]، ومن ثم الدستور أو

1- المنيسي، **مرجع سابق** ،ص187.

(*) حق رئيس الجمهورية تقديم مشروعات القوانين إلى مجلس النواب كما أعطاها الأولوية مقارنة بغيرها من المشروعات كما في ذلك المقدمة من إحصاء مجلس النواب.

2- المؤسسة التشريعية في تونس، أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)، ص 77.

(*) أهم التعديلات تعديل 19 مارس 1975 المتعلق بتنقيح الفصلين 40 و51 من الدستور لإقرار الرئاسة مدى الحياة.

تعديل 01 جويلية 1965 المتعلق بتنقيح الفصل 29 من الدستور الغى نظام الدورتين وعوضه بنظام الدورة الواحدة.

تعديلاته[*] طوال فترة بورقيبة قد أعطت للسلطة التنفيذية ثقلا كبيرا ودورا محوريا رئيسيا خاصة بعدما أدخل بورقيبة نصا دستوريا يشير إلى أن يتولى رئاسة الدولة مدى الحياة.

القيادة السياسية لمركب الدولة- الحزب "بورقيبة والحزب الدستوري".

إن قيام المشروع التحديثي لبناء الدولة في تونس كان بالأساس مرتكز على تجربة الحزب الشمولي الواحد، وشرعية الزعامة الفردية السياسية والتاريخية للرئيس بورقيبة[1] التي تتحكم (=التجربة) فيها

تعديل 30 جوان 1967 المتعلق بتنقيح الفصل 02 من الدستور في بداية الدورة العادية السنوية ونهايتها.

تعديل 31 ديسمبر 1969 المتعلق بتنقيح الفصل 51 من الدستور بخصوص خلافة رئيس الجمهورية بصفة وقتية أو شغور منصب رئاسة الجمهورية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العجز التام وتكليف الوزير الأول بالتولي الفوري لمهام رئاسة الدولة وهذا ما أحدث لغطا كبير على خلفية هروب الرئيس بن على .

تعديل 08 افريل 1976 شمل بالخصوص رقابة مجلس النواب على الحكومة (لائحة اللوم) كما مكن رئيس الدولة من حل البرلمان.

تعديل 09 جوان 1981 المتعلق بتنقيح بعض الفصول من الدستور وتغيير تسمية مجلس الأمة إلى مجلس النواب.

1- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق،** ص 25.

(*) وتشمل النضال و التصدي للنخب التقليدية، التعبئة ضد الاستعمار الفرنسي، التعبئة في المعركة الاقتصادية.

obeikandl.com

عقلية التكيف والاندماج والتحول عبر مراحل تاريخية محددة(*) وقد تم إفراغ العملية السياسية من المعارضة وهيمنة الحزب على النقابات وزيادة تدخله في الاقتصاد وخلق مجال سياسي تقتصد فيها المساهمة السياسية على بيروقراطية الدولة- الحزب(**) الشمولي وأصبحت (= البيروقراطية) تعبر عن نفسها المالكة الوحيدة بمعنى الدولة، مجسدة بذلك ظاهرة استبدادية محدثة(***) من خلال احتكارها المطلق للدولة إلى الدرجة التي تقضي فيه باطلاقية على كل مكونات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية عبر سيطرة نزعة التماثل أو التماهي مع الدولة وفق الجوانب السيكولوجية والتصور البورقيبي لبناء الدولة في تونس.

هذا النزوع الاستبدادي المحدث يتجسد في الحكم الشخصي للرئيس بورقيبة المعتبر نفسه الرمز الحي لشكل الدولة غير الشخصي وذلك بحكم ما كان يتمتع به من شرعية تاريخية وقدرات خطابية وحضور سحري عبر سلطته الأبوية، فقد نصب نفسه مجاهدا أكبر لايمكن المس أو التطاول على زعامته الانفرادية[1] وله طموحات تحديثية (النموذج التركي) من جهة، كما أبدى تعلقه بالنموذج الفاشي المتمركز حول طلائعية الدولة والزعامة الفوقية من جهة أخرى، وعمل دائما على تقديم نفسه بالمصلح الأكبر والمجتهد الأكبر، بل القيام على الفتوى الدينية والتدخل في أخص خواص القناعات والحياة الفردية لمواطنيه.

(**) كما تشمل أيضا المؤيدين والموالين التكنوقراط والمنتفعين من السلطة.

(***) عبر عن ذلك الأستاذ رفيق عبد السلام بوشلاكة بالاستبداد الحداثي.

1- رفيق عبد السلام بوشلاكة ، **مرجع سابق**، ص 85-137

كانت أفكاره ومشاعره أقرب إلى المدرسة الليبرالية الفرنسية " مخلوطة بتأثر بالغ بالزعامة والتمركز حول الذات[1] تعبر عن شخصنة للسلطة[*] وكل قرار أو اختيار يبقى مرتبطا بشخص الرئيس[**] فعملية صنع القرار تتجاهل صاحبها الأصلي "الشعب" وأصبحت حكرا على مصدر وشخص واحد قام بتعطيل الهياكل الوسطى والقاعدية والعليا وعمل منذ بداية حكمه على تسيير مؤسسات الدولة بطريقة لا تواجه سلطاته[***] لأنه الوحيد المؤهل لتوزيع أوراق اللعبة السياسية، فهو يعتمد إستراتيجية في ممارسة قراراته قائمة على أن يكون الموقف صادرا عنه ويتخفى وراء مسؤول عينه هو في حالة حدوث أخطاء، إضافة إلى مراجعة الدستور وإيجاد مخرج قانوني وصيغ تسمح بممارسة التسيير من دون التزام مباشر في ظروف متغيرة[*] بحيث أصبح الرئيس يمارس الحكم

1- بوشلاكة، **مرجع سابق** ص85-137.

(*) أصبحت المؤسسات خلال فترة بورقيبة خارج إطار المجتمع التونسي وعبر عن قدرته الهائلة في معالجة عراقيل واجهت تونس وهي: الرئاسة مدى الحياة، تقليص دور رئيس الوزراء، التبعية من خلال الحزب الواحد.

(**) يتضح في سؤال لصحفي فرنسي حينما سأله عن طبيعة النظام السياسي فما كان إلا أن قال له أي نظام؟ أنا النظام "Je suis le système" فهناك مؤسسات ودستور و حزب و نظام فصل بين سلطات لكنها خالية من مضمونها.

(***) هناك مؤسسات لكنها تؤيده، و دستور لكنه يفصل وفق أهوائه و رغباته وحزب دائما يديره للترويج لشرعيته وتقوية المركزية و النظام الانتخابي.

(*) ذرائعيته السياسية تمنعه من تغيير شعاراته السابقة وامتطاء موجة التأميم والاشتراكية مع صعود نجم المعسكر الاشتراكي واتساع نفوذ التيارات السياسية في الساحة التونسية والإقليمية، ثم الانقلاب على ذلك لاحقا والعودة إلى الليبرالية الاقتصادية، فبورقيبة لا يتردد في استخدام الشيء ونقيضه،وليس عنده الشعارات والعناوين التي تتغلف بها الدولة المهم عنده المحافظة على سلطته الفوقية.

obeikandl.com

الفعلي لكن بواسطة حكومة في حالة الخطأ تتحمل وحدها المسؤولية دون أن يخسر رقابته على الدولة.

بورقيبة رئيسا لمركب الدولة- الحزب:

تشكل في تونس حكم شمولي تحت غطاء الحزب الدستوري(**) المنفرد بالحكم منذ الاستقلال[1] بزعامة بورقيبة الذي استمد مبدأه وفعاليته من الواجهة المؤسيسة لسلطة بيروقراطية(*) الدولة[2] ونظام الحزب الواحد الذي اكتسب شرعية وجوده خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي وما كونه من رصيد نضالي وشعبيه تخولانه تحقيق عملية تعبئة شاملة محورها شخصية بورقيبة

1- بوشلاكة، **مرجع سابق**، ص 85-137

(**) أخذ عدة تسميات والحزب الاشتراكي الدستوري هو الوريث المباشر للحزب الدستوري الجديد الذي ظهر على إثر مؤتمر قصر هلال في مارس 1934 من طرف ما يعرف بمجموعة العمل وهي المجموعة التي قادت من خلال هذا المؤتمر انقلابا على الحزب الحر الدستوري الذي أسس سنة 1920 من طرف عبد العزيز التعالي و الذي كان أبرز مطالبه قيام نظام دستوري في البلاد وتشكيل حكومة وطنية ما الشعب وبعد توقيع بروتوكول استقلال تونس في مارس 1956 انتقلت السلطة إلى بورقيبة والحزب الحر الدستوري الجديد بعد أن اطمأنت السلطة الاستعمارية إلى توجهاته

(*) إيديولوجية بيروقراطية الدولة تفهم و تمارس في بعدها التقني البرغماتي وترفض منطق الصراع الفكري و الجدل الثقافي و المعرفي.

2- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق،** ص 26

obeikandl.com

الكارزماتية التي تعدت أذهان الجماهير لتصل إلى أذهان النخبة من رواد البناء الوطني[1].

تأسست المرحلة الأولى من البناء الوطني على توجه يقوم على المزج والانسجام[**] بين الحزب والدولة بمختلف هياكلها ومؤسساتها وكانت نهاية الخمسينات (1959) محطة مهمة في تاريخ الحزب الدستوري إذ شهدت في هذه الفترة انعقاد ما يعرف بمؤتمر النصر في 02 مارس 1959بمدينة سوسة[2] انتهى بتحديد ملامح مؤسسات الدولة المحدثة وسياستها[*] فالحزب سبق الدولة ليحتويها في مرحلتها الأولى ثم

1- حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص222-223.

(**) حيث يقوم انسجام تام بين مسؤولي الحكومة ومسؤولي الحزب داخل النسق السياسي التونسي الذي يقوم أساسا على الحزب الواحد فكان من مقتضيات منطق الأشياء أن يتحول رئيس الحزب منذ وجود الاستقلال إلى رئيس للمجلس ثم رئيس للدولة بعد حل النظام الملكي وهذه الفترة الانتقالية تميزت بالسعي إلى تجميع السلطات بيد الرئيس ثم أعضائه الوزراء بالاستعانة بالحزب الذي سيغدو إلى جانب الحكومة جسما واحدا لا تنفصل أجزاءه

2- سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص 222.

(*) قد تم تحديد هذه المؤسسات و السياسات كما يلي: مارس 1956 انتخاب المجلس التأسيسي للبلاد في ماي من العام التالي ثم انتخاب المجالس البلدية وفي جويلية 1958 تم إلغاء النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري.على صعيد الإجراءات القانونية فقد صدرت الأوامر في أوت 1956 بتوحيد القضاء وإلغاء المحاكم الشرعية وصدرت في بداية 1957 مجلة الأحوال الشخصية ضمنت للمرأة التونسية حقوقا جديدة في ماي 1958 أصدر بورقيبة رئيس الحزب للولاة تعليمة لتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة من أملاك الدولة على المواطنين وفي إطار الإجراءات الاقتصادية

ليتحول هذا الاحتواء إلى هيمنته، ويصل إلى قمته سنة 1963 عندما تقرر إسناد رئاسة لجان التنسيق الحزبي آليا إلى الوالي الذي أصبح الممثل الأول لرئيس الجمهورية وللحكومة جهويا (= الوالي) وهو نفسه الممثل الأول للحزب، في سنة 1964 انعقد المؤتمر السابع للحزب الدستوري في مدينة بنزرت أطلقت عليه تسمية مؤتمر المنستير، وقد ناقش هذا المؤتمر أربع نقاط رئيسية وهي على التوالي: السياسة العامة والخارجية، المشكلات المذهبية المتعلقة بالخيارات الإيديولوجية للحزب وتبنيه للاشتراكية الدستورية، التنظيم الحزبي والنظام الداخلي والديمقراطية داخل الأحزاب والقضايا الاقتصادية للبلاد، لقد أقر هذا المؤتمر بعض التحولات في سياسة الحزب والسلطة[1] من ذلك تغيير اسم الحزب الذي أصبح الحزب الاشتراكي الدستوري، وتم توسيع قيادته مع التأكيد على خيار الاشتراكية الدستورية وتمكين أحمد بن صالح[*] من صلاحيات واسعة باعتباره المشرف على تجربة التعاضد هذا الالتجاء إلى الممارسة السياسية القائمة على الدولة القصوى إنما يعود أساسا إلى الرغبة التي كانت تحدو المسؤولين بخاصة الرئيس بورقيبة في ممارسة الرقابة على كل شيء، وليس قبول بورقيبة بالنظام التعاضدي، بعد رفضه سابقا لأنه يوفر إمكانيات في احتواء النخب وتعبئتها في خدمة مشروعه فقط [2] بل إضافة إلى احتواء الجماهير الريفية التي كانت

قامت سلطة الحزب بإلغاء الأوقاف وفي سنة 1959 تم تأميم شركات النقل والكهرباء كما تم التوقيع على إنشاء البنك المركزي التونسي للمزيد أنظر فايز سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس 1932-1984، ص: 29، 30.

1- سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص223.

(*) التعريف بشخصية بن صالح

2- حافظ عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص225.

بعيدة عن رقابته، فالتعاضدية وسيلة لممارسة رقابة مباشرة على هذه الشرائح وفي هذا السياق لعبت الشعب[*] الحزبية دورا بالغ الأهمية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، إذ مثلت أداة تعبئة لدعم الحكومة إضافة إلى مساهمتها في التنمية على المستوى المحلي عبر القيام بدور الوسيط بين السلطة المركزية والجماعات المحلية[1]، وبذلك سعى الحزب إلى احتواء كل الفئات السيوسيو مهنية[***] وهو احتواء يرمي إلى توسيع مجال هيمنة الحزب على كل المنظمات خدمة لبرامج هي في البداية وفي النهاية برامج الحزب، لكن خلال ذلك كاد يهمل (=الحزب) الأساليب التي يحافظ بها على مساندة الجماهير.

وتطرق الباحث "اشفورد" إلى دور الاختلافات الجيلية في خلق الهوة بين الحزب والجماهير[*] وطرح سؤال كيف تعامل الحزب مع حالات عدم الرضا؟ وتبين للباحث أن الحزب يعمد في كل مرة يواجه فيها مثل هذه الحالات إلى عرقلة مركز عدم الرضى في مرحلة أولى ليمر في مرحلة ثانية إلى إفراغه من كل شحنة التزام بغرض تفريق القوى التي يمكن أن تتحالف معه، وذلك عبر التركيز على ما سماه

(**) الشعبة الدستورية مكون قاعدي من مكونات الهيكلة الحزبية للحزب الدستوري إذ تتوزع هياكل الحزب جغرافيا أو مهنيا فتضم ما لا يقل عن 50 عضوا و يسيرها مكتب يتألف من 18 و10 أعضاء، و يشرف على مجموع الشعب داخل الولاية هيكل يسمى الدائرة الحزبية، وقد عول الحزب كثيرا على هذه الهياكل العليا أو القاعدية سواء خلال مرحلة النضال المباشر ضد الاستعمار أو خلال بناء الدولة واختيار نمط العلاقة بين المجتمع و الدولة.

1- حافظ عبد الرحيم، **المرجع نفسه**، ص 226-227 .

(***) احتواء كل الفئات الأطفال والشباب من خلال قياد الحزب بنشر تكوين سياسي الهدف منه نشر الثقافة الاشتراكية الدستورية و العمال والموظفين والإطارات

بمساحات عدم الرضا (Areas of Discountent) وبذلك نجح الحزب بقيادة زعيمه الكاريزماتي في إبداء قدرة عجيبة على تمثل الأفكار المعارضة واستعمالها وتوظيفها داخل الحزب ذاته، إذ تمكنت السلطة السياسية من فرض رقابتها الكلية على المجتمع وهمشت كل ما هو غير "دولاني" فغابت الثقافة السياسية والنقدية، وبرواج الثقافة الرسمية وغياب المشاركة الفعلية زاد لاحقا غضب عدة قطاعات وبرزت معارضة طلابية تتنامى أساليبها في التعبير والاحتجاج.

أما على علاقة السلطة التنفيذية ممثلة في الحزب الحاكم أساسا بالسلطة التشريعية فيمثل السياق التاريخي السياسي السابق الإطار الذي يتحدد فيه نمط العلاقة بين السلطتين المتمثلتين في مجلس النواب والحزب، وهي علاقة تقوم على الانسجام[1] الذي تجلى من خلال التركيبة الحزبية لمجلس النواب[*] حيث لم يوجد داخل المجلس إلى نهاية الثمانينات أي نائب ينتمي إلى حزب معارض.

1- حافظ عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص231.

(*) قسم الباحث في دراسة النخب الحاكمة في تونس إلى أجيال ثلاثة معتبرا الجيل الذي صنع الاستقلال و تحمل أعباءه الحكم بعد عام 1956 لبناء الدولة يمثل الجيل الثاني، أما الجيل الثالث فيتألف من الفئات التي مازالت على مقاعد الدراسة =إضافة إلى الفئات التي تحتل مواقع حكومية صغرى ولم تساهم في صنع الاستقلال.

(*) كل النواب يتم انتخابهم عبر قائمات موحدة أعدها الحزب بعد استشارة هياكله القاعدية، أعضاء يترشحون باسم الحزب و تحت لواء الزعامة البورقيبية.

(**) في مثل هذه الحالة يكون من المنطقي جدا أن يساند النواب سياسة الحكومة التي هي حكومتهم و أن يدعموا تصورات الحزب الذي هو حزبهم بشكل يجعل السلطات التنفيذية و التشريعية تنطلقان من الأرضية نفسها و تتجهان الاتجاه ذاته و تنتهيان إلى النتائج عينها.

هـذا إضـافة إلى أن أعضـاء الحكومـة المنـتمين إلى الحـزب مـن حقهـم الجمـع بـين صـفتهم الحكوميـة التنفيذيـة وصـفتهم البرلمانيـة التشـريعية(**) بمـا يتعـارض مـع مبـدأ الفصـل بـين السـلطات كأحـد مرتكزات الممارسة الديمقراطية المعاصرة.

وبناء على هذا الانسجام القائم وباقي المؤسسات (= المنظمات والبرلمان تحديدا)، تتأكد هذه العلاقة الوطيدة بين الحزب والدولة بمؤسساتها المختلفة، يتجلى ذلك واضحا من خلال تولي رئيس الدولة رئاسة الحزب في الآن نفسه فهو لديه صلاحيات تحديد التوجهات الكبرى للساسة العامة وكذلك إعطاء الدفع الضروري للحزب والدولة، إضافة إلى أن من مشمولاته اختيار الرجال القادرين على وضع تصورات موضع القرار وتحديد التوجهات الكبرى واختيار نظرائهم من منفذي البرامج المسطرة.[1]

لكن اعتماد الحزب على الأسلوب الاسقاطي المعتمد في تركيزه بما يجعل المنطق الوصائي نفسه الذي كانت هذه الفئات الاجتماعية ترفضه، بل إن الرغبة في الاستقلالية والتخلص من رقابة الحزب(*) ستظهر على الأزمة الطلابية[1] وبالعودة إلى التجربة

1- حافظ عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص232.

(*) أحد مظاهر الأزمة الطلابية شكلها مؤتمر قريبة عام 1971 إذ يعد التعبير الأوضح عن رغبة عملية في رفض الوصاية الحزبية وتحقيق الاستقلال بعد تحول الجامعة إلى مسرح الأعمال عنف بين مختلف الشرائح الطلابية بل كذلك على النسق السياسي العام وطرق أدائه خلال حكومتي السبعينات و النصف الأول للثمانينات بعد النجاح في خلق شرعية موازية بنية على اتهام الشرعية القائمة على خلفية أنها شرعية بنيت على مقولة الأحادية: رجل واحد، حزب واحد و رأي واحد و مارادفها و تعد من الأسباب التي ساعدت على بروز ظاهرة الأصولية في مواجهة الحداثة.

البنصالحية[**] التي ساهمت في زيادة مساحة عدم الرضى كما عبر عنها "اشفورد" لتتخذ نهاية التجربة بعدا مأسويا بعد تضافر عوامل سياسية، اقتصادية وثقافية متداخلة خلفت صراعا عميقا داخل الحزب بين دعاة التخطيط الاقتصادي الذي يقوده أحمد بن صالح[***] ودعاة البرلمانية والانفتاح الاقتصادي بقيادة الهادي نويرة حسمت بانتصار دعاة الليبرالية بزعامة نويرة[2] الذي أعطت حكومته اتجاها جديدا للتنمية الاقتصادية يدور حول تشجيع المبادرات الخاصة[3] كما يتضمن تحويرا جزئيا للعبة الساسية[*].

كما أن الخطاب الرئاسي في 8 جوان 1970 الذي أفتتح به مرحلة ما بعد التعاضد[4] يعبر عن التوجه نحو نظام سياسي مبني على

1- المرجع نفسه، ص 234.

(**) حملت التجربة في طياتها بوادر إنهيارها بالعودة إلى الأساليب المستعملة في فرض الممارسة الوصائية التي يرمي المجتمع السياسي إلى تسليطها على المجتمع المدني، خاصة بعد فشل الحزب في معالجة الاختلافات الجيلية نسبة إلى أحمد بن صالح وزير الاقتصاد.

(***) تم حل التعاضدية وزج سنة 1969 بوزير الاقتصاد أحمد بن صالح في السجن ومحاكمته بتهمة الخيانة العظمى، لكن المهم هو نمط الأداء السياسي و كيفية تعامل الرئيس أعلى هرم السلطة مع هذه النهاية حيث تملص من كل ما حصل و تبرئة نفسه.

2- سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص 223..

(*) لكن هذا لا يعني بالضرورة الدخول إلى عالم الممارسة الديمقراطية فكانت الآراء متباينة بين متحمس إلى دمقرطة الحياة السياسية (= من داخل الحزب و من خارجه) و بين متمسك بالممارسة الرقابية المعهودة

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 111.

4- حافظ عبد الرحيم، **مرجع سابق**، ص237-240

obeikandl.com

المؤسسات والقانون ويكسب شرعيته على أسس أكثر ديمقراطية، وبناءا عليه سيدعو إلى توزيع السلطات والمسؤوليات في إطار التكامل بين الأدوار لتجنب الوقوع في الخطأ لكن توجه السيد الهادي نويرة نحو الانفتاح كان مقتصرا على البعد الاقتصادي البحت وهو حسبه (= نويرة) رهان يتطلب تعبئة كل الطاقات والقوى لتحقيق ذلك بعيدا عن المطلبية الضيقة والاختلافات الإيديولوجية غير المجدية، إلا أن بعض القوى من داخل الحزب ذاته أخذت من الخطاب الرئاسي بتاريخ 8 جوان 1970 منطلقا لشرعية جديدة عمادها نظام سياسي مبني على المؤسسات والقانون، وبناءا عليه سيدعو المسيتري إلى المزيد من دمقرطة الحياة السياسية داخل الحزب ثم خارجه انطلاقا من قرارات المؤتمر الثاني ذاته، هذا الخلاف سيكون بورقيبة الفيصل فيه بتجاهل قرارات المؤتمر ودعم سياسة الهادي نويرة، وبهذا تقلصت حظوظ عملية الانفتاح لكي لا تتعدى الميدان الاقتصادي وإلى حد ما الاجتماعي، في هذه الأثناء دعم الاتحاد التونسي للشغل موقف الهادي نويرة لأغراض تكتيكية، فكان بحاجة إلى استرجاع دوره بعد فترة من التهميش والركود وكان المستفيد الأكبر من التحول بنجاحه في استثمار المجالات الفارغة التي تركها الحزب فقبول النقابة بسياسة الانفتاح الاقتصادي كان مؤسسا على أن هذه السياسة توفر مواطن الشغل وتضمن زيادة في الأجور، وبالمقابل قبلت الحكومة بمبدأ السياسة التعاقدية وفي هذا المجال تصدر اتحاد الشغل السياسة المطلبية بالبلاد، ووصل إلى سد الفراغ السياسي الذي حققه غياب الحزب، وقد زاد في ديناميكية اتحاد الشغل التي استطاعت بفضل استقلالها النسبي، وما لها من وسائل وموارد أن تستقطب أغلب القوى التي تعارض الحزب الدستوري وتريد أن تجد مكانا للتعبير والممارسة[5]، من هنا سيتحول

5- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 112

الاتحاد إلى موضوع عدم الرضى من قبل المسؤولين الحزبيين الذين نافسهم على الأرضية نفسها، فكانت محاولات المواجهة ما المنطق ذاته ببعث ما سمي بالشعب المهنية كخلايا موازية، إلا أن فشل هذه الأساليب أدت إلى حصول المجابهة بما يعرف بالخميس الأسود في 26 جانفي 1978[*] لتزيدها أحداث قفصة عمقا سنة 1980" وتعيد إلى الأذهان جملة من الاعتبارات منها أن قوة البلاد مرهونة بقوة الجهة الداخلية وأن الحركة النقابية هي الرقم الصعب في أية معادلة ترمي إلى حل الأزمة في البلاد"، هذه الأحداث[*] تدل على تفاقم الغضب الشعبي وتزايد اغتراب الشباب الذي أصبح يلجأ إلى العنف[*] وهو ما شكل قطيعة تامة مع النظام وطرق العمل التي تتبعها المعارضة التي عملت على التنديد بالإجماع على هذه العملية، وتجاوب رئيس الدولة مع هذا التنديد بالاعتراف بحقها في المشاركة في اللعبة السياسية بعد سنة فقط من وقوع العملية حيث أقر رئيس الدولة في المؤتمر الاستثنائي في أفريل 1981 مبدأ التعددية وقضى على المعايير التي يجب أن تتوافر في أي منظمة أو هيئة لكي يقع الاعتراف بها قانونيا وهذه الشروط هي الاعتراف بشرعية دستور البلاد، نبذ العنف، عدم الولاء ماديا أو تنظيميا أو إيديولوجيا لأي جهة أجنبية.[**].

(*) من ذلك نجاحه في استقطاب الفئات الشابة في الفاعلين السياسيين الرافضين للأحادية و الراغبين في ممارسة المشاركة المشاركة السياسية.

(*) الموارد و الرسائل ممثلة في زيادة المطابع و الصحف التي تعمل لها وممثليها في البرلمان وصداها في المنظمات الدولية.

(**) قوبل هذا الموقف المعارض للانفتاح باستقالة الحبيب بولعراس من منصبه كوزير للشؤون الثقافية والإعلام يوم 17 جوان 1970 ثم استقالة السيد أحمد المستيري في 21 جوان 1970 لكنها رفضت.

حيث تم الاعتراف بحزب الاشتراكيين الديمقراطيين الذي يقوده الأستاذ احمد المستيري وبحركة الوحدة الشعبية التي على رأسها السيد محمد بالحاج عمر[1]، ومكنتها السلطة من العمل القانوني على مرحلتين – المرحلة الأولى بدأت سنة 1981 عندما منحت الحركة حق إصدار صحيفة سياسية تسمى بالوحدة والمرحلة الثانية تمكينها من الحزب باسم حركة الوحدة الشعبية[2] أما الحزب الشيوعي فقد

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 114.

(***) كانت هذه الأحداث منعطف حاسما في مسيرة الدولة بوجه عام و الاتحاد بوجه خاص حيث كشفت الأحداث أن إقصاء المناضلين و تنصيب القيادات غير الممثلة لم يعد طريقة ناجحة و إن ذلك العهد قد ولى.

(****) وقعت هذه الأحداث في الجنوب الذي عرف تاريخيا باستعداد حاضر لمناهضة المركز نظرا لعدم وجود توازن جهوي تنموي وهذه المنطقة هي التي انطلقت منها شرارة الثورة في تونس (منطقة سيدي بوزيد) لتنشر إلى المركز.

(*) تجلى هذا الاتحاد إلى حد ما في أحداث قفصة عندما تحرك شبان أرهقتهم المشاكل، نفس السيناريو حدث في ديسمبر 2010 انتهى بهروب الرئيس بن علي في 14 جانفي 2011.

(**) اضطر النظام إلى الاعتراف أو السماح بوجود حركات سياسية أخذت اتجاهين:

الاتجاه الأول: يؤمن بعلمنة المجتمع ، وتكوين مجتمع صناعي متطور ويطالبون بمبدأ إرساء التعددية، وقد أنجزت هذه الحركة التي يقودها احمد المستيري القسم الأكبر في مجال مأسسة الحياة السياسية ، أما الحركة الثانية من الاتجاه ذاته حركة الوحدة الشعبية التي تشارك انطلاقا من التصور نفسه للمجتمع ولكن أعضاؤها يختلفون عن الحزب الحاكم في طرق تحقيق الأهداف في العدالة الاجتماعية.

الاتجاه الثاني: يتمثل أساسا في الاتجاه الإسلامي، فهو يختلف أساسا عن النظام بقدر ما يختلف عن المعارضة التقليدية في تونس.

2- سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص229.

obeikandl.com

اعترف به في 17 جويلية 1981[1] أسندت أمانته العامة إلى علي جراد بعد انتخابه أما الحركة الإسلامية فإنها مازالت تترقب صدور القانون الذي سينظم الحياة السياسية في تونس والذي كانت وعدت به الحكومة منذ سنتين لكن توتر العلاقة بين السلطة والاتجاه الإسلامي(*) حال دون ذلك[2].

وعلى الرغم من هذه التطورات الكبرى التي شهدها النسق السياسي التونسي لمحاولة التكيف مع تطورات المجتمع والاستجابة لمطالب الفئات الجديدة التي افرزها التغيير الاجتماعي فان التحديات كانت اكبر من الاستجابة(*) يقول الهرماسي" **لا يبدو لنا أن التنازلات التي قدمها النظام قد أكسبته قوة خاصة لمجابهة هذه التحديات المتزايدة**"[3]، واتضح أن الأزمة التي مرت بها تونس أعمق مما كان يتصور المسؤولين وان ردود الفعل حتى الايجابية منها جاءت متأخرة، ومن موقع الاضطرار ظهرت سلسلة من الأحداث تدل على تفاقم الغضب الشعبي تجلى في أحداث مدينة تالة (**)، عبر احمد المستيري عن الإبعاد

1- الهرماسي، **المرجع نفسه**، ص 114.

2- سالم لبيض، **مرجع سابق**، ص238، 239.

(*) تعرضت قيادات حركة النهضة وكوادرها إلى المحاكمات النفي سنوات 1981، 1982، 1983 لتعود بعد انتفاضة 2010 إلى سدة الحكم بعد فوزها بالانتخابات 2011.

(**) هي التحديات ذاتها التي انتهت نظام بن علي بعد انتفاضة ديسمبر 2010.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 214،215.

(*) جاءت هذه الأحداث عقب أحداث قفصة احتجاجا على تراجع الحكومة عن بناء مصنع للجير.

التي يكتسيها بروز الشارع كطرف خطير على استقرار[1] الدولة ونبه من مغبة تجاهل الأمر الذي حدث في 03 جانفي 1984احتجاجا على رفع الدعم عن الحبوب مما أدى إلى مضاعفة أسعارها وأسعار مشتقاتها بما يزيد عن عشرة بالمائة(*)

كما عبر المفكر التونسي هشام جعيط عن وجود ثلاث أزمات(**) أدت إلى أحداث جانفي 1984 وهم أزمة مجتمع وأزمة ذهنية وأزمة نظام:

1- الهرماسي **مرجع سابق**، ص 215.

(**) قد تنبأ السيد احمد المستيري بحدوث انتفاضة شعبية وعدم التحكم فيها وهذا ما حدث فعلا في تونس في ديسمبر 2010 إذ يقول بعد أحداث الثمانينات " **سوف يأتي وقت إذا استمر الأمر على ما هو عليه يصعب فيه تنظيم الجماهير الشعبية وتجنيدها وتعجز الهياكل السياسية... إذا بلغ الغضب درجة معينة وبلغ رد الفعل العفوي درجة معينة، لا يمكن لأي أحد أن يوجه الجماهير...، هذا ما يجب ان نفكر فيه ، وما لا يدركه المسؤولون، لقد لاحظوا عجزهم أمام الجماهير في تالة التي توجهت قبل كل شيء إلى مقر مسؤول الحزب الدستوري في المنطقة، وسوف يأتي يوم إذا ما ازداد الغضب الشعبي والعفوية والتلقائية في رد الفعل الشعبي فلن يتمكن احد من المسك بزمام الأمور**"، فمخاوف المستيري وجدت طريقها في الواقع عبر حدثين انتفاضة الخبز وثورة الياسمين، في نفس السياق المتمحور حول قدرة النظام في تونس تفادي الصدمة من قبل الشارع يقول= =الهرماسي" **فان السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو هل يمكن للنظام والمجتمع أن يتحملان هزة أخرى مشابهة لتلك التي حدثت في 03 جانفي 1984 أن ذلك لا يبدو ممكنا**"حيث لم يتمكن الجنرال بن علي من مواجهة الهزة الأخيرة رغم اعتماده على الأجهزة الأمنية والاستخبارتية التي كانت عاملا من عوامل الأزمة

obeikandl.com

1- أزمة المجتمع تنحدر من وضعية تتسم بتعايش مجتمعين في فضاء واحد أولهما فقير والثاني غير الأول مندمج في نظام الدولة، والاستهلاك في نظام التواصل والآخر هو خارج كل ذلك(**).

2- أزمة ذهنية ظهرت لانقطاع التواصل بين الزعامة والمجموعة الوطنية.

3- أزمة نظام تعبر عن أزمة نسق سياسي مسدود.

بورقيبة في هذه الفترة لا يحكم، لكنه لا يترك للوزير الأول ممارسة سلطاته بحرية [1]، فمع تراجع الحضور الكاريزمي لشخص بورقيبة بسب المرض والشيخوخة، توازى مع اشتداد الضغط السياسي الداخلي ازدادت حاجة بورقيبة إلى الاعتماد على الأجهزة الأمنية ظهر نمط جديد من الوزراء ممثل في بن علي بعدما كان جنرالا آمر الحرس الوطني ثم وزيرا للداخلية فوزيرا أول وتمكن من افتكاك الرئاسة ليمثل مرحلة ثانية من بناء الدولة حتى تاريخ 14 جانفي 2011 تاريخ هروبه من البلاد بعد انتفاضة شعبية.

المؤسسة التشريعية في تونس:

1- الهرماسي **مرجع سابق**، ص 215.

(*) يقول جعيط " **إن انتفاضة الخبز يمكن أن تكون كل شيء إلا أن تكون انتفاضة البطون الجائعة ...إنها في جانبها التلقائي وقفة للدفاع عن المكسب المهم والعملي الوحيد لعهد الاستقلال إنها انتفاضة في ظاهرها الخبز**".

obeikandl.com

كان المجلس التشريعي في فترة بورقيبة يتألف من غرفة(*) واحدة[1] بعد ان تم العدول عن الغرفتين في 1959- تمت العودة إليها بتعديل 2002- بشكل مخالف وظروف مختلفة[2].

يتألف المجلس التشريعي قبل 1976 من 112 نائبا منتخب حسب اقتراع القائمة وتمتد الفترة النيابية خمس سنوات، ويمارس المجلس العمل التشريعي على مستوى اللجان الدائمة المختصة التي لها حق تقديم مشاريع القوانين ويتم الاقتراع عليها بالأغلبية المطلقة ويخول لرئيس الجمهورية حق إرجاع نص تشريعي كقراءة ثانية و لا يصبح النص قانونا إلا بعد إن يصادق عليه المجلس بأغلبية الثلثين[3].

أما فترة بعد 1976 تكون البرلمان من مجلس واحد سمي مجلس النواب يتألف من 141 نائبا منتخبا لمدة خمس سنوات، وكانت أول نيابة في ظل تعدد الأحزاب(*) في سنة 1981.

وحتى عام 1974 كانت هناك انتخابات مشتركة رئاسية وتشريعية حتى تعديل الدستور وتعيين بورقيبة رئيسا مدى الحياة.

عند تتبع تاريخ نتائج الانتخابات لمعرفة هيكل مجلس النواب فيتضح انه في سنة 1959 شاركت ثلاث قوى هي الحزب الدستوري الحزب الشيوعي والمستقلون فاز الدستوريون بالكامل، وجاءت

1- المؤسسة التشريعية في تونس، **مرجع سابق**، ص 46.

(*) لكن وفق المشروع الأول للدستور الذي وقع العدول عنه في إطار المجلس التأسيسي في 20 نوفمبر 1956 كان الاتجاه هو تكوين مجلس امة بغرفتين مجلس وطني ومجلس شوري.

2- الصادق شعبان، **مرجع سابق**، ص 97.

3- المؤسسة التشريعية في تونس، **مرجع سابق**، ص 46.

obeikandi.com

انتخابات1964 خاضها الحزب الدستوري منفردا(**) وفي سنة 1974 تاريخ آخر دورة لانتخاب عهدة رئاسية وتشريعية معا في العهد البورقيبي، يتلخص مما سبق انه كان لبورقيبة وحزبه سيادة على الدولة من خلال عدم أحقية النواب استجواب الحكومة إنما مجرد توجيه أسئلة إليها كما لم يكن للمجلس حق مراقبة الحكومة أو إسقاطها وأصبح المجلس مجرد هيئة استشارية ومساندة للحكومة.

كما تجلى حرص بورقيبة على تهميش دور هذا المجلس منذ بداية حكمه من خلال لغة خطابه "**من الضروري للرجل الذي حصل على ثقة الأمة إن يتصرف ثم يخبر المجلس بعد ذلك بأعماله**"[1] وهذا تأكيد على أن السلطة التنفيذية متمثلة في شخص الرئيس بورقيبة قد سيطرة على كافة سلطات الدولة الأخرى وخاصة السلطة التشريعية .

البناء الإيديولوجي والمؤسسي للدولة الليبية (الجماهيرية) الإطار الإيديولوجي والدستوري في ليبيا.

أولا: الحقبة الملكية 1951-1569

عمل الدستور الليبي في هذه الفترة على جعل مصدر السيادة إليها بالشكل الذي تريده القيادة السياسية دون إن تكون موضعا للمساءلة

1- مقطع من خطاب ألقاه بورقيبة في 10 نوفمبر 1959.

(*) الأحزاب المشاركة: حركة الديمقراطية الاشتراكية- حزب الوحدة الشعبية – الحزب الشيوعي، أما الأحزاب غير المعترف بها ذات التوجهات الإسلامية واليسارية والقومية العربية فقد ظلت لفترة طويلة تمثل الثقل الأساسي في معارضة النهج البورقيبي .

(**) ذلك بعد تجميد نشاط الحزب الشيوعي في 1962 عقب اتهام أعضائه بمحاولة الانقلاب على بورقيبة سنة 1961.

obeikandl.com

السياسية[1] حيث أوضحت المادة 40 من الدستور أن السيادة لله وهي بإرادته وديعة للأمة ثم جاءت المادة 44 لتنقل هذه الوديعة من يد الأمة إلى يد شخص طبيعي هو الملك[*] ثم لأولاده من بعده[2] واهم المشاكل (استمرت مع عهد القذافي) بروز دائرة الولاءات التي ظلت لصيقة بالقبلية أكثر منها للمملكة[3] ومع ذلك فقد اختارت ليبيا نظاما سياسيا لا يتعارض مع الملكية فحسب بل يتعارض مع التوجهات الثورية القومية[*]ودخول ليبيا في حالة من عدم الاستقرار خلال السنوات الممتدة من 1963 الى1969[**] أفسحت المجال لثورة الجيش[4] التي قادها

1- فوزي احمد يتم، عطا محمد صالح، **النظم السياسية العربية المعاصرة**،(بنغازي منشورات جامعة قار يونس ج 2 1988. ص 362.

(*) السمة الدينية التي كان يتمتع بها الملك استنادا إلى كونه رأس السنوسية الحركة الدينية .

2- نجلاء محمد نجيب، المؤسسة التشريعية في ليبيا تطور البنية والوظائف من الحقبة الملكية إلي الحقبة الجماهيرية، أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997)، ص19.

3- سعيد عكاشة،"الجدل حول التحولات الديمقراطية والليبرالية في ليبيا " في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص 215.

(*) اختار لبيبيا في العهد الملكي النهج الليبرالي بشكله التقليدي مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تعتمد الحكومة الليبية على المساعدات قبل اكتشاف النفط.

(**) اندلاع تظاهرات في الشارع الليبي في أعقاب نشوب حرب جوان 1967 هوجمت السفارتين البريطانية والأمريكية من الجماهير الليبية

4- سعيد عكاشة، **المرجع نفسه**، ص 217.

obeikandl.com

العقيد معمر القذافي ورفاقه في مطلع سبتمبر 1969 أثناء وجود الملك إدريس السنوسي في تركيا للعلاج.

التوجه الإيديولوجي والدستوري في العهد الجماهيري معمر القذافي وكتابه الأخضر ونظريته العالمية الثالثة.

أتت النظرية العالمية الثالثة(***) التي وردت في الكتاب الأخضر للعقيد معمر القذافي في مجملها عبارة عن هجوم على الديمقراطية الغربية وما تمثله من ارتياب في مدى ملائمتها للمجتمعات العربية(1) لذلك صاحب خطابه العام استخدام مفردات خاصة بتعاليم القران ورفض المؤثرات الحضارية الوافدة من الغرب(***).

يوجه الكتاب الأخضر نقدا كبيرا للديمقراطية الغربية ويرفض بشدة المجالس النيابية وما يتصل بها من انتخابات عامة، ويهاجم الحزب والطبقة والاستفتاء، وينطلق من مسلمة أولية هي أن الديمقراطية هي حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه.(2)

1- محمد صفي الدين خربوش، " رؤية القيادة الليبية للديمقراطية: دراسة مقارنة مع التجارب العربية الأخرى،" في نفين عبد المنعم مسعد محررا، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993)، ص 53.

(***) في البداية أطلق عليها اسم الثورة الثقافية في افريل 1973 وقدمها بهذا المصطلح أي النظرية العالمية الثالثة في ماي من نفس السنة على أنها نظرية تتغلب على عيوب كل من الاشتراكية والرأسمالية وأعتبرها الحل النهائي لمشاكل البشرية جميعا.

2- سعيد عكاشة، **المرجع نفسه**،ص 219.

(*) رفض القذافي استخدام اللغات الأجنبية حتى في جوازات السفر، كما قام بإقرار بعض العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية مثل قطع يد السارق

يفتتح الكتاب الأخضر بعبارة "**أداة الحكم هي المشكلة الأساسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية**"[1] ثم يقرر في ثقة "**كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعا سلميا أو مسلحا كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأفراد ونتيجته دائما فوز أداة الحكم فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة ...وهزيمة الشعب أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية**".[2]

ثم يقدم الكتاب الأخضر الدليل على صحة وجهة نظره فيذكر أن الصراع السياسي الذي يسفر على فوز مرشحا بنسبة 51 بالمائة من مجموع أصوات الناخبين تكون نتيجته أداة حكم ديكتاتورية في ثوب ديمقراطي مزيف، حيث أن 49 بالمائة من الناخبين تحكمهم أداة لم ينتخبوها، بل فرضت عليهم، وتلك هي الديكتاتورية[3]، ويرفض القذافي جميع أنواع التعددية السياسية والتمثيل السياسي وأساليب تداول السلطة المتعارف عليها بالمعنى التقليدي لممارسة الديمقراطية، وان أساس سلطة الشعب بدون نيابة عنه ويقول" **كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم الآن ليست ديمقراطية ما لم تهتد إلى هذا الأسلوب، المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من اجل الديمقراطية ...وهي ليست من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج الفكر الإنساني الذي استوعب كافة التجارب الإنسانية من اجل الديمقراطية**

1- معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) ص6.

2- **المرجع نفسه**، ص 07.06

3- أم العز الفارسي، **المرأة والمشاركة السياسية في ليبيا 1997 – 2005**، (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 2005)، ص 103.

.....ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية الا بكيفية واحدة وهي المؤتمرات الشعبية فلا شعبية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان".[1]

ينتقل الكتاب الأخضر للحديث عن الحزبية والأحزاب فيعتبرها الدولة الديكتاتورية العصرية إذ أن الحزب هو حكم جزء للكل وهو أخر الأدوات الدكتاتورية، فالحزب أداة الدكتاتورية تمكن أصحاب الرؤية الواحدة أو المصلحة الواحدة من حكم بأكمله أي شعب، والحزب هو الأقلية بالنسبة للشعب.[2]

يتوجه الكتاب الأخضر بعد ذلك إلى الحديث عن الاستفتاء باعتباره أسلوبا من أساليب الاحتكام إلى الشعب في القضايا ذات الأهمية، وينتقد الكتاب هذا الأسلوب باعتباره تدجيلا على الديمقراطية[3]، ولان الذين يقولون "نعم" والذين يقولون "لا" لم يعبروا في الحقيقة عن إرادتهم إلا بكلمة واحدة وهي إما "نعم" أو "لا".

ثم يعتبر الاستفتاء أقسى وأقصى نظام دكتاتوري كبحي، لان كلا من الرافض والموافق لم يعلل رفضه أو موافقته.

لكن المحك الحقيقي للنظرية هو اختبارها على ارض الواقع مهما بلغت درجة سلامتها الفكرية وصحتها المنطقية ومن ثم تظل هذه الرؤية دون قيمة حقيقية ما لم يتمكن الشعب حكم نفسه بنفسه ولنفسه في جميع المستويات[4]، والملاحظ أن العقيد معمر القذافي يخرق

1- معمر القذافي، **مرجع سابق**، ص 45-48.

2- **المرجع نفسه**، ص 20.19

3- محمد صفي الدين خربوش، **مرجع سابق**، ص 64.

4- **المرجع سابق**، ص 75.

هذه القاعدة في النظرية فيتدخل بنفسه في كل مؤتمر شعبي عام شارحا رأيه[1] في كل موضوع من موضوعات جدول الأعمال[*] ليحولها إلى قرارات وقوانين نافذة، فضلا على أن القذافي استأثر لنفسه وحرم المؤتمرات واللجان الشعبية من مناقشة الأمور المتعلقة بقضايا الأمن والقوات المسلحة والنفط بحجة أنها ذات طبيعة ثورية، وإذا كان الكتاب الأخضر يعتبر أن التمثيل تدجيل وان المجلس النيابي حكم غيابي، فانه لم يجد سوى التمثيل وسيلة لتكوين أمانات اللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام[2]، حيث أن المؤتمر الذي يضم ممثلين لا يجتمع إلا سنويا أو دوريا ظلت السلطة الحقيقية في يد أمانة مؤتمر الشعب العام، وبذلك اظهر الكتاب الأخضر لغة قاطعة في صحة رؤيته ونفى وجود رؤى أخرى يمكنها تحقيق الديمقراطية بالمعنى الحقيقي[**]

أجوانب الشخصية للعقيد معمر القذافي:

1- نجلاء محمد نجيب،" نخبة المجتمع الهيدروكربوني في الجماهيرية العربية الليبية،"في: علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996) ، ص40.

(*) يمكن الإشارة إلى موقف القذافي عندما لاحظ توجها عاما في المؤتمر الشعبي العام المنعقد في مستهل عام 1990الى إجراء بعض التخفيضات في الضرائب فذهب إلى المؤتمر معلنا" هذه ليست قرارات الشعب الذي اعرفه جيدا وعلى الفور تم التراجع عن تلك التوجهات اعترافا بأن الزعيم يعرف مطالب شعبه على نحو أفضل من ممثليه أنفسهم

2- محمد صفي الدين خربوش، **مرجع سابق**، ص 64.

(*) فقد الكتاب الأخضر من بعد سقوط مؤلفه العقيد القذافي في 2011 وجوده قدسيته وقيمته التي كانت أساسا مفروضة من قبل الزعيم

جاءت أفكار النظرية العالمية الثالثة وتناقضاتها انطلاقا من تركيبة الزعيم القذافي التي دائما ما تثير علامات كبيرة من الريبة والتحجب والتناقض .

فقد شكلت الثقافة السياسية عند القذافي عن طريق تأثرها بعوامل أساسية:

أولا نشأته: السمة العامة لهذه النشأة هي الفقر والإحباط فقد ولد لأسرة فقيرة تنتمي إلى قبيلة صغيرة تعيش بالقرب من مدينة سرت، كان يضطر إلى للنوم بالقرب من مدرسته لتوفير نفقاته.

ثانيا قراءاته: اعتاد منذ وجوده في المدرسة الثانوية على قراءة مؤلفات ذات طبيعة ثورية اشتراكية بالأساس لمؤلفين من أمثال فيدال كاسترو، "تشي غيفارا،" "ماو تسي تونغ" و"ماركيز" في مرحلة لاحقة.

إضافة إلى تأثره بالنموذج الناصري، فقد كانت شخصية جمال عبد الناصر الثورية خاصة كتابه فلسفة الثورة ملهما أساسيا للقذافي[1]، بذلك يمكن القول بأن الثقافة السياسية في ليبيا هي ثقافة تجد الديمقراطية المباشرة على المستوى الدعائي لكسب مزيد من الشرعية(*) وتفرغها من مضمونها على الصعيد العملي ضمانا لاستمرار سمات المجتمع الهيدروكربوني(**) الذي يستلزم سلطوية شديدة اقرب إلى الملكية المستبدة.

اللجان الشعبية السلطة التنفيذية في ليبيا :

1- John Davis, Libyan Politics: Tribe and revolution, London: l.B Touris an dCO Ltd., Society and Culture in the Modern Middle East, 1987. p.p. 261- 263.

obeikandi.com

تتولى اللجان الشعبية أداء الوظائف التنفيذية بمختلف المناطق الليبية، وتمثل اللجنة الشعبية العامة اعلي مستويات السلطة التنفيذية ذلك على غرار مجلس الوزراء في النظم السياسية المختلفة[1].

المنطلق الأساسي لهذا التصور مستمد من أسس الثورة الشعبية المعلنة في1977التي تفترض أن يمارس الشعب أيضا السلطة التنفيذية من خلال تعيين كل مؤتمر شعبي للجنة شعبية تضطلع بالمهام التنفيذية على كل مستوى من مستويات الدولة، ومن هذا فانه من المنوط بالمؤتمر الشعبي العام تعيين اللجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) التي تكون

1- أم العز الفارسي، **مرجع سابق**، ص 133.

(*) تآكلت هذه الشرعية رغم استمرارها لفترة طويلة نتيجة تمسك القذافي بموقعه كزعيم افتراضي بعد قيام الثورة انطلاقا من الغرب (بنغازي) وصولا الى العاصمة طرابلس والقضاء على القذافي.

(**) المجتمع الهيدروكربوني: يعود أصل مفهومه إلى Karl Wittfogel الذي طور مفهوم المجتمع الهيدروليكي(والذي كان يعني أن سيطرة الدولة على تنظيم الري في أي مجتمع نهري تؤدي إلى استبداد سلطة هذه الدولة) معتبرا أن سيطرة الدولة على الإنتاج بشكل عام تؤدي إلى استبداد السلطة الحاكمة في تلك الدولة، وقد جاء تسمية المجتمع الهيدروكربوني مستمدة من حقيقة أن معظم الدول التي تمارس هيمنة مطلقة على شئونها الداخلية والخارجية اعتمادا على إنتاج سلعة أولية واحدة هي دول نفطية بالأساس. ومن أهم سمات هذه المجتمعات الهيدروكربونية سمتين أساسيتين:

الأولى: الاعتماد الكبير على الخارج سواء بالنسبة لاستيراد العمالة. =

=الثانية: انعدام الحاجة العملية إلي التمثيل السياسي(السلطة النيابية) فالحاكم في هذه الدول ليس بحاجة إلي سلطة تقر شرعية فرض الضرائب لتغطية النفقات العامة للحكومة، ذلك أن موارده من حصيلة بيع سلعته الأولية تغطي هذه النفقات ومن ثم فهو لا يرى ضرورة لوجود هذه السلطة النيابية .

obeikandl.com

مسؤولة عن تنفيذها للقرارات والقوانين التي يصدرها المؤتمر الشعبي العام وتكون مسؤولة إمامه[1].

هذا التنظيم ظل مستقرا في إطاره العام خلال لاحقة من تاريخ الدولة الليبية أما من حيث الهيكلية والإجراءات الداخلية ومدتها وتشكيلاتها فقد مرت بتغيرات عديدة وتم تشكيلها وإحداث تغيرات في عدد الأمانات المكونة لها بالزيادة والنقص والضم والتقييم، وتشابك بنية اللجان الشعبية وتترابط بالدرجة التي تؤثر على أدائها وتقسيماتها الإدارية، كما تؤثر التغيرات المختلفة فيها على عدد وتقسيمات الفروع البلدية وأداء اللجان الشعبية النوعية فيها[2].

كان من المفروض أن تكون لهذه السلطة دور كبير في العملية السياسية في ليبيا ومن ثم يكون لأفرادها مكانة محورية، إلا أن ذلك لم يحدث في الواقع العملي نتيجة استئثار القذافي بالسلطة التنفيذية بالبلاد، حتى أن معظم مرؤوسي الوزراء الليبيين يرفضون تنفيذ قراراتهم انتظارا لإقرارها أو إلغائها من قبل القذافي الذي كان يحرص على إضعاف سلطة القائمين على تلك اللجان بتغييرهم بصورة مستمرة حيث تم تعديل تشكيل اللجنة الشعبية العامة في الفترة من 1977- 1994 أربعة عشر مرة بمعدل 14.6 شهرا لكل لجنة في المقاعد الوزارية الأمر الذي جعل الباقي الوحيد في هذه الفترة هو القذافي وصاحب السلطة التنفيذية[*]

1- نجلاء محمد نجيب،" نخبة المجتمع الهيدروكربوني في الجماهيرية العربية الليبية"، **مرجع سابق**، ص 16.

2- أم العز الفارسي، **مرجع سابق**، ص 133.

obeikandl.com

اللجان الشعبية السلطة التشريعية في ليبيا مرت المؤسسة التشريعية في ليبيا بمرحلتين منذ حصولها على الاستقلال حيث امتدت المرحلة الأولى طوال العهد الملكي الليبي 1951- 1969 بينما امتدت المرحلة الثانية طوال العهد الجماهير الذي بدأ عام 1977 وكانت مرحلة انتقالية امتدت من ثورة الفاتح سبتمبر 1969 إلى ثورة الشعب 1977 ومرحلة انتقالية أخرى بدأت مع ثورة 2011 وسقوط القذافي مازالت لم تتضح معالمها بعد.

وعلى هذا سيتم تناول المؤسسة التشريعية الليبية في مرحلتين من خلال ربط مخرجات المؤسسة التشريعية أدائها لوظائفها بالخصائص البنائية لتلك المؤسسة ثم العوامل السياسية الاجتماعية – الاقتصادية التي تشكل بيئة النظام التشريعي ككل[1].

المحددات الاجتماعية والاقتصادية ـ خصائص البناء التشريعي ـ الأداء الوظيفي للبرلمان.

المحددات السياسية ـــ خصائص البناء التشريعي ـــ الأداء الوظيفي للبرلمان.

1- نجلاء محمد نجيب، المؤسسة التشريعية في ليبيا تطور البنية والوظائف من الحقبة الملكية إلي الحقبة الجماهيرية، **مرجع سابق**، ص 14.

(*) تقوم فكرة هذا النموذج على أساس أن ثمة عوامل سياسية في مقدمتها طبيعة الدولة ونظامها الحزبي وطبيعة العلاقة بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية تتفاعل مع عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية أبرزها مدى انتشار العليم وأدوات= =الاتصال، والانقسامات الدينية والقبلية والتركب القبلي ومدى سيطرة جهاز الدولة على النشاط الاقتصادي الذي يرتبط بمدى أولية هذا الاقتصاد

obeikandl.com

نموذج تصوري للعلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والسياسية والسمات البنيوية والأداء الوظيفي للبرلمان حيث ينتج عن تفاعلهما بنية تشريعية تشكل إلى حد كبير انعكاسا لجدلية التفاعلات بين تلك المتغيرات مجتمعة، وتنعكس بدورها على أداء البرلمان لوظائفه لاسيما الوظائف الأربع الكبرى المتمثلة في التشريع أو وضع القاعدة القانونية والرقابة على السلطة التنفيذية والتعبير عن المصالح التنشئة السياسية[1].

بنية المؤسسة التشريعية في ليبيا الملكية:

اخذ الدستور الملكي الليبي بنظام المجلسين اذ تكون مجلس الأمة أو البرلمان ومن مجلس اعلي يدعى مجلس النواب، وقد ساوى المشرع بين المجلسين في الاختصاص كقاعدة عامة عدا ما كان منها متعلق بالأمور المالية وبالمسؤولية الوزارية إذ خص مجلس النواب بهما[2].

مجلس النواب جاء كانعكاس للطبيعة الفيدرالية التي مثلت فيه الولايات الثلاث بعدد متساو من الأعضاء يحث للملك تعيين 24 عضوا[3] الذي يمثل نصف الأعضاء على أن ينتخب النصف الآخر، مجلس النواب مثل هذا الجانب التمثيلي للشعب الليبي بواقع ممثل واحد لكل عشرون ألف مواطن، كانت عضوية المجلس رابع سنوات يقوم أعضاؤه بانتخاب رئيس ووكلين للمجلس وحيال هذا المجلس تمتع الملك

1- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع،1987)ص ص 231-240.

2- نجلاء محمد نجيب، المؤسسة التشريعية في ليبيا تطور البنية والوظائف من الحقبة الملكية إلي الحقبة الجماهيرية، **مرجع سابق**، ص 19.

3- سعيد عكاشة، **مرجع سابق**، ص 216.

بحق حله متى أراد على أن يدعو لانتخابات برلمانية جديدة في غضون 3 أشهر **وقد امتلكت المؤسسة التشريعية أثناء الحقبة الملكية :**

- حق اقتراح مشروعات القوانين وفقا للمادة 138 من الدستور الملكي.
- حق التصديق على القوانين وفقا للمواد 199، 198، 136، 135 من الدستور الملكي
- حق الإيقاف المؤقت لمشروعات القوانين وحق إصدار القوانين وفقا للمادتين 41 و68 من الدستور الملكي.
- إصدار مراسيم لها قوة القانون أثناء غياب مجلس الأمة[1].

والواقع أن الوظيفة المعروفة بالمبادرة التشريعية كانت حكرا بالفعل طوال تلك المدة على الحكومة والملك فحسب.

المؤسسة التشريعية في العهد الجماهيري :

في عام1977 أعلنت الثورة الشعبية في ليبيا مثلت العملية التشريعية الأساس الثاني من أسس الثورة بعد السلطة التنفيذية وأصبحت من اختصاص المؤتمرات الشعبية ووفقا لذلك تم تقسيم ليبيا إلى بلديات كل بلدية تنقسم إلى عدة فروع وكل فرع ينقسم إلى عدد اكبر من المحلات وتعقد المؤتمرات على مستوى المحلات حيث يشترك في المؤتمر الشعبي الأساسي للحلة كل سكانها لمناقشة السياسات الداخلية والخارجية للبلاد كبيرها وصغيرها ، ثم يأتي بعد ذلك دور المؤتمرات الشعبية على مستوى الفروع والتي تتكون من أعضاء

1- نجلاء محمد نجيب، **مرجع سابق**، ص 21.

obeikandi.com

المؤتمرات الشعبية الأساسية للمحلات التابعة لهذا الفرع ،[1] ظل هذا الهيكل التنظيمي للمؤتمرات الشعبية بمستوياته السابقة خلال الفترة 1977- 1992 إلى أن ادخل القذافي تعديلات نبرزها في المرحلة الثانية ، أما ما يتعلق بصنع القاعدة القانونية(التشريع) فالمفترض وفق لنظام المؤتمرات الذي حدده الكتاب الأخضر أن تكون المبادرة التشريعية باقتراح مشروع القانون وولايته حكرا على المؤتمرات الشعبية الأساسية الأمر الذي يجعل لكل مواطن حق المبادأة التشريعية و لا يكون لمؤتمر الشعب العام حينئذ إلا تجميع لمشروعات القوانين المصعدة من المؤتمرات الشعبية الأساسية وصياغتها وإصدارها على نحو نهائي، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى أن أمانة المؤتمر الشعبي العام وهي تعد جدول الإعمال للمؤتمر تستلهم بالأساس تلك الموضوعات التي تطرحها عليها اللجنة الشعبية العامة(مجلس الوزراء) واللجان الثورية[*] وهكذا ينتقل فعليا حق المبادأة التشريعية من الجماهير إلى السلطة التنفيذية إلى الكيان القمعي التابع تماما للعقيد القذافي[2] مثلت البنية المتفردة للمؤسسة التشريعية في ليبيا الجماهيرية كانعكاس واضح للمفروضات[*] في البنية الفكرية للقيادة الليبية الأمر الذي عززه واقع المجتمع الليبي

1- نجلاء محمد نجيب، المؤسسة التشريعية في ليبيا تطور البنية والوظائف من الحقبة الملكية إلي الحقبة الجماهيرية، **مرجع سابق**، ص 29.

2- **المرجع نفسه**.ص30.

(*) اللجان الثورية هي كيان ابتكره القذافي في مارس 1979 بسب الحاجة إلى تنظيم يقوم بعملية التعبئة الشعبية لنظام الثورة بعد فشل الاتحاد الاشتراكي العربي وقد دعا القذافي إلى تشكيل اللجان الثورية في كل مكان، في المؤتمرات الشعبية= =ونقابات العمال والروابط المهنية والمؤسسات التعليمية والقوات المسلحة والشرطة وكل الإدارات والأجهزة الحكومية .

الهيدروكربوني وخلو الساحة السياسية من التنظيمات السياسية المستقلة الفاعلة ما أدى إلى تدني أداء المؤسسة التشريعية لوظائفها إلى الحد الأدنى.

البناء الإيديولوجي والمؤسسي للدولة الموريتانية:

تسلمت القيادة السياسية في موريتانيا السلطة من المستعمر الفرنسي الذي حاول التدخل في مشروع بناء الدولة الوطنية[1] - المرفوض من قبل العديد من النخب السياسية- [*]، لكن في ظل المشاكل التي ظهرت مع أول دولة مركزية في تاريخ موريتانيا، إذ انبثقت في مجتمع بدوي وقبلي لم يعرف الحداثة، سواء في مؤسساتها أو ثقافتها، ذلك أن الاستعمار لم يترك في البلاد أي مقومات مدنية، ولم يستطع خرق التحصين الثقافي الذي لعبته المؤسسات الدينية التقليدية.

وطرحت إشكالية الشرعية منذ البداية، إذ لا يمكن أن تستند إلى القاعدة التاريخية المفقودة، باعتبار أن الدولة المركزية ظلت دائما موضع رفض، كما أن الآليات التمثيلية الإيديولوجية شكلت عائقا حال دون وجودها، مما نتج عنه نوع من "العائلة الدينية" الضمنية التي تأبى تعاطي العنف وتعوض دولة المدنية "بسلطة القداسة" القائمة على الشعار المعروف عند علماء البلاد "من حمل السلاح فقد ترك الصلاح"، كما أن الشرعية المطلوبة لم يمكن لها أن تستند إلى النضال الوطني كما كان الأمر في تونس والجزائر، إذ إن التيار المتحكم في البلاد قد وصل

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص178.

(*) وخصوصا التيار الوطني المناضل ضد الاستعمار، والداعي إلى استقلال البلاد ثم وحدتها مع المغرب.

إلى السلطة، بتخطيط ومساندة من الاستعمار ذاته، وظل وثيق الارتباط به عن طريق معاهدات واتفاقيات مكتوبة.

ومن ثم أصبحت الشرعية قائمة على مشروع بناء الدولة ذاته بما يعنيه ذلك من تأسيس قطاع الحداثة في المجتمع وغرس مفهوم الدولة في الإطار التمثيلي- الثقافي، وهو المشروع الذي يستدعي مجابهة العوائق الثقافية- البيئية على المستوى الداخلي والتصدي للمطالع الأجنبية على المستوى الخارجي[1]. وقد بدأت الدولة تتلمس طريقها مستلهمة خطابا تعبويا يبرز ضرورة بناء الدولة والتفاف جميع الحساسيات السياسية حولها من مختلف الاتجاهات والألوان، مما نتج عنه اندماج كل هذه التكتلات وانضمامها إلى حزب جامع هو حزب الشعب الموريتاني الذي أنشئ سنة 1960.

بذلك استطاعت الدولة أن تؤسس شرعيتها الإيديولوجية على خطاب الحداثة ذاته، أي خطاب شامل يستوعب كل تموجاتها وتوجهاتها من التعريب القومي والتأميم اليساري وحتى تطبيق الشريعة الإسلامية.

الحكم العسكري:

كان الانقلاب العسكري ثمرة تخطيط أطراف متعددة المصالح والاتجاهات، إذ نجد خلف الضباط الذين أنهكتهم الحرب، المتطلعين إلى نهايتها، كل الأحقاد السياسية والقبلية والجهوية المتراكمة طوال فترة حكم الرئيس ولد داده.

1- الهرماسي، **المرجع نفسه**، ص179.

obeikandl.com

كما كان خطاب الجيش الموريتاني خال من أي بعد عقائدي سياسي - كما هو الأمر بالنسبة إلى جيش المشرق العربي- ، فتمحور منذ البداية حول مجموعة من الأهداف ومنها تحقيق السلام وإنهاء الحرب، الذي تحقق فعلا عن طريق الاتفاقية الموقعة مع البوليساريو في أوت 1979، والتي تتنازل بمقتضاها موريتانيا عن كل شبر في الصحراء الغربية[1].

أما على الساحة الداخلية بدأت موريتانيا منذ استيلاء العسكريين على السلطة تدخل مرحلة جديدة من عدم الاستقرار السياسي لم يسبق لها مثيل في تاريخها الحديث، إذ توالت الانقلابات ومحاولاتها وتكاثرت التحالفات السياسية القصيرة وتعددت التعديلات الحكومية. كما أن القوى السياسية والتقليدية التي دعمت الحكم العسكري من البداية تصدعت وتمزقت بفعل المؤامرات الداخلية وانعكاسات النفوذ الخارجي المتمثل في بعض السفارات العربية النشيطة (العراق- ليبيا- سوريا).

تطور المنظومة الدستورية في موريتانيا :

1- مرحلة ما قبل الاستقلال

خضعت موريتانيا للاستعمار الفرنسي واعتبرت ملحقة بأفريقيا الغربية في شهر جانفي 1920، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت خاضعة للقانون الداخلي الفرنسي علي غرار أقاليم ما وراء البحار.

1- **المرجع نفسه**، ص 180.

obeikandl.com

ويرأس الإقليم من هذه الأقاليم وال يمثل الحكومة الفرنسية يتمتع بحق انتخاب نائب عام في الجمعية الوطنية، وقد مثلت موريتانيا في هذه الجمعية من طرف النائب أحمد ولد حرمة ولد بيانا.

وبعد إصدار" قانون الإطار" منحت موريتانيا شكلا من أشكال الاستقلال السياسي تمثل في نظام شبه نيابي قائم علي مجلس حكومة منتخب من طرف الجمعية الإقليمية.

وقد نظمت انتخابات في موريتانيا في مارس1957، فاز فيها الاتحاد التقدمي الموريتاني حيث حصل علي23 من 24 مقعدا، وتم انتخاب أول مجلس حكومة في ماي1957 من طرف الجمعية الإقليمية التي انتخبت أول رئيس موريتانيا كنائب لرئيس هذا المجلس، أما رئاسة هذا الأخير فكان يتولاها الوالي الفرنسي، وكانت اختصاصات الجمعية الإقليمية ذات طابع تشريعي ومالي ولم يكن الوزراء مسئولين أمامها.[1]

ونتيجة للهزات العنيفة التي عرفتها المستعمرات الفرنسية والمطالب المتصاعدة بمنحها الاستقلال نص الدستور الفرنسي الصادر في 04 أكتوبر1985 علي إجراء استفتاء داخل المستعمرات لتحديد رغبتها في الاستقلال ونتيجة للتزوير في الانتخابات من طرف فرنسا بقيت موريتانيا تحت السيطرة الفرنسية مع تمتعها بالاستقلال الذاتي.

1- الفاغ محمد ولد السيباني، "المؤسسة التشريعية في موريتانيا في ضوء دستور 20 يوليو 1991 ،" في أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997) ، ص 127-155.

وتحولت الجمعية الإقليمية إلي جمعية تأسيسية حررت الدستور الموريتاني الأول وصوتت عليه في 22 مارس 1959، وقد أقام هذا الدستور نظاما برلمانيا حيث نص علي:

1- تكوين حكومة يرأسها وزير أول منتخب من طرف الجمعية الوطنية.

2- الحكومة مسئولة أمام الجمعية الوطنية.

3- تستطيع الحكومة حل الجمعية الوطنية بعد أن تتعرض لأزمتين خلال 36 شهرا يكون سببها تصويت البرلمان ضدها.

4- كونت لجنة دستورية أسندت إليها مهمة مراقبة دستورية القوانين.

5- نص الدستور في فصله التاسع علي تعدد الأحزاب شريطة أن تلتزم بمبادئ الديمقراطية وتحترم السيادة الوطنية والوحدة الترابية والشكل الجمهوري للدولة وقد ظهرت أربعة أحزاب سياسية هي:

1- حزب التجمع الموريتاني.

2- حزب النهضة الموريتاني.

3- حزب الاتحاد الوطني.

4- حزب الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين.[1]

إلا أن العمل بدستور 22 مارس 1959 لم يدم طويلا فأمام إصرار الأحزاب الوطنية علي الحصول علي الاستقلال والاعتقالات التي تعرض لها مناضلو " حزب النهضة " جرت مفاوضات في باريس بين الحكومتين الموريتانية والفرنسية انتهت بتوقيع اتفاقية 19 أكتوبر

1- الفاغ محمد ولد السيباني، **مرجع سابق**، ص 127-155.

obeikandl.com

1960 وبموجبها تم نقل سلطات الاتحاد إلي الحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي أصبحت دولة مستقلة في 28 نوفمبر 1960.

تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بثلاثة أنواع من المؤسسات التشريعية أقامها دستور 20 ماي1961، وأخرى أقامها النظام العسكري 1978- 1991، ومؤسسات أقامها دستور20 جويلية 1991.

الفترة الأولى: أقام دستور 20 ماي1991 قطاعا رئاسيا ينتخب فيه الرئيس لمدة 05 سنوات بالاقتراع العام المباشر، ويتمتع في ظله بصلاحيات هامة تتمثل في تعيين الوزراء وإقالتهم ويمارس السلطة التنظيمية بواسطة مراسيم بينما يمارس الوزراء هذه السلطة بتفويض من رئيس الجمهورية وبواسطة قرارات طبقا للمادة 35 من الدستور وله اختصاصات تشريعية ودبلوماسية وقضائية.

كما أقر بإقامة سلطة تشريعية تتكون من مجلس واحد هو الجمعية الوطنية على أن النواب يقع انتخابهم لمدة 05 سنوات عن طريق اقتراع اللائحة الأغلبية في دورة واحدة، ويتمتع النواب بالحصانة البرلمانية، وتعقد الجمعية الوطنية دورتين أولهما في النصف الأول من نوفمبر والثانية في النصف الأول من شهر ماي، و لا تتجاوز شهرين، كما يمكن أن تعقد دورة فوق العادة بطلب من رئيس الجمهورية أو الأغلبية المطلقة، ولها اختصاصات تشريعية ومالية وقضائية ودبلوماسية، واستمر الحكم المدني 18 عاما[1].

1- طربوش قائد محمد، **السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري**. (بيروت مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1995).ص177.

الفترة الثانية: 1978- 1991: في10 جويلية 1978 تحركت القوات المسلحة في انقلاب أطاح بالحكم المدني وحلت الجمعية الوطنية وحزب الشعب الموريتاني وكافة الهيئات التابعة له وأخضعوا البلاد للحكم الاستثنائي.

وفي ظل هذا الحكم صدرت 06 مواثيق ومشروع الدستور نيابي سنة 1980، وقد أكدت هذه المواثيق على طابعها المؤقت باعتبارها فترة انتقالية فيبقى العمل بها فور إقامة مؤسسات ديمقراطية[1]، وقد كانت اللجنة العسكرية تتولى السلطة التشريعية ويتمتع أعضاؤها بالحصانة البرلمانية.

وإن كانت قد جرت محاولات لإشراك السكان في تسيير شؤونهم من خلال تنظيم هياكل تهذيب الجماهير ابتداءا من1981، كما شهدت موريتانيا في 1986 إقامة مجالس بلدية شملت عواصم الولايات والمقاطعات والمراكز الإدارية وكذلك البلديات الريفية.

المطلب الثالث

أسس البناء التنموي والاقتصادي في أقطار المغرب العربي

انصب اهتمام النخب في أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال حول مسألة بناء الاقتصاد القومي وهيكلته، وقد عكست الاختيارات في مجال السياسة الاقتصادية العلاقات بين القوى الاجتماعية كما أنها عكست أيضا درجة التوجيه والتنظيم للنخب السياسية[2]، ورغم الجهود المبذولة في هذه الفترة في بناء الاقتصاد، إلا أنها وجدت صعوبات

1- الفاغ محمد ولد السيباني، **مرجع سابق**، ص 127-155.

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص59.

obeikandl.com

ومشاكل نتيجة لتبعية التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، اثر هذا الوضع على المجتمعات المغاربية من بطالة متفاقمة ومكشوفة من جهة، ومقنعة ومنتشرة من جهة أخرى، في مثل هذه الحالة برزت مصاعب التنمية وضعف معدلات النمو ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية العمل[1].

والملاحظ أن هذه الإشكاليات الكبيرة ظهرت في وقت مبكر في اقتصاديات الدول المغاربية، ساهم النقص الملموس في قدراتها المالية وقلة رؤوس الأموال الضرورية للتوظيف في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والتنمية البشرية من تفاقمها، - رغم وجود تباين في ما تمتلكه هذه البلدان من موارد- .

هذه الظروف جعلت الدول المغاربية تتجه إلى طلب القروض المالية من الخارج لمعالجتها، هذا التوجه وضع الحكومات المغاربية تدريجيا وعبر فترات متباينة أمام السياسات الاقتصادية والمالية التي روج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[2].

أولا : البعد التنموي لجزائر.

نالت الجزائر استقلالها في ظروف استثنائية وبعد حرب طويلة ومدمرة[3] خلفت تركة ثقيلة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي(*)،

---

1 كاظم حبيب، **دراسات في الاقتصاد والمجتمع وحالة حقوق الإنسان في الدول المغاربية (تونس- الجزائر- المغرب)**، (برلين، 2000) ص 09.

2- **المرجع نفسه**، ص 12.

3- سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**، مرجع سابق، ص157، 156.

وكان على القيادة السياسية أن تواجه آمال الجزائريين وطموحاتهم ببناء دولة عصرية(*) قوية وعادلة، تحسن أوضاعهم وترفع مستويات المعيشة في مجالات عدة خاصة الصحة التعليم والإسكان فكان المنهج المتبع هو أن تسير الدولة وتقود عملية تحقيق التراكم، أدى مشروع الدولة للتصنيع والتحديث السريع، وإرادة بناء المجتمع من جديد بحسب سياسة معينة إلى بروز تكنوقراط جديدة في البلاد، كما ورد في الميثاق الوطني الجزائري أن الاشتراكية في البلدان المتخلفة يجب أن تخلق كل شيء بنفسها[1] لذلك كان نموذج التسيير الذاتي مرحلة أولية وتلقائية بعد مغادرة مئات الآلاف من المستوطنين الفرنسيين تاركين المزارع والمصانع والمتاجر بهدف إحداث فراغ كبير يهز البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد[2].

(*) تمثل التخلف الاقتصادي في قطاعات ومجالات عديدة كالمواصلات والطرق والإنارة الكهربائية – خصوصا في المناطق الريفية – وكذلك قطاع الهيكل= =الإنتاجي كالصناعة التي تكاد تكون معدومة والزراعة التي في الغالب تقليدية غير تقنية.
أما اجتماعيا فالتخلف مس الصحة والتعليم والسكن.

(*) كانت القيادة الجزائرية بعد الاستقلال تنطلق دائما من الاعتقاد بأن الشعب الجزائري قد عانى من الاستعمار ما يستوجب تجنب التغيرات ذات التأثير الواسع باستخدام الريع النفطي لتطوير البلاد دون إخضاع الشعب إلى الحرمان، لكن كان لهذه السياسة انعكاسات أخرى تمثلت في نمو فئة تكنوبيروقراطية تتحكم في مستقبله.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 76.

2- دبلة، **مرجع سابق**، ص301، 300.

obeikandl.com

ومن ثم فان الهدف في نظام إنتاج إشراكي[1] هو انجاز مهمات بناء الدولة الجزائرية في أبعادها المختلفة وتحقيق العيش الكريم للمواطن الجزائري الذي عانى الحرمان والفقر.[2]

من هذا المنطلق كانت الجزائر تنتهج التملك الجماعي لوسائل الإنتاج الذي يعني أن الدولة هي المالك والمشغل الأكبر ويتبع ذلك أن التناقضات الأساسية لن تبرز بين القطاع العام والقطاع الخاص بقدر ما ستبرز بين مسيري التصنيع من جهة والعمال من ناحية أخرى[3].

مراحل التوجه التنموي في الجزائر :

التوجه الزراعي: كانت الفلاحة تمثل القطاع الأهم في الاقتصاد الجزائري في فترة ما بعد الاستقلال[4]، حيث طبق أسلوب التسيير الذاتي تلقائيا بعد مغادرة المستوطنين الفرنسيين، ولهذا قام العمال والفلاحون بتسيير الوحدات الإنتاجية[5] ومن ثم اعلنت القيادة الجزائرية أسلوب التسيير الذاتي لإدارة القطاع الفلاحي كآلية إجرائية لتطبيق الخيار الاشتراكي(*) لكن واجه الفلاحون القائمون على مستثمرات التسيير الذاتي نقصا في التمويل لتغطية الأجور وإدارة التسويق وشراء المواد الضرورية والتجهيزات وضعف التأطير وغياب

1- **المرجع نفسه**، ص 302.

2- صاغور، **مرجع سابق**، ص153.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 78.

4- صاغور، **مرجع سابق**، ص154.

5- دبلة، **مرجع سابق**، ص301، 300.

(*) تبعا لذلك تم إنشاء 1994 قطاعا مسيرا ذاتيا يغطي حوالي 2.3 مليون هكتار أي 35% من المساحة القابلة للفلاحة.

obeikandl.com

الخبرة مما جعل هذا القطاع بعيدا عن تحقيق الإغراض الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المرجوة منه، وظلت تحكمه الفوضى ومنطق التسيب والإهمال ما ترتب عليه انخفاض كبير في الإنتاج.

التوجه الصناعي: تولت الدولة تسيير المرافق العامة كالغاز والكهرباء والنقل الجوي والسكك الحديدية والإذاعة والتلفزيون والتجارة(*) ولجأت الدولة إلى تأميم قطاعات صناعية وخدماتية وإنشاء شركات وهيئات وطنية تأخذ على عاتقها إدارة تلك القطاعات(**)، كما عملت الجزائر على انتهاج الخيار التنموي القائم على أساس الصناعة القاعدية، ساهم في ذلك توفر إمكانات ضخمة من النفط(***) وصناعة الحديد والصلب وهو ما حفز على إنشاء صناعة ثقيلة تلبي احتياجات الخيارات التنموية، بالاعتماد على سياسة التخطيط وضخ أموال كبيرة لبناء قاعدة صناعية وبناء أرضية تحتية هامة تهدف إلى اختيار مبدأ التوازن الجهوي بعد أن ورثت اختلالا كبيرا من حيث النشاط الاقتصادي حسب مناطق الوطن[1] تركز أهم النشاطات في الشمال ومنطقة الوسط، كما مثلت الاستثمارات الفعلية في قطاع الصناعة من خلال مرحلة التخطيط الممتدة من 1967- 1979 واعتبرت مرحلة التحول من مجتمع زراعي ريفي إلى مجتمع يعرف الصناعة

(*) تم إنشاء الديوان الوطني للتجارة عام 1962، وكذلك إنشاء الوكالة السياحية والصيد البحري وتولت الدولة قطاع الضمان الاجتماعي والبنوك

(**) ذلك بإنشاء الشركة الوطنية للنقل وتجارة المحروقات – سونا طراك– في ديسمبر 1963 والشركة الوطنية للحديد عام 1964 والشركة الوطنية للدقيق والعجائن.

(***) تعتمد الجزائر على هذا القطاع الذي يمثل ثلث الناتج الداخلي PIB وتقريبا ثلثي المداخل الضريبية للدولة، 97% من إيرادات الصادرات.

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص154.

obeikandl.com

ويتعامل معها، وجاء المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 في ظروف مختلفة ومغايرة لظروف المخططات التي سبقته حيث ساهمت في إعداده هياكل الحزب والمجالس المنتخبة بمناقشة وعرض مشروعه على مؤتمر استثنائي للحزب في جوان 1980[1] إضافة إلى انه جاء في عهد رئيس جديد وهو الشاذلي بن جديد الذي لا يخفي ميوله الانفتاحية، ليكرس مرحلة هيكلة الاقتصاد الوطني، في شكل المخطط الخماسي الأول[*] 1980- 1984 الذي اهتمّ بالقطاع شبه المنتج وإسناده القطاع المنتج، وتزويده بالخدمات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي.

لقد اهتمت الدّولة في تفصيلات المخطط الخماسي الأول بالبنية الاقتصادية[**] والاجتماعية، واتخذ من هذه السياسة وسيلة لتحقيق

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص168.

(*) طبقا للمادة 05 من القانون المتضمن المخطط الخماسي الأّول والصادر في 12 ديسمبر 1980 تحت رقم11- 80 إثر مصادقة المجلس الشعبي الوطني على مشروع قانونه، تحّددت أهداف المخطط الخماسي الأّول السياسية فيما يلي:

- مواصلة بناء الاقتصاد الوطني.- ضمان تغطية الحاجات الأساسية للمواطنين وللأمة، خلال العشرية الجارية، اعتمادا على الإنتاج الوطني بصفة رئيسية.- تعبئة الطاقات و الكفاءات الوطنية.- ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد، والتحكم في التوازنات، والنسب العامة للاقتصاد وتنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة، ونشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر كامل التراب الوطني.

(**) بدأت الإصلاحات وتنظيم الاقتصاد في المخطط الخماسي الأّول منذ سنة 1982، واعتمد في ذلك سياسية إعادة الهيكلة التي أسفرت عن رفع عدد المؤسسات الجزائرية عام 1983 من 70 مؤسسة إلى 328 مؤسسة جديدة، وأّدت هذه السياسة إلى تجزئة الشركات الوطنية وخلق شركات أكثر تخصص وأقل حجم، وذلك لتسهيل عملية التسيير والمراقبة. أّما قطاع الفلاحة و الرّي فقد أعطيت له= =الأهمية في هذا المخطط، حيث احتل الرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة وخصص له برنامج استثماري

هـدف التهيئـة الإقليميـة، والتـوازن الجهـوي مـن بـين المنـاطق المختلفـة والفقيرة نسبيا في مواردها الزراعية الموجودة جغرافيا في المناطق الجبلية والهضاب العليا، والمناطق المتطورة من جهة ثانية.

أما المخطط الخماسي الثاني1985- 1989 استمرت الدّولة في عمليـة الإصـلاحات الـتي بـدأتها مـن خـلال إعـادة الهيكلـة، وترتيـب الأولويـات، وحـدّدت أهـداف هـذا المخطـط في تنظيم الاقتصـاد الـوطني، وتطوير قطاع الفلاحة والري، وتقليل من الاعتماد على الخارج .

الأبعاد الاجتماعية للبناء التنموي في الجزائر:

أولـت المخططـات التنمويـة اهتمامـا بالغـا في برامجهـا بموضـوع التعليم والتكوين، وشرع في تبني شعار الثورة الثقافية إلى جانب الثورة الزراعيـة والصـناعية، **وتمثلـت الأهـداف المحـددة لسياسـة التعلـيم في الجزائر منذ البداية تتلخص في مجموعة من النقاط أهمها:**

- الاستجابة للمطلب الاجتماعي للتربية .
- ربـط التعليم باحتياجـات التنمية الاقتصـادية بإعطـاء الأولويـة للمـواد العلمية.
- إتاحـة فـرص التعلـيم أمـام جميـع الأطفـال الجزائـريين ومجانيتـه إلى نهاية المراحل الجامعية العليا.

بلغ حجمه 115،42 مليار دينار جزائري وزعت على الزراعة بـ 54،70 مليار دينار جزائري، والري 0،72 مليار دينار جزائري، والحصة التي تمثلها الفلاحة والّري من استثمار المخطط الخماسي الثاني هي حوالي 14 % من تكاليف البرامج البالغة 828،38 مليار دينار جزائري أو من الاعتماد المالي للمخطط الذي يرتفع إلى 550 مليار دينار جزائري.

- توفير المنح الدراسية والمطاعم والعلاج لجميع الأطفال وتوفير الكتب المدرسية[1].

أما في مجال محو الأمية قامت الجزائر بحملة كبيرة سنة 1970 شملت كل الفئات والقطاعات بما فيها المساجد والمحلات التجارية والأحياء، كما حلت المدرسة الأساسية محل التعليم التقليدي عام[2] 1980. للمزيد انظر الجابري

كما كان من الضروري توفير الإطارات الكافية لإدارة مختلف شؤونها لذلك تم الاعتماد على تكوين المعلمين وتدريبهم واستقدام آخرين من الأقطار العربية بغية سد العجز.

كان عدد المعلمين باللغة العربية والفرنسية خلال العام الدراسي 1962- 1963 حوالي 19908 معلم باللغتين العربية والفرنسية ليرتفع إلى حوالي 30666 معلم خلال العام الدراسي 1966- 1967 ويصبح عددهم خلال 1987- 1988 حوالي 244963 هذا بالنسبة للتعليم الابتدائي، أما التعليم المتوسط والثانوي فقد تطور سواء بالنسبة للتلاميذ أو الأساتذة فكان عدد التلاميذ خلال 1962- 1963 حوالي 31923 تلميذ وتلميذة، كما وصل الى حدود 11904 تلميذ وتلميذة سنة 1978- 1979 و591783 خلال 1987- 1988.

هذا ما تلخصه المادة 66 من دستور 1976: والتي تنص" **لكل مواطن الحق في التعلم**".

1- رابح تركي، "سياسة التعريب في الجزائر،" **المستقبل العربي**، ع 57. نوفمبر، 1983. ص 81.

2- صاغور، **مرجع سابق**، ص265.

- التعليم مجاني وهو إجباري بالنسبة لمدة المدرسة الأساسية في إطار الشروط المحددة بالقانون.
- تضمن الدولة التطبيق المتساوي لحق التعليم.
- تنظم الدولة التعليم.
- تسهر الدولة على أن تكون أبواب التعليم و التكوين المهني و الثقافة مفتوحة بالتساوي أمام الجميع.[1]

أما التعليم الجامعي فكانت فلسفة الجزائر في ميدان التعليم العالي تركز بالخصوص على الجانب النوعي، وركزت على عوامل لتطوير ميدان التعليم ومنها.

- إنشاء ديوان المطبوعات الجامعية التي تتيح في اجال قريبة توفير الكتب والمنشورات التي بدورها تسمح للطلبة بمواصلة تعليمهم بدون مشكلات في هذا الجانب.
- التكوين في الخارج ففي سنة 1979 كان هناك حوالي 2000 طالبا يتكونون بالخارج وبلغ العدد سنة 1984 حوالي 4000 طالبا.[2]
- نتيجة للتطورات التي حصلت بدأ الاهتمام بالفروع العلمية وأصبح لها الأهمية بالنسبة لباقي الفروع.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور الجزائري 1996**، المادة.66

2- دبلة، **مرجع سابق**، ص383.

obeikandl.com

- أصبحت الجزائر تظم سنة 1988 حوالي 29 مدينة جامعية و60 معهدا وطنيا تابعا للتعليم العالي، وتطور عدد الأساتذة سنة 1988 ليصل إلى 19117 وحوالي 18110 متحصل على شهادة جامعية.

بذلك تكون المحصلة حتى الدخول الجامعي 1988 سبعة جامعات كبرى و(29) مدىنة جامعية و(60) معهدا وطنيا للتعليم العالي و(04) معاهد للعلوم الطبية، ووصل عدد الطلبة في التدرج (207457) طالب وطالبة و(18000) طالب وطالبة لما بعد التدرج، وبلغ عدد الأساتذة (14087) منهم (13077) أستاذ جزائري، وبلغ عدد الأسرة لإىواء الطلبة حوالي (87120) سرىر، بالإضافة إلى المطاعم الجامعية والنقل الجامعي والمنح والمكتبات، والملحقات الترفيهية والرياضية، ومراكز البحث ومنتدىات الإعلام الآلي[1].

كانت السياسة السكانية أكثر الحلقات ضعفا ضمن سائر السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك انه بسبب عقد الآمال على العقارات التي خلفها الأوربيون، ولم تمنح هذا القطاع الأهمية الكافية[2] لذلك تجدر الإشارة إلى انه اعتبارا من عام 1975 ازداد الناتج السنوي للسكن لكنه لم يلب حاجات الطبقة الوسطى وتم تسليم 55000 مسكن خلال 1982 فيما تقدر الحاجة الفعلية بـ 02 مليون وحدة سكنية.

1- المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدليل الاقتصادي والاجتماعي (الجزائر، 1989) ص 7.

2- عبد اللطيف بن اشنهو"، التجربة الجزائرية في التنمية "، في نادر فرجاني وآخرون، **التنمية المستقلة في الوطن العربي**،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 1986.)، ص509.

هـذا العجـز جعـل الدولـة تلجـأ إلى بعـض الإجـراءات كالبنـاء الـذاتي والبنـاء الجـاهز، لكـن دون الوصـول إلى حـل، كمـا سـاهمت الأزمة المالية سنة 1986 وما نجم عنها من قيود تجاه المؤسسات الدولية الدائنة زاد من المشكلة.

أما السياسة الصحية فمنذ الاستقلال تكفلت الدولة الجزائرية الحديثة بمسألة الصحة والسكن وتم إنشاء المعهد الوطني للصحة العمومية في عام 1966 وصدور الأمر المنظم لمهنة الأطباء والصيادلة.

ويعتبر العلاج المجاني الذي اقر عام 1974 احد أهم المكاسب التي حققتها السياسة الجزائرية في مجال الصحة، هذا ما ثمنه دستور 1976 ويشير إلى أحقيته وتنص المادة 67 لكل **المواطنين الحق في الرعاية الصحية.**

وهذا الحق مضمون عن طريق توفير خدمات صحية عامة ومجانية، و بتوسيع مجال الطب الوقائي، والتحسين الدائم لظروف العيش والعمل، وكذلك عن طريق ترقية التربية البدنية والرياضية ووسائل الترفيه[1].

أسس البناء التنموي في المغرب:

كانت للتجربة التنموية في المغرب خصوصية تميزها عن التجارب التنموية في المغرب العربي، حيث لم يتم الأخذ بالحزب الوحيد مما يسمح بتواجد جملة من الآراء[2]، إضافة إلى العمل وفق

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور الجزائري 1996**، المادة 67.

2- محمد عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية** (مؤسسة بنشرة الدار البيضاء،1988)، ص 147.

الإحصاء[*] هذا من جهة ومن جهة أخرى انتهجت التجربة المغربي الطابع الليبرالي حيث لم تعرف التأميمات الاشتراكية، ورغم أنها ورثت ملكية بعض التجهيزات الأساسية من دولة الحماية إلا أنها شجعت القطاع الخاص وقدمت له المساعدات والتجهيزات الأساسية مما كرس الازدواجية في البنية الاقتصادية المغربية[1].

كل هذه المعطيات لا تنفي تموقع الملكية على الساحة الاقتصادية التي لم تكن مستعدة للتنازل عن الحكم أو القبول ببرامج تنموية [2] يكون من نتائجها إضعاف وجودها وشرعيتها، وبقدر ما حافظت هذه المؤسسة على دورها المركزي، بقدر ما تضاءلت الطموحات التنموية إضافة إلى فرض الملك كوسيط بين المجتمع الريفي والمجتمع المدني، ومن نتائج هذا الاختيار إهمال المشاريع التصنيعية الكبرى وإعطاء الأولوية للزراعة التصديرية وملحقاتها الصناعية، وبدرجة ثانية للسياحة ومثلت هذه التوجهات الإطار العام الذي أدى برجوازية زراعية قوية ودعمها[*].

فقد طرح المخطط الثلاثي الأول 1965- 1968 حصر مجهود التنمية في ثلاث قطاعات اعتبرت صاحبة الأولوية المطلقة وهي الفلاحة، السياحة وتكوين الأطر.

في القطاع الأول اهتم المخطط بالاستثمار في ميدان السدود فوجه نصف الاستثمارات الحكومية إلى هذا القطاع وكانت

1- **المرجع سابق**، ص148.

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 81.

(*) هذه البرجوازية تستفيد من الأراضي ومن مشاريع بناء السدود المكلفة، وتحافظ بالمقابل على البنية التقليدية القائمة مادامت تدين بوجودها للحكم.

الإستراتيجية العامة التي اتبعها المخطط تقوم على توجيه الفلاحة نحو التصدير واستخدام القطاع العصري بهدف تلبية السوق الأوروبية من البواكير والحوامض ذلك على حساب حاجيات البلاد وسكانها من الحبوب.

أما في قطاع السياحة فقد اتجه المخطط إلى أنشاء تجهيزات رفيعة المستوى بهدف جلب السواح الأوروبيين لكن كذلك على حساب السياحة الداخلية[1]، أما تكوين الأطر فكان لخدمة السياحة بتكوين الأطر الخدماتية السياحية.

ويأتي المخطط الخماسي 1968- 1972 ليكرس نفس الاختيارات ويقرر نفس الأولويات، في هذه الفترة وجد المغرب نفسه مضطرا إلى تمتين روابط التنمية مع السوق الأوروبية المشتركة فأصبحت مقدراته الاقتصادية مرهونة باختيارات هذه السوق بكيفية خاصة وبتقلبات السوق العالمية بصورة عامة[2]، كما كان لعدم إقبال الرأسمال الأجنبي على الاستثمار في المغرب إلى ارتفاع قيمة الديون الخارجية والتي زادت مع تسخير القطاع العام لفائدة القطاع الخاص ما أحدث أزمة اقتصادية واجتماعية[3].

تأتي الخطة الخماسية 1973- 1977 ويطلق عليها بإستراتيجية التصحيح على أساس أنها مبنية على دراسات للأوضاع

1- عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية، مرجع سابق**، ص162.

2- **المرجع نفسه**، ص163.

3- **المرجع نفسه**، ص 164.

الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها مرحلة الستينات **وقد حددت الخطة هدفين رئيسين**

1- زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى 7.5 بالمائة سنويا من خلال تحقيق زيادة التصدير وزيادة الإنفاق الاستثماري[1].

2- تحسين توزيع الدخل القومي بين الطبقات والأقاليم.

كما ظهرت سياسة الخصخصة على مستوى الخطاب كفلسفة اقتصادية وفق ليبرالية منطقية، وفي هذا الإطار استخدمت تعبيرات من قبيل العقلنة، الترشيد، التصفية والشفافية للاقتصاد الوطني[2]، وساهم العامل الخارجي في تحديد مضمون سياسة الخصخصة في عام 1985.

تقدم المغرب بطلب الاقتراض من اجل القيام بإصلاحات تهم القطاع العام، فكان الرفض من قبل البنك الدولي لعدم جدوى القطاع العام وفاعليته.

آما النتائج الاجتماعية المترتبة على هذه السياسات الاقتصادية اتساع الهوة بشكل كبير بين طبقة برجوازية صغيرة الحجم وبين الشعب بطبقاته المتوسطة والمحرومة[3].

1- خيري عزيز، **التجربة المغربية للتنمية والتحديث**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1980) ص ص 19-21.

2- ساعف، **مرجع سابق**، ص 542.

3- عابد الجابري، **المغرب المعاصر الخصوصية والهوية..الحداثة والتنمية، مرجع سابق**، ص164.

obeikandl.com

هـذا الفـرق بـين الأغنيـاء والفقـراء انعكـس بـدوره علـى دخـل السـكان الحضـر والسـكان القـرويين، أعـدت وزارة الفلاحـة تقريـرا في أوائـل السـبعينات أن 2.7٪ مـن الفلاحـين الكبـار يملكـون 38.7٪ مـن المساحات الزراعية، وان 02٪ مـن الفلاحين تصـرفوا في أكثـر مـن 70٪ من القروض الفردية التي يمنحها القرض الفلاحي.

أسس البناء التنموي في تونس:

مثلمـا اشـرنا سـابقا بـأن الاختيـارات التنمويـة للأقطـار المغاربيـة عرفت تباينـات، ففـي حـين انتهجـت الجزائـر المنهج التصـنيعي والـدولوي انتهج المغرب الأقصى سياسـة انفتاحيـا منـذ البداية[1] مـع التأكيـد علـى الفلاحة والسياحة، احتلت تونس مكانا وسطا بين هذين التوجهين، مما جعلها تعرف كلا من النمط الاشتراكي والنمط الليبرالي في التنمية.

ويعد الاقتصاد التونسي من الاقتصاديات الناشئة، يتميـز بـالتنوع حيـث يعتمـد بالدرجـة الأولى علـى الزراعـة والمنـاجم والطاقـة والسـياحة وكذلك الصناعات التحويلية[2].

كان التوجه نحو بناء الدولة وبناء الاقتصاد في تونس مبني علـى أسـس دولويـة أمـام ضـعف الخصخصـة وترددهـا قـررت الدولـة التـدخل المباشر في بناء المؤسسات الاقتصادية وإدارتها.

1- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص 60.

(*) الذي استبدل فيه الحزب الحاكم اسمه، وأصبح يسمى منذ ذلك التاريخ وحتى مؤتمر العام 1988 "الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي".

2- Central Intelligence Agency (CIA), **THE WORLD FACTBOOK 2007: Tunisia,** https://www.cia.gov/library/publications/the- world-factbook /fields/2116.html, last visited: 19/12/2010

لكن مع مطلع سنة 1970 وقع الاختيار على إتباع سياسة انفتاحية تشجع مبادرات الخواص، كان لهذه السياسة الاقتصادية تأثيرها على التركيبة الطبقية وتمثلت نتائجها في إفراز النمو الاقتصادي وطبقة رجال الأعمال في فترة قصيرة كانت لها تبعاتها.

بذلك حاولت تونس بناء رأسمالية الدولة عبر تدخلها في التخطيط وإقرار مسألة "الاشتراكية الدستورية"[1] في مؤتمر المصير[*] المنعقد في بنزرت العام 1964، وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد الذي يتجسد في شخصنة الدولة، وتبعية المجتمع لها.

كما كانت عملية التراكم الرأسمالي[**] في تونس خاضعة لمنطق مزدوج: فالتراكم الذي وظفته الدولة جعلته كعنصر تابع صغير من النظام الرأسمالي العالمي في وقت معاً خاضع لقوانين التقسيم الدولي للعمل، لأن مصادر تراكم الرأسمال والحصول على الموارد الضرورية لتمويل خطط التصنيع وتحديث الزراعة القائم على إنشاء حركة التعاضديات في الزراعة وتعميمها منذ بداية الستينات، كانت تعتمد

1- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997) ص814.

(*) لم يشكل المظهر "الاقتصادي" لشمولية توسيع دور الدولة التسلطية وتدخلها في الاقتصاد والمجتمع باعتبار ذلك يدخل في نطاق الاستجابة لدوافع ضبط عملية التراكم الرأسمالي فقط، وإنما كانا يدخلان أيضاً في إطار الاستجابة لضرورات التكامل السياسي، وولادة جماعة سياسية جديدة متجانسة.

(**) مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وصندوق التنمية الأوروبي في إطار السوق الأوروبية المشتركة، حيث أن هذه الأجهزة الدولية للتسليف والتمويل كانت خاضعة لهيمنة الولايات المتحدة الأميركية، التي رسخت مواقعها في النظام الرأسمالي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

بشكل رئيسي على استيراد رأس المال الاحتكاري الأجنبي، من خلال القروض التي كانت تمنحها البنوك الدولية(***) فالاستثمارات العائدة للرأسمال الأجنبي اضطلعت بدور بارز جداً، ذلك أن نسبتها ارتفعت من 48٪ العام 1960، من حجم الاستثمارات العامة إلى 67٪ في العام 1969، وبلغ استثمار رؤوس الأموال الأجنبية مبلغ 50٪ من مجموع استثمارات المخطط العشري (1962- 1971) وفي غضون ذلك، تفاقم حجم الديون الخارجية الذي ارتفع من 25٪ من مجموع المنتوج الداخلي الخام العام 1960 إلى 495 ٪ العام 1971[1]. وبذلك فإن السياسة الاقتصادية للاشتراكية الدستورية قادت إلى ربط الاقتصاد التونسي ربطاً وثيقاً بالسوق الرأسمالية العالمية. وهكذا ظهرت تجربة "الاشتراكية الدستورية" كمنتوج لحركة اجتماعية حاملة لإعادة ضبط عملية التراكم الرأسمالي وفق قوانين التقسيم الدولي للعمل في محاولة للتأثير فيها.

ووفق هذا المنظور أصبح تدخل الدولة تقوده دوافع إنتاج هيمنة على المجتمع، وتوسيع قواعد الرأسمال الخاص، وطبقة الإجراء، ولقد تشكلت في خضم هذه التجربة "رأسمالية الدولة" وعمليات الضبط التي قامت بها الدولة على الرغم من هامشها، شريحة البرجوازية البيروقراطية ذات النزعة التسلطية.

(*) لكن تجربة "الاشتراكية الدستورية" مهدت الطريق لتطوير الرأسمالية التابعة في الريف، وشكلت القاعدة المادية لعملية التراكم الرأسمالي لمصلحة البرجوازية التقليدية، والبيروقراطية الجديدة.

1- توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص815.

غير أن عواقب هذه التجربة، تمثلت في ازدياد التفاوتات الاجتماعية في المجتمع والتمايزات الطبقية، واشتداد الاستغلال الرأسمالي(*).

شكلت سنة 1969 نهاية مرحلة "رأسمالية الدولة" التي شهدتها تونس في العام 1962 إلى أواخر العام 1969، تحت راية "الاشتراكية الدستورية"، وتعايش القطاعات الثلاث، بقيادة الجناح البيروقراطي التسييري في الحزب (أحمد بن صالح)، فالتجربة أسهمت في تأسيس قاعدة اقتصادية واجتماعية صلبة[1] (أملاك الدولة- التعاضيات الرأسمالية) للبرجوازية البيروقراطية التسلطية التي أصبحت تفرض هيمنتها داخل السلطة السياسية مما مكنها من التحكم في مركزية القرار السياسي بلا منازع.

وكانت النتيجة التاريخية لهذه التجربة أن حصل التماثل الطبقي، بين البرجوازية التكنوبيروقراطية الكولونيالية والبرجوازية الكولونيالية التقليدية، لتكون البرجوازية الجديدة[2].

1- ميشال كامو، **الدولة التونسية بين الوصاية والتحرر**، جريدة السفير 1985/9/10.

(*) وهو ما أدى إلى احتدام التناحرات الطبقية في الريف مع ازدياد تسلط البيروقراطية، واحتكارها للقرار السياسي والاقتصادي، وممارستها الطغيان والاستبداد على جميع الفلاحين، وقمع القوى الوطنية والديمقراطية، وضرب النقابات، وتعميم الشعب المهنية الدستورية (أي خلايا الحزب الحاكم) في كل المصانع والمؤسسات، وتنصيب قيادة مساومة ومتناقضة جذرية مع مصالح العمال على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل.

2- توفيق المديني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص819.

obeikandl.com

وبعد إنهاء تجربة رأسمالية الدولة، انعقد المؤتمر الثامن للحزب الحاكم في المنستير[*] العام 1971 لحاول فرض نهجاً ديمقراطياً، في شكله البرجوازي الليبرالي على ساحة الاختيارات السياسية[**] للبلاد، وتعاظم دور البيروقراطية الحديثة التي تجسد خط البرجوازية التكنوبيروقراطية التي كان يمثلها الثالوث الهادي نويرة رئيس الحكومة السابق، محمد الصياح مدير الحزب وعبد الله فرحات وزير الدفاع، والتي تتميز بنزعتها الاستبدادية المحدثة.

(*) غير أنه مع ازدياد الهجوم الذي قاده أحمد بن صالح ضد جبهة رأس المال الخاص، وتلويحه بخطر التأميم في نهاية الستينات، تعرضت الدولة البيروقراطية لخطر تعرية عجزها، الأمر الذي قاد إلى تحالف جناح البرجوازية التقليدي ذي الميول الليبرالية، مع جناح البرجوازية البيروقراطية المتصلب حيث قاد هذا التحالف حملة تصفية لتجربة "رأسمالية الدولة وتقديم رائدها أحمد بن صالح للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى

(**) كان يضم جناحي البرجوازية التونسية، اللذين اكتملا تبلورهما السياسي والأيديولوجي من حيث انطلاقهما من الأرضية الأيديولوجية عينها، أي اعتناق مذهب الليبرالية الاقتصادية، الذي يمثل أساس الوحدة بينهما، وإن كان يحتوي على فوارق على صعيد تصور الوعي السياسي في تطبيقاته الاجتماعية والسياسية.

الجناح الأول: يمثله الهادي نويرة، ومحمد المصمودي، ووسيلة بورقيبة، ومحمد الصياح، والطاهر بلخوجة، وبورقيبة الابن، والشاذلي العياري. وكان هذا الجناح يريد انتهاج سياسة رأسمالية خاصة تقوم على المبادرة الحرة، والمنافسة الرأسمالية على صعيد الانتاج، والمحافظة على المواقع (السياسية والاقتصادية) المناطقية للبرجوازية الكمبرادورية التونسية ذات المنبت الساحلي، والتي ينتمي إليها بورقيبة.

والجناح الثاني، ويمثله أحمد المستيري والباهي الأدغم، وقائد السبسي، والحبيب بولعراس، وكان هذا الجناح قد برز كمدافع عن الديمقراطية والليبرالية

obeikandl.com

لقد انتقلت تونس في مرحلة الستينات من تجربة "الاشتراكية الدستورية" إلى نموذج فرعي جديد للحكم التسلطي في مرحلة السبعينات، يقوم على اتجاه تنمية الرأسمالية الخاصة الليبرالية وتمتين علاقاتها بالرأسمال الأجنبي، وتعميق الإنخراط أكثر فأكثر بالسوق الرأسمالية العالمية. وكانت الدولة آنذاك تضطلع بدور إعادة توجيه عمليات الضبط من أجل توسيع قواعد الرأسمال الخاص، الذي كانت توظيفاته موجهة أساساً نحو إنشاء المشاريع الصناعية والمعملية المخصصة نحو التصدير للسوق الرأسمالية العالمية، في إطار سياسة استبدال الواردات عن طريق تشجيع السياسة التصديرية، وكانت توظيفات الرأسمال الخاص ذات المنشأ الوطني والأجنبي متمركزة بشكل رئيسي في مدينة تونس والساحل (90٪ من العمالات الصناعية التي أوجدت بين 1973- 1979).[1]

كما شكل التطور الاقتصادي غير متكافئ، وانعدام التوازن بين المنطقة الساحلية، المجهزة ببناء تحتي عصري يتجاوز بصورة واسعة المتوسط الوطني، حيث يتركز فيها النشاط الاقتصادي، سواء أكان صناعياً أو تجارياً أو إدارياً أو سياحياً، وبين مناطق الجنوب والغرب(*)، غير المجهزة ببناء تحتي حديث، وحيث النشاط الاقتصادي فيها محدود، مع بعض الاستثناءات، في الزراعة والتجارة الصغيرة.

1- ميشال كامو، **الدولة التونسية بين الوصاية والتحرر**، مرجع سابق.

(*) إحدى أهم الأسباب التي أحدثت الانتفاضة التونسي في عدة فترات من التاريخ السياسي والاقتصادي لتونس أخرها انتفاضة ديسمبر 2010 التي أدت إلى تغيير راديكالي في تونس.

obeikandi.com

إن هـذا التفـاوت في النمـو النـاجم عـن التـأثيرات التراكميـة قـد خلق جماعات متمايزة بوضوح داخل المجتمع التونسي، بسبب ما خلفته هذه التباينات الجغرافية بالنمو من انقسامات على صعيد البناء التحتي ومسـتوى التطـور الاقتصـادي، وجـدد النزعـة الأقليميـة والمناطقيـة (الجهوية)، التي أصبحت تشكل معطى اجتماعياً وسياسياً ثابتاً في واقع تونس، جسدته الدولة التسلطية التونسية ذات المنبت الساحلي[1].

ولمـا كـان الإنتـاج لا يهـدف إلى تلبيـة حاجـات السـوق الداخليـة الوطنية بل هو مخصص نحو التصدير إلى السوق الرأسمالية العالمية، فإن توجيـه عمليـات الضـبط الدولتيـة لا تهـدف فقـط إلى تحقيـق تطـابق في التركيـب الجديـد بـين متطلبـات رفـع قيمـة الرأسمـال ومعطيـات سـوق العمالـة، وإنمـا تهـدف أيضـاً إلى تجديـد المبـادلات مـع الخـارج، وجعـل الاقتصـاد التونسـي خاضـعاً بشـكل مباشـر لسـيطرة الرأسماليـة الأجنبية[2]، وجعلت عمليات الضبط من قبل الدولة خاضعة لقوانين السوق الغربية، من هنا اتخذت حكومة الهادي نويرة خطوات مهمة أسـهمت في تغلغـل الرأسمـال الأجـنبي، والارتمـاء في أحضـان السـوق الرأسمالية العالمية[*].

1- **المكان نفسه.**

2- ميشال كامو، **الدولة التونسية بين الوصاية والتحرر**، مرجع سابق

(*) منهـا: 1- قـانون 27 افريـل 1972 الـذي يسـمح لـرؤوس الأمـوال الأجنبيـة بإقامـة مصـانع فـي تـونس، والـذي يعفـي رؤوس الأمـوال الصـناعية الأجنبيـة المصـدرة مـن الضرائب 100 بالمائة لمدة عشر سنوات.

2- قانون 23 أوت 1974 الخاص بالصناعات المعملية. يمنح هذا القانون إمتيازات عديدة في مجال الضرائب بالنسبة للصناعات التي تخلق فرص عمل أكثر من عشرة، وكلما كان حجم رأس المال أكبر، كلما تناقصت الضرائب، وهذا القانون موجه بصورة رئيسة إلى تشجيع الرأسماليين التونسيين على إنشاء صناعات لتطوير السوق الداخلية.

إن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها البرجوازية التونسية أفرزت نتائج كبيرة في أوائل السبعينات، إلى حد أن تونس كان لها نمو اقتصادي يتجاوز 7 ٪ في العام، بشهادة المنظمات المالية الدولية، وهو يعتبر من أفضل معدلات النمو العشرة في العالم.

لقد عاشت تونس طفرة اقتصادية كبيرة في الخطة الخماسية الأولى 1971- 1975، تمثلت في زيادة سريعة للناتج الوطني الخام بنسبة 8.8 ٪ كل عام، وبنحو 5.5 ٪ كمعدل وسطي من إنتاجية العمل، وبنمو إيجابي في إنتاجية رأس مال المال 1.1 ٪ كل عام. وكان هذا التقدم يعزى بصورة أساسية إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الذي كان يغطي الخسارة في إنتاجية العمل ورأس المال، ومضاعفة العائدات السياحية من العملة الصعبة - خمسة أضعاف خلال 1972- 1981 التي أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد المنتجات النفطية، 17.7 ٪ من عائدات تصدير الخيرات والخدمات، أما وزن المنتجات النفطية فهي بنحو4.7 ٪، كما عرفت قيمة الاستيراد ازدياداً قوياً، إذ مثل هذا الازدياد بصورة وسطية 39 ٪من الناتج الوطني الخام في مقابل 21 ٪ خلال عقد الستينات، وهو ما يشير إلى ازدياد قيمة الاستيراد الغذائية، خصوصاً الحبوب.

وفي هذا السياق تم العودة إلى سياسة العقد الاجتماعي التي تهدف إلى إرساء الحوار بين الحكومة ونقابات العمال، ونقابات أرباب العمل، في نطاق من التعاون الطبقي، في إطار الشرعية البرجوازية، باعتبار أن الاتحاد العام التونسي للشغل أصبح في ظل حكومة نويرة "طرفاً اجتماعياً" تطور في ديناميكيته كقوة حية من قوى المجتمع

المدني جراء اضطلاعه بدور المدافع عن مطالب الشغالين في البلاد، وإعادة تنشيط الهياكل النقابية.

فبعد الخلل الذي سجل أوائل الثمانينيات في التوازن الاقتصادي الكلي، شكلت أواسط الثمانينيات منعرجا مهما بالنسبة للاقتصاد التونسي، حيث شرع منذ 1986- 1987 في تطبيق برنامج تحرير الاقتصاد وإعادة هيكلته بغية إقرار آليات السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية وتشجيع المبادرة الخاصة والإسراع في خصخصة المؤسسات العمومية.

وشملت الإصلاحات جملة من المجالات كالسياسة التجارية وسياسة العملة وعمليات التحويل إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار والجباية، كما أدخلت إصلاحات عديدة على النظام المالي والبنكي[1].

ولقد مكنت هذه الإصلاحات من تغيير ملامح الاقتصاد وتحقيق نتائج انعكست بشكل مباشر على مؤشرات أدائه. فبالنسبة لنمو الاقتصاد معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام فقد سجل

1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **استعراض النظراء الطوعي لسياسة المنافسة: تونس** (تقرير توليفي)، نيويورك وجنيف 2006، ص4.

(*) تمكنت الطبقة العاملة من الإسهام في وضع الطبقة البرجوازية في أزمة سياسية، بفضل عدد الإضرابات العمالية الذي بلغ 452/ إضرابا في العام 1977/ وزيادة حدة التوترات الاجتماعية، واحتدام التناقضات داخل الدولة التسلطية. وهكذا تطورت في مرحلة السبعينات النضالات النقابية والعمالية والطلابية، والنضالات السياسية لكل القوى الديمقراطية، وشكل الاتحاد العام التونسي للشغل مركز استقطاب للنشاط والنضال القاعدي لكل اليساريين، المتمحور حول القضايا الرئيسية الثلاث: القمع، والحريات الديمقراطية، والسيطرة الإمبريالية.

obeikandi.com

ارتفاعا ملحوظا سنة 1987 بـ 6.7 ٪ مقارنة بالمعدل السالب المسجل سنة 1986 والمقدر بـ - 1.5٪

بالإضافة إلى ذلك تميزت سنة 1992 بأعلى معدل وصل إلى 7.8٪.[1]

أسس البناء التنموي في ليبيا :

اثر اكتشاف النفط على الاقتصاد الليبي: في عام 1962 بدأ النفط يأخذ دورا قياديا في مجال الصادرات الليبية وحقق الاقتصاد الليبي بفضل ذلك فائضا في الميزان التجاري لأول مرة سنة 1963 والذي بلغ حوالي 35 مليون دينار وذلك بدلا من عجز سابق مستمر بلغ 56-45- 23 مليون دينار في الفترات من 1960 إلى 1962 على التوالي، وكنتيجة حتمية لهذه التطورات النفطية لم يعد الاقتصاد الليبي معتمدا على بعض المساعدات الأجنبية أو الصادرات لبعض السلع الزراعية البسيطة وإنما كحالة فريدة من الاقتصاديات النامية الغنية إذا ما اعتمدنا في ذلك على مستوى الدخل الفردي أو القومي وتركنا جانبا المعايير الأخرى للنمو الاقتصادي.

لذلك فقد حقق الاقتصاد الليبي نمو اقتصاديا بعد اكتشاف النفط ويعرف النمو الاقتصادي بمدى استمرارية التغير في كل من الدخل أو الناتج الوطني والدخل الفردي وكذلك مصادر هذا الدخل

1 –International Monetary Fund, **World Economic Outlook Database**, April 2008.

obeikandl.com

ومدى التغيرات التي تطرأ عليها من وقت إلى أخر زهو ما يعبر عنها بالهيكل الاقتصادي[1].

حقق الدخل القومي النقدي زيادة هائلة حيث ارتفع بما يزيد عن 29 مرة في سنة 1973 عنه في سنة 1958 وذلك بمعدل مركب نمو 23.4٪ سنويا.

والملاحظ أن قطاع النفط هو المحرك الرئيسي وراء هذه التطورات الملحوظة في الدخل القومي حيث بلغت نسبة مشاركة إنتاج هذا القطاع في الناتج القومي حوالي 70٪ في السنة 1971 في حين لم يمثل أكثر من 7٪ سنة 1958 ولكن الملاحظ أيضا أن هذه النسبة بدأت في التناقص منذ سنة 1971 وذلك كأثر مباشر لسياسة تنويع الاقتصاد القومي التي اتبعتها الدولة منذ قيام الثورة سنة 1969.

مراحل التخطيط في الاقتصاد الليبي :

المرحلة الأولى: (1973- 1975) اتسمت هذه المرحلة بتحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة الشركات الأجنبية، وبممارسة النشاط الاقتصادي من خلال القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص، كما تميزت هذه المرحلة تشريعيا بصدور عدة قوانين التي عملت على تأميم الحصص الأجنبية في المصارف العاملة في ليبيا، وتأميم شركات التأمين، وحصر مزاولة الأعمال المصرفية على الليبيين، إضافة إلى قوانين أخرى عملت على حظر ممارسة النشاط التجاري على غير الأشخاص الطبيعيين الليبيين .

1- ميلود جمعة الحاسية، **دور النقود في الاقتصاد الليبي-دراسة تحليلية وتطبيقية-**، (بنغازي :مطابع الثورة للطباعة والنشر) ص 16.

ويمكن القول كذلك بان هذه المرحلة اهتمت بالدرجة الأولى بالبنية التحتية الاجتماعية (تحقيق إلزامية التعليم، واستيعاب جميع من هم في سن الدراسة في المرحلة الإلزامية في المدارس، وتصحيح الهرم التعليمي، وتحسين بنية ومستوى الخدمات الصحية، وتطوير الوضع الإسكاني، والاهتمام بتوازن التنمية المكانية).[1]

المرحلة الثانية (1976- 1985) تميزت هذه المرحلة التي تخللت الخطتين الثانية والثالثة بترسيخ التوجهات نحو حلول الدولة والشركات الوطنية والمنشآت المملوكة للمجتمع محل الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي بصورة عامة والنشاط التجاري بصورة خاصة، وجرى تنظيم الملكية بصورة جذرية خلال هذه المرحلة، في ظل تزايد عوائد النفط، تم التوجه بكثافة أكثر مما حدث في نظيرتها المرحلة الأولى، نحو خلق قاعدة إنتاجية سلعية في اقتصاد لم يزل متصفا بانخفاض مستويات الإنتاج، وببساطة هيكله الإنتاجي، تأكدت القناعة في هذه المرحلة الثانية من التجربة التخطيطية بأن القطاع العام هو المؤهل لخلق هذه القاعدة، وباعتباره الأداة الأساسية للتعبير عن الإرادة الوطنية [2] في تشكيل الاقتصاد، والإطار المؤسسي لتنفيذ خطط التحول، حيث يكون مسئولاً أمام الدولة، ويتولى إنجاز المشروعات الإنمائية، ويضمن تحقيق سياسة الاستخدام الكامل، ويتأكد من تثبيت أسعار السلع لتكون في يد الجماهير بتعبير أدق أخذ الاقتصاد

1- فهيمة الهادي الشكشوكي، **مستقبل الاقتصاد الليبي في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة والمستمرة**،(ليبيا: المعهد التخطيط للدراسات العليا.ص.4.

2- الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية، **اللجنة الشعبية العامة للتخطيط "خطة التحول الاقتصادي ولاجتماعي 1981-1985**،"ص.1-3

الليبي في هذه المرحلة[1] بعد الثورة توجهاً شعبياً❖ ولتعزيز هذا المسار صدرت عدة تشريعات في هذه المرحلة، من أهمها قانون تأميم التجارة الخارجية، وحصر نشاط الاستيراد والتصدير على المنشآت والشركات العامة، وكذلك صدور القوانين التي تحدد الضوابط الخاصة بالتعامل التجاري، والتي يمنع بموجبها الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين في الجماهيرية من القيام بالأعمال التجارية. وقد صحب ذلك في المجال الزراعي صدور القوانين المتعلقة بإلغاء ملكية الأرض،

وفي الواقع، فإن التوسع الكبير لدائرة عمل القطاع العام في الاقتصاد الوطني، قد بدأ فعليا مع تنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الثانية (1976 – 1980) ويظهر ذلك التوسع المهيمن جلياً من خلال استعراض توزيع التكوين الرأسمالي الثابت المخطط بين القطاع العام والقطاع الخاص خلال فترة سنوات الخطة، **حيث تتضح المفارقات التالية:**

ـ استأثر القطاع العام بصورة إجمالية بنحو 86.6٪ من حجم الاستثمار الكلي بينما حظي القطاع الخاص بنحو 13.4٪، وبلغ نصيب القطاع العام النسبي من المخصصات الاستثماريات للزراعة نحو 93.1 ٪ مقابل نحو 6.9٪ للقطاع الخاص.

1- **المكان نفسه.**

(*) المقصود بالشعبي أنه عمل على تأميم الأصول التصنيعية والزراعية وساهم في تغيير هيكل الاقتصاد من مشاركة واضحة للقطاع الخاص إلى غلبة مطلقة للقطاع العام، وتبنى سياسة التوسع في الأنفاق لمواجهة نمو القطاع العام وخلق مواطن الاستخدام وتطوير القطاعات الاجتماعية.

obeikandi.com

ـ بالنسبة لقطاع الصناعة بلغ نصيب القطاع العام من الحجم الاستثماري المخصص للقطاع نحو 97.7٪ مقابل 2.3٪ للقطاع الخاص. ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى رغبة الدولة في تدعيم النمو الصناعي، وإقامة المشروعات الصناعية الكبرى التي تحتاج إلى رؤوس ضخمة قد لا تتوفر لدى القطاع الخاص، أو قد لا يجرأ على اقتحام ميادينها، خصوصا في أول عهد التنمية والتحول، الأمر الذي أعطى للقطاع العام الصناعي مسؤولية رائدة في هذا المجال، وفيما يتعلق بقطاع النقل والمواصلات، فإن نسبة الحجم الاستثماري الذي خصصت له مقارنة بالحجم الكلي لاستثمارات الخطة بلغت نحو 18.9٪ حظي القطاع العام بنسبة 15.3٪ والقطاع الخاص بنسبة 3.6٪.

ومن أجل إنجاز هذا الهدف الصعب، فقد كانت مساهمة القطاع العام مساهمة مكثفة واسعة مقارنة بمساهمة القطاع الخاص، بالرغم من استمرار هذا الأخير، وبالإطار المقارن، بممارسة نشاطه في حقل الإنشاء[1] والتشييد بصورة أوسع من بقية القطاعات، حيث أعانت الدولة الأفراد بتقديم قروض لبناء المساكن بغير فائدة.

وعليه، ومن بين نحو 15.2٪ تم تخصيصها لقطاع ملكية المساكن من إجمالي الاستثمارات الكلية للخطة ،حظي القطاع العام بنسبة 9.7٪، وأستأثر القطاع الخاص بالباقي، أي نحو 5.5٪ .

ـ وأخيرا، وفي مجال خدمات المال والتأمين والعقارات، فقد تخصص لهذا الحقل نحو 0.1٪ من إجمالي الاستثمارات كانت بأجمعها من نصيب القطاع العام، ترتب على هذه التوجهات والأعباء التي تحملها

1- الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية، **اللجنة الشعبية العامة للتخطيط "خطة التحول الاقتصادي ولاجتماعي 1981-1985"** ص ص6- 8.

obeikandl.com

القطاع العام جملة من النتائج والتبعات، **حيث يمكن تحديد أهم النتائج بالآتي:**

- التمكن من تنفيذ البنية التحتية للاقتصاد الوطني المادية والاجتماعية.
- الشروع ببناء قاعدة صناعية وطنية تتمثل في المصانع والمنشآت الإنتاجية والخدمية المصاحبة في مختلف المجالات.

أما التبعات فتمثلت في عدة نقاط أهمها:

- الاعتماد على الخزانة العامة كممول رئيسي لكافة النشاطات الاقتصادية، وباتكال على إيرادات النفط وعوائد تصدير المنتجات النفطية.
- تلاشي أثر الدخل العائد من الملكية.
- أصبح القطاع العام هو المستخدم الرئيسي لقوة العمل في المجتمع.

بذلك فان النمو الاقتصادي الذي استطاع أن يحققه القطاع العام لم يتمكن من الاحتفاظ بصفات التواصل والاستدامة، فقد تعرض للتقطع أثر الأزمة النفطية التي ظهرت مع السنوات الأولى في الثمانينات، وبدأت تبعاتها واضحة على الاقتصاد الليبي أثناء خطة التحول الثالثة التي انتهت عام 1985. [1]

1- **المكان نفسه.**

obeikandl.com

حيث أصبحت ليبيا، كحال البلدان النفطية الأخرى، تواجه مشاكل[*] في عملية التمويل حدت من قدرتها على استكمال برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مصحوبة بتدني إيرادات الخزانة العامة من المصادر المحلية، مما انعكس بأجمعه على مستويات الأداء ومعدلات الكفاءة بالمشروعات الإنتاجية والخدمية العامة، ومن ثم تدنى العائد في غالبية المشروعات الاستثمارية .

وفيما يتعلق بدور الدولة الذي صاحب ذلك التوسع الهائل في القطاع العام خلال المرحلة التخطيطية الثانية يمكن القول بأنها قد تولت القيام بثلاثة أدوار أساسية محدده:

- دور الدولة كمتخذ قرار تستمده من سلطة الشعب الممثلة بالمؤتمرات الشعبية الأساسية
- دور الدولة كوسيط للمصالح المجتمعية.
- دور الدولة كمنتج، وبمعنى دورها كموفر للسلع التوزيعية والجماعية من خلال مركزية القطاع العام كمؤسسة في الاقتصاد السياسي للتنمية في ليبيا.

كما تضمنت الخطة النهوض بمستوى الخدمات في كل المجالات المتعلقة بالحاجات الأساسية (التعليم، الصحة، السكن، المرافق)، وتحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخل، والتوازن في التنمية

(*) بالإضافة لذلك فقد واجه الاقتصاد الوطني حصارا تقنياً منذ منتصف الثمانينات فرض عليه من الخارج وصاحبه الحضر الجوي منذ بداية التسعينات ليحول دون حصول المشروعات الصناعية على التقنية الحديثة والمعدات اللازمة.

obeikandl.com

المكانية، والتطوير المستمر والفعال للبنية التحتية، وغيرها من الأهداف التنموية .

المبحث الثالث
المرحلة الثانية من بناء الدولة في المغرب العربي
المطلب الأول
أهم المتغيرات الدولية والداخلية المؤثرة في عملية إعادة بناء الدولة في المغرب العربي
أهم المتغيرات الداخلية (الوطنية) المؤثرة في عملية إعادة بناء الدولة في المغرب العربي:

يحيل مفهوم التغيير السياسي إلى التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة في كل تجلياتها، ويطرح المفهوم عدة إشكالات في علاقته بالتغيير الاجتماعي[1]، وتمثل التغيرات الاجتماعية والسياسية محددا في تطور الأشكال السياسية والمؤسساتية، فبالنسبة إلى "دافيد ابتر" D.Appter تصل الأنظمة السياسية إلى أفق لا يمكن تجاوزه عندما تتجاوز التحولات الوظيفية في المجتمع بين القبول والمسؤولية، حيث ينصرف مفهوم شرعية النظام الحاكم وبشكل مبسط إلى صدى قبول المواطنين أما النظام غير الشرعي فهو الذي لا يتمتع به، وكون النظام يستند إلى إطار قانوني بعينه لا يعني شرعية هذا النظام ذلك أن ثمة فارق بين مصطلحي الشرعية والمسؤولية التي تتوافق مع الإطار القانوني القائم.

1- Francois Bourricaud, Changement Social, dans : Encyclopedia Universalis France S.A(Paris : Encyclopedia Universalis, 1990), vol.5,p.353.

obeikandi.com

يذهب "ماكس فيبر" في هذا الإطار إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه لان ذلك النظام يستحق التأييد وقد ينبع هذا التأييد من أسباب روحية أو عقلية دنيوية.[1]

وفي مسألة الشرعية مثل نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات مرحلة جديدة من التأقلمات الصعبة في المغرب العربي[2] والمنطقة العربية بل في العالم ككل من حيث إعادة صياغة دور الدولة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، والتوصل لنتيجة مفادها أن الدولة لم تعد تستطيع أن تلعب الدور المحرك والمسيطر على كل الأمور بل يجب أن نتعامل بانفتاح مع كل الاتجاهات الموازية للمجتمع ومع الواقع المتمثل في دور الدولة الإضافي يجعل منها محورا للتناقضات ويمثل رهانا بالنسبة للدول المغاربية في كيفية إعادة صياغة دور الدولة مع تميز كل قطر تاريخيا بمفاهيم عامة ومعينة حول التنمية الاقتصادية والسياسية، وبنى مستويات مختلفة من القوى المؤسساتية للتعامل مع المتغيرات المتوقعة بعد جيل من الاستقلال كما كان لغياب الرابطة الرمزية بين الحاكم والمحكوم لشمال إفريقيا تحديا على المرحلة الثانية من بناء الدولة في شكل بحث عن إطار جديد من الإجماع والشرعية.[3]

وفي نفس التوجه كان انهيار شرعية النظام السلطوي وتتعدد مظاهر أزمة شرعية النظام، - هي في أساسها أزمة دستورية بمعنى أن

1- أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص 297.

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص139.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص140.

obeikandi.com

تكون المؤسسات ومن يشغلونها لا يتمتعون بالرضا أو القبول العام - والمشكلة الأكبر في هذا الإطار عدم الرضا عن المؤسسات ذاتها لان التغيير المؤسسي أكثر صعوبة من تغيير الأشخاص[1]، إضافة إلى عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع وهذا ما يدعم فرص عدم الاستقرار السياسي، وعدم قدرة القدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز عن توفير فرص المشاركة لها.

ومن جهة أخرى برز ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي وهذا الاعتبار له وضعية خاصة بالنظر إلى البرلمان الذي يجسد الإرادة العامة ومن ثم فان عجزه يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع ما يؤدي بشكل عام إلى أن ضعف المؤسسة التشريعية سبب مباشر **لأ**زمة الشرعية التي قد يعانيها النظام، فبعد مرحلة التحرر الوطني وقبول الدولة الوطنية كإطار سياسي لمجتمع ما بعد الاحتلال، بدأت بوادر أزمة الشرعية بعد الفشل في تحقيق الحد الأدنى من التنمية وتكريس الصورة الحديثة لدولة ما بعد الاستعمار، وقد تكثفت أسباب عدم شرعية النظم المغاربية في ذات المشهد باحتكار الدولة للفضاء السياسي وتأميم المجتمع لصالح نخبة بعينها .

أما وضع البرلمان إن وجد فكان ضعيفا لا يلبي اشتراطات تجسيد عنصر الإرادة العامة بفعل سيطرة المؤسسة التنفيذية، وفشل النظام على المستوى السياسي قابله فشل مشابه في السياسة التنموية حيث مثلت الاضطرابات العنيفة التي عرفتها تونس وبعدها الجزائر في

1- أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق ص 297.

أواخر الثمانينات من القرن الماضي احتجاجا على عدم توفر الحاجات الأساسية.

شكلت القيادة السياسية دورا كبير في عملية التغيير والتحول حيث أن التوجهات الانفتاحية كانت بمبادرة من قمة السلطة ذاتها لكن هذا التحول مقترن أساسا بطبيعة القيادة ومدى رغبتها في التغيير، فقد تلجأ القيادة إلى صيغة الانفتاح بغرض حماية وتأمين وجودها في السلطة نتيجة تزايد أزمة الشرعية وتلجأ إلى الانفتاح كنوع من المراوغة والتحايل تحت الضغوط دون أن يكون لديها إرادة أو قناعة بعملية التحول نحو الديمقراطية.[1]

كما مثلت الأزمات الاقتصادية عامل محفز لزيادة ترهل شرعية الأنظمة المغاربية وشكلت إحدى عوامل عدم الاستقرار وهو ما ساعد تجارب الانفتاح في دول المغرب العربي، فقد أدى احتكار الدولة للفضاء السياسي والاقتصادي إلى فشل عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم تراكم الضغوط الدافعة نحو تغيير السياسات في سياق رزنامة من الإصلاحات وعلى الرغم من أن الدولة استطاعت التعايش مع هذا الوضع لفترة إلا أن الضغوط جعلت الدول المغاربية تتوجه نحو تخفيف القبضة على الحياة العامة، ومن هذه الإجراءات اتجاه كل من المغرب وتونس إلى إفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص بعملية التنمية في منتصف عقد الثمانينات، ولكن يبدو أن هذه التوجهات الجديدة جاءت متأخرة كما حدث في حالة الجزائر عام 1988 كانت الدولة تحاول التمسك بخطها السياسي من خلال هذه الإصلاحات الاقتصادية، بيد إن محدودية مردود

1- أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق ص 299- 302 .

هذه الإصلاحات فتح الباب مع مطلع التسعينات أمام توجهات سياسة جديدة قوامها الانفتاح بهدف التعاطي مع تلك الضغوط الاقتصادية.[1]

إجمالا لم تستطع أي حكومة من الرباط إلى طرابلس[2] أن تتجنب المطالب التي تذهب في الغالب حل الحاجة إلى اقتصاد فاعل، التجديد السياسي، التواصل بين الأجيال وصعود النخب الجديدة، الحاجة إلى إجماع جديد وخلق حريات عامة أوسع مدى لذلك كان التغيير يمثل منحى طبيعي ففي ليبيا عملت على تحفيف القيود على التجارة الخاصة وبدأت خطوات باتجاه التحرر السياسي، انتهت بإصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان[*] أما الجزائر وبعد ثلاثة عقود من حكم الحزب الواحد دعت الحكومة في جويلية 1990 إلى مجتمع مدني للتصرف بمسؤولية خلال الانتخابات المحلية والبلدية وقبل ذلك بأشهر قليلة كان الدستور الجزائري الجديد قد اسقط كل الإشارات إلى الاشتراكية وفي تونس اقترح الرئيس التونسي آنذاك بن علي في نوفمبر 1988 ميثاقا وطنيا لإدماج كل المجموعات المنظمة في البلاد للمساعدة في تطوير مستقبلها، وفي المغرب تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية من دون تقديم أية تنازلات سياسية فعلية.[3]

1- **المرجع نفسه**، ص 302 .

2- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص141.

3- الهرماسي، **مرجع سابق**، ص141- 142.

(*) الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهيرية أو الدستور الأخضر الذي اقر من قبل المؤتمر العام للشعب الذي انعقد في 12 جويلية 1988.

obeikandi.com

أهم المتغيرات الخارجية (الدولية) المؤثرة في عملية إعادة بناء الدولة في المغرب العربي:

يعتبر التحول - خاصة في المجال السياسي- في أي مجتمع هو نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية[1] التي تلعب دور المساعد والمحفز(*)، فالدور الخارجي مهم ومكمل للبيئة الداخلية التي دون نضجها لا يكون للبعد الخارجي أي تأثير، لكن دور البيئة الخارجية تغير وأصبح أكثر تأثيرا في التحولات السياسية(**) كما كان لاتساع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي، وتحول نظم غير ديمقراطية إلى نظم ديمقراطية أن تخلق ضغوطا قوية على الأنظمة غير الديمقراطية[2]، فقد ساهمت العولمة بإضافة مكونات جديدة تمتد تأثيراتها إلى الواقع الداخلي لدول متجاوزة حاجز السيادة الوطنية بشكل جعل من الصعوبة التمييز بين الشأنين الداخلي والخارجي وفرضت ظروف سياسية واقتصادية جديدة داخلية كما تصاعدت تيارات فكرية ونظرية تدعو إلى الاستجابة لإستراتيجية وإجراءات دولتيه Etatique تتجلى في العديد من الأحداث السياسية التي برزت أواخر

1- صالح بن محمد الخثلان، "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 19، 2008، ص129،128.

(*) وفقا للمدرسة الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية فان بنية السياق الدولي هي المحدد الرئيس حيث تتجاوز أهمية المحددات الداخلية.

(**) هذا ما حدث في ما سمي بالربيع العربي وقوة التدخل الأجنبي وذلك بسبب الثورة الهائلة في مجال الاتصالات وتصاعد ظاهرة العولمة .

2- أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق ص 305.

obeikandi.com

الثمانينات وبداية التسعينات[1] أدت إلى إلغاء إيديولوجيات وأفكار أو على الأقل تراجعها في مقابل كرست نجاح إيديولوجيات معينة تم التعامل معها في بعض الدوائر الفكرية على أنها مسلمات تاريخية[*] وكان التزامن مع الإعلان عن فشل كل السياسات التنموية التي تبنتها تلك الدول مع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وضعف مؤشرات التحول القريب نحو نظام متعدد الأقطاب ومنذ التسعينات سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف هيمنتها الأحادية في تحقيق مصالحها وفقا لقواعد اللعبة الدولية التقليدية وأبرزها استخدام التفوق الهائل في ميزان القوة لتوجيه العلاقات الدولية والتأثير في السلوك الخارجي للدول[2] بما يخدم مصالحها الإستراتيجية ويتضح ذلك بإعلان الرئيس الأمريكي "جورج بوش" الأب خلال حرب الخليج الثانية بعد إخراج القوات العراقية من الكويت إنما كانت بداية لنظام دولي جديد شعاره الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات.

أدت هذه التحولات إلى فرض أجندات وقضايا جديدة سواء على المستوى السياسات العالمية أو على مستوى الدولة الوطنية[3] وهذا ما

1- رضوان بروسي، **الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم** (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2009)،ص 57.

(*) تجسد هذا في انتصار النموذج الديمقراطي الليبرالي والضغط المتزايد في اتجاه تبني هذا النموذج ضمن موجات الانتقال الديمقراطي التي شهدتها دول ما بعد الاستعمار في فترة التسعينات.

2- صالح بن محمد الخثلان، **مرجع سابق**، ص131.

3- رضوان بروسي، **مرجع سابق**، ص57.

شكل تحديا في وجه استمرار النظم المغاربية على حالها ما دفعها إلى الانفتاح السياسي، كما كان لهذا التحدي تأثيراته الملموسة من عدة أوجه[1] فمن ناحية مثل التحول نحو الديمقراطية عاملا محفزا للقوى الاجتماعية المطالبة بالإصلاح السياسي للدفع في سبيل الانفتاح، ومن ناحية أخرى فقد وجدت النظم الحاكمة نفسها في موقع يفرض عليها تجديد روافد شرعيتها بمصادر ديمقراطية، بعد أن أصبح التحول إلى الديمقراطية السمة الأكثر بروزا على الصعيد الدولي[2].

شهدت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أواخر القرن العشرين أحداثا متتالية ذات تأثير كبير على صعيد الدولة الوطنية وعلى الصعيد الدولي، تمثلت في الترهل السياسي والاقتصادي الذي أصاب الاتحاد السوفيتي(*) وقاد إلى تفككه سنة 1991 وفي نفس الاتجاه انهارت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية(**).

شكلت تلك الأحداث بداية نهاية الحرب الباردة ونقطة التحول في: نهاية الهيكلية العالمية ذات القطبين التي مثلت أساس النظام الدولي منذ الأربعينات من القرن العشرين.

1- أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق ص 305 .

2- نفس المرجع السابق، ص306.

(*) رغم المحاولات الجديدة لتجنب هذا التراجع والعجز مثل انتهاج سياسة الانفتاح، وسياسة إعادة البناء التي تبناها غورباتشوف.

(**) تمثل ذلك في تحطم جدار برلين في نوفمبر 1989 وسقوط الحكومة في تشيكوسلوفاكيا تحت ضغوط الاحتجاجات الشعبية، وكذلك كان الحال بالنسبة لرومانيا، وانهيار حكومة بولندا وهنغاريا خلال الأشهر الأولى من عام 1989.

وكذلك التغيرات المهمة التي مست الدولة الوطنية، حيث عانت الدول الشيوعية السابقة من أثار المرحلة الانتقالية التي مرت بها من الانهيار الاقتصادي إلى تفككها كما أدى إلى إعادة تفكير الدول في مصالحها الوطنية فدول العالم الثالث أمام تحد كبير بما أنها كانت دول "زبونة" للقوى العظمى.[1]

ومع انهيار تجربة نظام الحزب الواحد في الدول الأصل (الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية) فقدت الدول الأخرى مبرر استمرارها كما أن تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي الذي يضم الكثير من المنظمات العالمية غير الحكومية المعنية لحقوق الإنسان فقد شكل نوع من الضغوط النسبية على النظم التسلطية في المنطقة المغاربية والعربية عموما.[2]

هذا ما فرض المنطق الليبرالي نفسه على الساحة الدولية ليتشكل النظام العالمي الجديد World System New بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومن ابرز خصائصه (النظام الجديد) السعي لنشر وتطبيق الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية مثل التعددية الحزبية ونظام اقتصاد السوق ودعم منظمات المجتمع المدني[*]، من ناحية أخرى كان التأثير على الجوانب الاقتصادية بالغا من خلال انتهاج اقتصاديات

1- رضوان بروسي، **مرجع سابق**، ص59.

2- حسنين إبراهيم توفيق، "العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 349، 2008، ص21.

(*) لكن وفق قواعد ومبادئ تخدم المصالح الغربية الساعية إلى السيطرة لا الحرية والتعايش.

السوق وزيادة دور القطاع الخاص(*) ومع إنشاء منظمة التجارة العامية إضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدى إلى التغير في وظائف الدولة وانتهاج معظم دول العالم لسياسات وبرامج الخوصصة [1] عن طريق جدولة الديون ومنحها القروض وتسهيلات اقتصادية للسير في طريق التعددية السياسية والانفتاح السياسي، وذلك باعتبار أن هذه المؤسسات تشدد على مسائل مثل: حقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية، إلا انه بالمقابل فان سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي اضطرت الدول المغاربية عموما لتنفيذها بحسب وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين وبضغوط منهما ما نتج عنها تأثيرات سلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المعنية وترتب عن هذه السياسات اندلاع تظاهرات وأعمال عنف في عديد من الدول واصطلح عليها باضطرابات صندوق النقد لكن مع تزايد أهمية المبادلات التجارية التي بدورها تؤدي إلى انخفاض نسبة تعلق المواطنين بسلطة الدولة كل هذه التحولات قادت إلى سيادة مفاهيم تنموية جديدة تجسدت أساسا في النيوليبرالية هذا المفهوم الذي يستند على الحرية الفردية والخيار الشخصي[2] أدى في المجال التنموي إلى الانتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية المرتبطة بمبادئ الحكومة الديمقراطية كما استدعت اعتماد مقاربة تنموية تتكيف مع الظروف الجديدة التي أثرت على اقتصاديات وسياسات الدول النامية فيما يتعلق بإعادة مفهوم الحكم في سنوات التسعينات يشير المفهوم الجديد إلى

(*) خاصة في ظل بيئة عالمية عالية التنافسية تتميز بالتقدم التكنولوجي الهائل الذي أدى إلى تحقيق عالمية الأسواق.

1- رضوان بروسي، **مرجع سابق**، ص64.

2- رضوان بروسي، **مرجع سابق**، ص65.

إعادة النظر في العملية الكلاسيكية لاتخاذ القرار السياسي بالأخذ بعين الاعتبار التعدد المتنامي للفاعلين والعلاقات المتغيرة والمعقدة بين هؤلاء الفاعلين سواء من داخل مؤسسات الدول الوطنية أو النظام العالمي.

انطلاقا من هذه الخلفية تم الحديث عن مفهوم الحكم الراشد (*) Good Gouvernance كمشروطية سياسية أو الديمقراطية إلى جانب المشروطية الاقتصادية المالية وهذا ما اعتمدته الوكالات الدولية للتنمية والدول المانحة كمقاربة تشترط من خلالها على الدول النامية تطبيق إصلاحات على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي لتقديم المساعدات التنموية[1] والواقع أن استخدام المساعدات كسلاح سياسي ليس جديدا، فقد استخدمته على نطاق واسع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، لفرض توجهات بعينها على الدول المتلقية للمساعدات المقدمة من كليهما.[2]

وبالتطبيق على حالات الدول المغاربية يلاحظ ان الداخل المغربي كان له التأثير الأكبر في عملية الانفتاح التي شهدتها تلك الدول ولكن ذلك لا ينفي الدور الخارجي و ما يتضح بشكل اكبر بالإشارة إلى الاشتراطات الدولية للمساهمة في علاج الوضع الاقتصادي المتردي في تلك

(*) هذا المفهوم محدد وفق ثلاث اتجاهات ، تطبيق سياسات اقتصادية من خلال مبادئ اقتصاد السوق (النيو ليبرالية) والتسيير الجيد للخدمات العامة (الإدارة الرشيدة) وإقامة حكومة ديمقراطية منتخبة تحترم دولة القانون وحقوق الإنسان.

1- **المرجع نفسه**، ص .67

2- أحمد منيسي، "آفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب،" في منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، مرجع سابق ص 306 .

الدول، حيث ارتبطت المعونات الدولية التي قدمت لها بضرورة إحداث انفتاح على المستوى الاقتصادي من خلال الدفع في سبيل إفساح المجال للقطاع الخاص وقد تطلب هذا بالضرورة حدوث تغيير انفتاحي مماثل على الصعيد السياسي، ونشير في هذا السياق إلى أن الضغوط التي مارسها الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية كانت هي الأهم في تأثير العوامل الخارجية على الانفتاح السياسي في هذه الدول فمنذ مطلع التسعينات بدا واضحا أن الاتحاد الأوروبي أصبح له دور كبير في الضغوط الدافعة لعملية التحول، وبحكم ان هذه الدول تعد منطقة نفوذ تاريخي سابق لدول أوروبية، فقد مارست وبخاصة في حالات تونس، الجزائر والمغرب ضغوطا قوية لدفعها إلى تدشين تجارب الانفتاح السياسي وكان لفرنسا بالتحديد دور بارز في هذا السياق.

كما لعبت المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي الذي ساهم بور فاعل في توجيه الدول المغاربية اقتصاديا وسياسيا عبر تقويم سياسات التقويم الهيكلي بسبب الوضعية الاقتصادية والمالية المتأزمة لهذه البلدان، وقد تجلت هذه السياسات في فرض إجراءات ذات طابع تقشفي في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية[1] كما ربطت المؤسسات المالية بين الاستجابة إلى تقديم القروض وبين الأخذ بتلك السياسات ونموذج التنمية "المقترح"منها، ولم تتردد حكومات الدول المغاربية الثلاث تونس، الجزائر والمغرب في قبول ذلك النموذج التنموي وتنفيذ السياسات

1- أمحمد الداسر، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، متحصل عليه من موقع: www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf last visited: 19/10/2011

والشروط[1] وكذلك الالتزام بتنفيذها في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدولة[*] في حين كانت هناك أهداف معلنة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من وراء هذه السياسات تتلخص في الوصول إلى تقليص الديون الخارجية وتحقيق معدلات استثمار ونمو اقتصادي أكثر ارتفاعا[2] وتقليص البطالة وتأمين دور قيادي للقطاع الخاص في عملية البناء الاقتصادي وإلغاء قطاع الدولة ودوره في الاقتصاديات الوطنية وزيادة قدرة البلدان على الاندماج في الدول الرأسمالية المتقدمة وفي التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل.

المطلب الثاني
التوجهات السياسية والتنموية
لعملية إعادة البناء في المغرب العربي

شكلت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مرحلة انتقالية وحاسمة على المستويين الدولي والداخلي، وتم اعتماد هذه الحقبة كنقطة تحول ومرجعية تاريخية على الصعيديين السياسي والاقتصادي، فكانت ملامح التغيير في المنطقة المغاربية ممثلة بداية في تونس مع

1- كاظم حبيب، **مرجع سابق**، ص13.

(*) كان التوجه بقبول ما سمي بسياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي وتتلخص جوهر هذه السياسة في إجراءات أهمها:

- تخلي الدولة في الشؤون الاقتصادية وترك المجال مفتوح للقطاع الخاص.
- التخلي عن التخطيط الاقتصادي الحكومي والذي يعني في الوقت تخلي الدولة عن رسم سياسات الأسعار، الأجور، التوظيف وغيرها، علما إن الدول المغاربية قد أخذت وفي فترات مختلفة ببعض جوانب البرمجة الاقتصادية.

2- **المرجع نفسه**، ص .14

obeikandi.com

وصول الجنرال بن علي الى سدة الحكم في 07 نوفمبر1987 وما صاحبه من تغيرات إلى درجة اتخاذ الرقم 07 كشعار للدولة التونسية .

أما في الجزائر فكانت المرحلة المفصلية على أعقاب الحراك الشعبي في 1988 الذي أفضى إلى تعديل التوجهات والإيديولوجية من الحادية إلى التعددية السياسية.

في المغرب مثل دستور 1992 توجها جديدا أطلق عليه "بالعهد الجديد" لما تضمنه من تغيير في السياسات خاصة على المستوى الحقوقي.

أما طبيعة التحولات في ليبيا التي كانت شكلية في إقرار القذافي بعض المبادرات على غرار وثيقة حقوق الإنسان وإلغاء جهاز المخابرات سنة1989.

في موريتانيا شكلت المنافسة الانتخابية على منصب الرئاسة في 24 جانفي 1992 بداية الجمهورية الموريتانية، والذي يعد حدث غير مسبوق بعد سلسلة الانتقال العنيف للسلطة قبل ذلك.

المرحلة الثانية من البناء السياسي والمؤسسي في الجزائر :

مثلت أحداث أكتوبر 1988 تحولا فاصلا بين التوجه الاشتراكي القائم على فكرة الكل للدولة وبين التوجه التعددي[1] ومحاولة انتهاج السلوك الإصلاحي والتحول الديمقراطي[*]، من خلال طرح دستور جديد للاستفتاء الشعبي في 23 فيفري 1989، ليحصل على الموافقة ويجسد لجمهورية ثانية، لما تضمنه من تحولات وتغيرات

1- جون انتلس، ليزا ارون، " الجزائر على مفترق الطرق،" **مجلة التضامن**، ع.16، 1993.

(*)بسقوط المادتين 94-95 من دستور 19765 والقاضيتين بمبدأ الحزب الواحد.

سياسية ومؤسسية واقتصادية هامة في مقدمتها التخلي عن الطابع الإيديولوجي الاشتراكي والتخلي عن فكرة الأحادية في مضمون المادة 40 من الدستور الجديد التي تنص على" **ان حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب**"[1] فأصبح رئيس الجمهورية بموجب هذا الدستور يمثل وحدة الأمة على العكس ما كان عليه بتجسيده للحزب والدولة.

دستور1989 وأهم افرازاته :تضمن دستور 1989 مائة وسبعة وستون (167) مادة تجمعها أربعة أبواب تتعلق بتنظيم السلطة والمراقبة والمؤسسات الدستورية كما تم تخصيص فصلا عن الحقوق والحريات(*)

كما منح الدستور صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية وعمل على تقوية مؤسسة الرئاسة وظلت تتصدر محورية رسم السياسة العامة

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الدستور الجزائري 1989**، المادة 40.

(*) المادة 31 من دستور 1989 "**الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونة وتكون تراثا مشتركا من جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته**".

(**) لكن ظلت المؤسسة العسكرية مركزا محوريا لقوة النظام السياسي في التعبئة وفي حماية المصالح الإستراتيجية السياسية والاقتصادية، وزادت قوتها في فترة حكم بن جديد، وتجاوزت دورها المحدد دستوريا في الحفاظ على السلامة الترابية، ليرسم التوجهات والخيارات السياسية الكبرى في مواجهة المعارضة مع تنامي قوة الحركة الإسلامية.

obeikandl.com

وسلطة البت والتقرير في مقابل تراجع لدور الحزب وإبعاد الجيش(*) من الحياة السياسية واهتمامه بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها[1].

كما لم يحدد الدستور(**) دور الأحزاب السياسية في بناء الدولة وتكريس الديمقراطية في ظل إرتفاع عددها الذي قارب الستين حزب، وكان من أهم الأحزاب إلى جانب جبهة التحرير الوطني جبهة الإنقاذ الإسلامية، وتأسست جبهة القوى الاشتراكية ذات الخط العلماني، وتأسس التجمع الثقافي الديمقراطيRCD كما تأسست حركة المجتمع الإسلامي (حماس) بقيادة الراحل محفوظ نحناح، وفي نفس التوجيه الإسلامي ظهرت حركة النهضة الإسلامية التي يعودها عبد الله جاب، كما تشكلت أحزاب أخرى لكن وزنها السياسي يظل نسبيا مقارنة بالأحزاب السالفة الذكر.[2]

1- نبيل عبد الفتاح، " الأزمة السياسية في الجزائر المكونات، الصراعات والمسارات،" **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، ع.1992،808، ص188.

2- صاغور، **مرجع سابق**، ص 93-95.

(*) تتجلى على العموم الإصلاحات السياسية التي أتى بها دستور 1989 في:- السماح بالتعددية السياسية من خلال المادة 40 من الدستور التي تنص على إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ثم صدر القانون العضوي بها في 5 جويلية 1989- إعطاء ضمانات دستورية فيما يتعلق بالحقوق المرتبطة بالشخص- إلغاء النص على أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، إلغاء النص على أن رئيس الدولة يعين الحكومة، ويحدد سياستها- تقليص محدود لصلاحيات رئيس الجمهورية الذي تنازل عن حقه في المبادرة بتقديم القوانين إلى البرلمان حيث انتقل هذا الحق إلى رئيس الحكومة- استحداث عدد من النصوص في مجال حقوق الإنسان والحريات و التي شكلت الفصل الرابع من الدستور شكل من أشكال التدخل- التأكيد على استقلالية السلطة القضائية وحماية القاضي ضد= =أي

وفي هذا السياق جرت أول انتخابات تعددية في 1990 شملت الانتخابات البلدية فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة 46٪ فيما حصلت جبهة التحرير الوطني على نحو 37٪.[1] وفي العام 1991 سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان، في ظل قانون انتخابي يحاول تفتيت الدوائر الانتخابية ما دعا الجبهة الإسلامية للإنقاذ للاحتجاج والقيام بإضراب عام، ما دفع الرئيس بن جديد إلى الاستعانة بالجيش وإصدار مرسوما رئاسيا يعلن حالة الطوارئ مانحا سلطات أوسع للمؤسسة العسكرية منها حظر التجمعات، وحل المجالس المحلية والأحزاب السياسية، جرت الانتخابات النيابية في ديسمبر1991 وفازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 188 مقعدا ومشاركتها بعدد كبير من المقاعد للدور الثاني(*) بينما حصل حزب جبهة التحرير الوطني على 16 مقعدا أي اقل من 4٪، وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على 24 مقعدا بنسبة 6٪. ترتب على هذه النتائج تدخل الجيش واستقالة الرئيس بن جديد في جانفي 1992 وتوقيف

أو الضغط، كما تم النص لأول مرة على استقلالية القضاء في المادة 29 من الدستور، و إقامة مجلس دستوري وظيفته حماية الدستور بموجب المادة 153 من الدستور– إنهاء الدور السياسي للجيش، إذ نص الدستور على انحصار مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار والسيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد.

1– هناء عبيد، " أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر،" **مرجع سابق**، ص 139.

(*) كان فقط في حاجة إلى الفوز بـ 30 مقعدا في الدور الثاني من الانتخابات لتكون مؤهلة لتشكيل حكومة جديدة، ما يعني إحداث تغيرات راديكالية على النظام السياسي الجزائري.

المسار الانتخابي، أحدث فراغا دستوريا، تولى المجلس الأعلى للأمن[*] المهمة بعد أن أصدر الرئيس قرارا بحل البرلمان، ليتشكل المجلس الأعلى للدولة الذي سيحل محل مؤسسة الرئاسة ويعمل تحت رئاسة جماعية

مكونة من خالد نزار وزير الدفاع علي كافي مسؤول منظمة المجاهدين وعلي هارون كاتب الدولة لحقوق الإنسان والتيجاني هدام عميد مسجد باريس ومحمد بوضياف الذي يرأس هذا المجلس[1].

الفترة الانتقالية وحكم المجلس الأعلى للدولة:

اولا فترة محمد بوضياف1992: لجأت قيادات المؤسسة العسكرية إلى محاولة إسباغ شرعية جديدة على النظام من خلال اختيار شخصية بوضياف العسكري القديم وأحد صانعي الاستقلال، الذي رغم قبوله المهمة ظل مرتاب من ممارسات المتنفذين في السلطة.

لذلك اتسم دور بوضياف بالمحدودية، وقصر فترة حكمه من جانفي إلى جوان 1992تاريخ اغتياله، وعمل في تلك الفترة على إرساء موع من الوفاق بضم معظم التيارات السياسية باستثناء جبهة الإنقاذ[2] التي قام بحلها وحل المجالس المحلية التي تهيمن عليها.

ثانيا فترة حكم علي كافي 1992- 1994: تم استخلاف الراحل بوضياف بعلي كافي لرئاسة المجلس الأعلى للدولة وأقيل رئيس الحكومة احمد غزالي ليحل محله بلعيد عبد السلام، وكانت أهم

(*) هيئة استشارية تتشكل من رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الحكومة ووزراء: الداخلية، الدفاع، الخارجية والدفاع وقائد الأركان.

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص 100.

2- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص 141.

obeikandi.com

الاهتمامات المطروحة ممثلة في التسيير الاقتصادي، وتم إتباع سياسة اقتصادية موجهة، لكنها لم تدم حكومة بلعيد طويلا ليحل محله رضا مالكا ليصب اهتماماته الأمنية في تلك الفترة، إلى غاية أوت 1994 أين حلت حكومة مقداد سيفي التي باشرت عمليات الإصلاح الاقتصادي وإعادة الجدولة والتفاوض مع المؤسسات المالية، على اثر انتهاء ولاية علي كافي الانتقالية تدخل الجيش ليعلن أن تعيين منصب رئيس الجمهورية من اختصاص المجلس الأعلى للأمن الذي أعلن أن اللواء الأمين زروال هو المرشح الوحيد لشغل منصب رئيس الدولة ويمثل مرحلة جديدة في النظام السياسي الجزائري.

فترة الأمين زروال 1994- 1998: فور تولي زروال للحكم تعامل مع الموقف بسياسة قوامها الحوار حيث اخرج شيوخ الجبهة الإسلامية من السجن ووضعهم تحت الحراسة في منازلهم كما عمل على تنظيم سلسلة من الانتخابات بغية إضفاء طابع الشرعية على سلطته ليحدد يوم 16 نوفمبر1996 تاريخ لإجراء الانتخابات الرئاسية معه السماح لكل الأحزاب بالمشاركة باستثناء جبهة الإنقاذ.

مثلت هذه الانتخابات استعادة النظام لشرعية مفقودة ومن ثم قام الرئيس زروال بتوكيل اويحيى لتعيين حكومة جديدة هدفها مواصلة مسيرة الإصلاحات الاقتصادية وتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي ومتابعة مسيرة إعادة البناء المؤسسات السياسية نتج عنه التعديل الدستوري 1996.

التعديل الدستوري 1996: الذي يهدف أساسا إلى إصلاح الاختلالات في دستور 1989 واستكمال البناء المؤسسي للدولة على

أساس انتخابات حرة ديمقراطية[1] ليتضمن مادة تنص على انتخاب رئيس الجمهورية لعهدتين اثنتين فقط، وإدراج نظام التمثيل النسبي للانتخابات، وعدل المؤسسة التشريعية لتتضمن مجلسين، مجلس النواب ومجلس الأمة، وبعد إقرار الدستور الجديد شرع في الانتخابات التشريعية في جوان 1997 لانتخاب أول برلمان تعددي، وفوز في هذه الانتخابات حزب التجمع الوطني الديمقراطي(*) الذي لم يمض على ظهوره سوى ثلاثة أشهر[2]. حصل التجمع الوطني الديمقراطي على 156 مقعدا فيما حصلت حمس(**) على 69 مقعدا وجبهة التحرير الوطني على 62 مقعدا والنهضة على 34 وجبهة القوى الاشتراكية على 20 مقعدا. كما نص على حق الرئيس في إصدار قرارات لها قوة القانون في غياب البرلمان ساهم في زيادة تقوية سلطات الرئيس التنفيذية والتشريعية، كما قيد دستور 1996 من صلاحيات مجلس الأمة وقدرة أحزاب المعارضة على عملية التأثير في القرار السياسي(***).

1- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص 134.

(*) اتهم التجمع الوطني الديمقراطي بالتزوير المفضوح، واحتجاج الأحزاب لكن قبلت الأحزاب هذا الوضع نتيجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

2- عبد العالي دبلة، " النظام السياسي الجزائري: من الأحادية إلى التعددية، **مرجع سابق**، ص 205.

(**) جاءت النصوص القانونية بمنع إنشاء أحزاب على أساس ديني أو عرقي وبذلك قامت حركة حماس بنزع كلمة إسلامي وغيرت تسميتها إلى حركة حمس أو حركة مجتمع السلم بعد أن كانت حركة المجتمع الإسلامي.

(***) من خلال تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة من قبل الرئيس، وهو الهيئة المراقبة للقوانين التي يصادق عليها المجلس الوطني.

obeikandi.com

مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999- الآن: بدأت هذه المرحلة مع استقالة أو تقليص الأمين زروال من عهدته، وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة بتواجد ستة مترشحين، لكن مع بدء العملية الانتخابية انسحب المترشحون المنافسون لبوتفليقة وإعلان المجلس الدستوري صحة الانتخابات بفوز بوتفليقة ليصبح الرئيس السابع للجمهورية الجمهورية منذ استقلالها.

عمل بوتفليقة منذ توليه المسؤولية على طرح منهج جديد للخروج من أزمة الشرعية السياسية وأحداث العنف الدموية التي خلفت العديد من الضحايا والخسائر، على الصعيدين الدولي والداخلي

فعلى المستوى الدولي، برزت تنشيط الدبلوماسية بما يدعم المكانة الدولية للجزائر(*) وكانت قمة الوحدة الإفريقية التي انعقدت في صيف 1999 بالجزائر التي ساهمت في كسر العزلة على الجزائر وإعادة بعث الدور الإفريقي للجزائر، وترسيخ هذا الدور بفعل نجاح الوساطة بين إثيوبيا واريتريا.[1]

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2011 نجح بوتفليقة في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف مع الولايات المتحدة وأوروبا في الحرب على الإرهاب، وقيام التعاون الأمني[2].

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص 116.

2- رشيد سليماني،" الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية،"**أوراق كارنيغي**، ع 07.جانفي 2008. مركز كارنغي للشرق الأوسط ص 08-09.

obeikandl.com

وفي السياق الداخلي قدم مشروع المصالحة الوطنية[1] الذي يراد منه إرجاع السلم والأمن للبلاد، كما تم العمل على فتح ورشات إصلاح على عدة مجالات: سياسية، اقتصادية، تربوية وقضائية.

بذلك ساهمت سياسية الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية في استعادة الأمن والعودة إلى قيم التسامح و الحوار العريقة لدى الشعب الجزائري، متيحة من ثمة اطراد اتساع مجال الحريات، مع تكريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية وعزم السلطات العمومية على إبرازها ونشرها لإتاحة تفتح كافة الأبعاد التي تزخر بها ثقافة و حضارة الجزائر[2].

في هذه الفترة ساهمت زيادة مداخيل النفط والبحبوحة المالية من التمكين الجزئي لتسديد الديون وفتح ورشات الاستثمار والإصلاح في إطار ما يسمى بالإنعاش الاقتصادي وتعزيز دولة القانون الرهان الكبير نحو الهدف الأسمى المتمثل في تكريس المسار الديمقراطي في الوطن من خلال اتجاهات أساسية[3] تم التركيز عليها منذ سنة 1999 **ويمكن إجمالها في ما يلي:**

1- هناء عبيد، **مرجع سابق**، ص 145.

2- مذكرة حول الإصلاحات في الجزائر متحصل عليه من موقع الرئاسة:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm last visited: 19/10/2011

3- حصيلة الرئيس بوتفليقة متحصل عليه من موقع الموقع الرسمي بوتفليقة 2009- مديرية الحملة:
http://www.bouteflika2009.com/arabe/content/view/217/42/last visited: 19/10/2011

تدعيم شرعية الدولة بصفتها هي التي تسن القوانين وتلتزم باحترامها وذلك بتعزيز دور المجلس الدستوري ومجلس الدولة وكذا عن طريق إصلاح منظومة العدالة والتوقيع على الاتفاقات الدولية وإصلاح مؤسسات الدولة وتحسين أداء العديد من المصالح في مجال ضبط ومراقبة النشاط الاقتصادي، وإضفاء طابع الشرعية على المؤسسات المنتخبة والسلطات المعينة بعد إجراء انتخابات منتظمة والتي سمحت بعد الحصول على نسب المشاركة على المجالس الأكثر انتخابا منذ الاستقلال.

تطبيق إصلاح هياكل ومهام الدولة من خلال الإجراءات الساعية إلى تحسين اداءات الخدمات العمومية مع عقلنة أنماط تدخل الجماعات المحلية.

إصلاح العدالة التي أحرزت تطورات معتبرة لا سيما فيما يتعلق بالتكيف مع المعايير الدولية، تكوين وإعلام الموظفين، عصرنة الجهاز القضائي، إصلاح السجون و تنمية المنشآت القاعدية للقطاع.

فيما يتعلق بمكافحة الرشوة و تبييض الأموال تجدر الإشارة إلى استمرارية هذه الآفة وأعد الرئيس بوتفليقة هيكلا وطنيا لمكافحة الرشوة كما وسع في إجبارية التصريح بالممتلكات.

إصلاح المنظومة التعليمية سواء المنظومة التربوية أو منظومة التعليم العالي والإصلاح الحساس الذي شهدته منظومة التعليم العالي يتركز أساس في: إدراج نظام (LMD) الجديد والذي أخذ بالتعليم في طريق جديد للتطورات الدولية.[1]

1- صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999- 2004 (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008)، ص112.

obeikandl.com

التعديل الدستوري 2008 فتح المجال أمام عهدة ثالثة لبوتفليقة: على عكس الدساتير السابقة، لم يتم عرض هذا التعديل الدستوري للاستفتاء الشعبي[1]، بل أقره البرلمان الجزائري بغرفتيه، بغرض فسح المجال أمام الرئيس الحالي للجزائر للترشح لفترة رئاسية ثالثة[2] بعدما كانت المادة 74 تحدد فترات تولي الرئاسة على فترتين رئاسيتين فقط مدة كل واحدة خمسة سنوات.

كما شمل التعديل الدستوري 11 مادة من الدستور السابق وأضاف مادة جديدة تتعلق بدعم الحقوق السياسية للمرأة بما يوسع مشاركتها في المجالس المحلية والمنتخبة.

لقد طرح هذا التعديل الدستوري العديد من التساؤلات لعل أبرزها ماذا قدم من إضافة لبناء دولة القانون واحترام الحريات في الجزائر. هذا بالإضافة إلى تساؤلات أخرى تتعلق بأسباب نزوله ومقاصده والآثار الممكنة والمحتملة له. ومما يلاحظ بالنسبة لهذا التعديل انه لم يأت عن طريق توسيع قاعدة الحوار والمناقشة وبناء التأييد لمنح مقاصد التعديل قدرا معقولا من القبول الطوعي والشرعية، بغية ضمان استقرار وفعالية الآثار المنتظرة من عملية مراجعة الدستور.

1- صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية ، **دفاتر السياسة والقانون**(جامعة ورقلة: عدد خاص، افريل 2011) ص 316.

2- **المرجع نفسه**، ص 317

obeikandl.com

لتتجلى حاجة الجزائر لطبقة سياسية مستقلة تتبنى المعارضة وتمارسها بإيجابية، وذلك خدمة لتطوير المشروع الديمقراطي وبناء الدولة الجزائرية القوية والحديثة، التي تصان فيها الحقوق والحريات.[1]

المرحلة الثانية من البناء السياسي والمؤسسي في تونس:

بدأت المرحلة الثانية من البناء الدولاتي في تونس مع وصول الجنرال بن علي إلى سدة الحكم[*] في 07 نوفمبر 1987 عبر انقلاب ابيض بعد مرض الرئيس بورقيبة.

مع وصول بن علي للرئاسة اقر بيان السابع من نوفمبر 1987 ليعبر عن المشروع المجتمعي للتغيير بقوله " **إن شعبنا بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل أبنائه وفئاته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها ويوفر اسبب الديمقراطية المسؤولة...فشعبنا جدير بحياة سياسية متطورة ومنظمة تعتمد بحق تعددية الاحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية**".[2]

تميزت بداية هذه المرحلة باهتمام النظام الجديد على بناء مصادر شرعيته[**] ذلك بالتركيز على عنصرين رئيسيين، الأول اتخاذ عدد من الإجراءات الهامة على طريق تخفيف الضغوط والقيود السياسية المفروضة على عمل القوى السياسية والتخفيف من حالة الاحتقان السياسي، والثاني العمل على بناء حالة من التوافق الوطني حول طبيعة

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص 121.

2- مقطع من نص بيان 07 نوفمبر 1987.

(*) قبل وصوله إلى الرئاسة كان بن علي وزيرا للداخلية، وفي أكتوبر 1987 عين كوزير أول بهدف التعامل مع الأحداث الشعبية التي عرفتها تونس خلال تلك الفترة.

obeikandi.com

المرحلة التي يمر بها النظام السياسي وأولويات عمل تلك المرحلة[1] بقوله" **إن مسيرة التنمية الشاملة التي اعتمدناها، أولت التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية منزلة المبدأ الثابت والقيمة الراسخة، وأحكمت التفاعل مع الإصلاحات السياسية والتحديث الثقافي والحضاري الذي تشهده بلادنا منذ 1987**".[2]

وفي محاولة من الرئيس زين العابدين بن علي لتعزيز المسار الديمقراطي في البلاد أدخل بن علي تعديلات على الدستور[3] شملت إلغاء الفقرة التي تنص على حكم الرئيس مدى الحياة، وأصبح كل خمس سنوات ينتخب الرئيس ولا يزيد عن مدتين فقط وألا يزيد عمر الرئيس عن 70 عاماً، ولو حدث ما يعوق الرئيس عن تأدية عمله ينوب عنه رئيس المجلس الوطني كما يمارس رئيس الجمهورية حق الاعتراض

الذي لا يمكن أن يرفض إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس كما أن له الحق في اقتراح التشريعات وسن القوانين بتصريح من المجلس الوطني لمدة معينة ولهدف محدد.

1- محمد فايز فرحات، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس،" في: منيسي أحمد، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**،(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004)، ص 177.

2- مقطع من خطاب بن علي بمناسبة الاحتفالات بذكرى 07 نوفمبر.

3- خالد فياض، النخبة السياسية في تونس (1987- 1995،) في: علي الصاوي (محررا) **النخبة السياسية في العالم العربي**، (أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1996،

ثم جاء الميثاق الوطني في تونس ليؤسس لحياة جديدة [1] منطلقا من ثوابت لانجاز برامج الإصلاحات التي ظلت شكلية مفادها في الإطار العام إقرار التعددية الحزبية(*) وتعديل قانون الصحافة بهدف التخفيف من القيود المفروضة على حريات النشر.

لكن أهم تعديل دستوري كان في الفاتح جوان 2002(**) أطلق عليه تسمية "جمهورية الغد" على اعتبار ما يحمله من مبادئ لتعزيز الجمهورية، ومن هذه المبادئ ضان حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وترسيخ قيم التضامن، وقيم التسامح، ما أشار إليه الفصل 05 "فالجمهورية تضمن حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها" كما أدرج في نفس الفصل أن الدولة والمجتمع يعملان عل ترسيخ قيم التضامن والتآزر والتسامح.

ما تضمن التعديل إقامة دولة القانون، والتعددية بما تعنيه من احترام لسلطات الدولة للقوانين التي أصدرتها الدولة واحترام لحقوق الإفراد وحرياتهم، وممارسة القضاء وظائفه بصورة مستقلة.

1- محمد صالح القادري، **الدولة والمجتمع المدني بين علمية المقاربة وخصوصية التجربة التونسية**، (تونس: جريدة الحرية، 2009)، ص 157.

(*) يعبر الصادق شعبان عن هذه المرحلة بدولة التغيير"..... **كيف انتقل في عقد ونصف فقط بعد 1987، من حال إلى حال. من حزب واحد إلى 8 أحزاب. من ألفي جمعية إلى ثمانية آلاف. من معارضة غائبة إلى معارضة حاضرة في البرلمان بـ 37 نائب. من رئاسة مدى الحياة إلى 4 ترشحات للرئاسية في 2004.** للمزيد انظر: الصادق شعبان، **النظام السياسي التونسي نظرة متجددة** (تونس: الدار العربية للكتاب، 2006) ص 19.

(**) عرض تعديل 2002 على الاستفتاء واعتمد بـ 99.59% من الأصوات.

أما فيما يتعلق بمبدأ التعددية فان إدراجه في الدستور يعد إحدى أهم مرتكزات البناء الديمقراطي في تونس، فينص الدستور في فصله الثامن على ان "**حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون والحق النقابي مضمون...**"[1]

هذا ما يحيلنا إلى الحديث عن الأحزاب والتعددية حيث صدر القانون الخاص بها في 1988[*] لكن بوتيرة تحافظ على إغلاق الباب أمام الحركات الدينية والتذرع بأنها حركات تقوم على التعصب تؤسس لتمزق الوطن، وبقي التجمع الدستوري مسيطرا على كامل الحياة السياسية في تونس حتى انتفاضة ديسمبر 2010 ليتم حله وعودة نشاط حركة النهضة الإسلامية التي شكلت الحكومة في أكتوبر 2011.

بهذه المعطيات الدالة على أن الشعب التونسي عاش في كنف الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة ودولة الحق القانون وبتقاليد حكم سوي، وبذلك فان حياته السياسية قد تطورت وأن تصنف تونس ضمن أكبر الديمقراطيات وأن تذكر في كل مكان باعتبارها الأنموذج الأنجح لغرس هذه المبادئ الأساسية والمعترف بها كونيا للحياة السياسية العصرية في بلد من بلدان العالم الثالث.

السؤال الذي يطرح هو مدى صحة هذه الادعاءات؟ هي كذلك فقط في حالة إذا كان المحتكم إليه هو الخطاب الرسمي، فالمسؤولون الحكوميون ووسائل الإعلام الرسمية تنسب للنظام بن علي شرف هذه النجاحات وترفض النقد.

1- الجمهورية التونسية، **الدستور التونسي**، الفصل الثامن.

لـكن الواقع، يؤكد أن نظام بن علي يتوهم في تقييم حساباته ويغالط المواطنين التونسيين في شأن واقع التطور السياسي الذي عرفته تونس، اتجه نحو أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة عن طريق التنمية والحرية والديمقراطية والعدالة[1]. عبرت عن هذه الحقيقة الانتفاضة الشعبية والحضارية التي قام بها الشعب التونسي في ديسمبر 2010 من أجل الحرية والعدالة وإلغاء منطق الدولة البوليسية.

المرحلة الثانية من البناء السياسي والمؤسسي في المغرب:

سنحاول الإشارة إلى أهم محطات البناء الدولتي في المرحلة الثانية للمغرب الأقصى على أن نأتي على ذكر تفاصيلها في الفصل الثالث المخصص لدراسة أهم مراحل بناء الدولة المغربية.

أول محطة من المرحلة الثانية هي المراجعة الدستورية 1992 وما حملته من تعديلات ومعطيات جديدة وعلى أكثر من صعيد نذكر مثلا تحيد العلاقة بين المؤسسة الملكية والبرلمان وعلاقة الملك بالحكومة وتأسيس المجلس الدستوري، لكن دائما دون الإخلال ببنية وهندسة النظام السياسي المغربي القائم على محورية المؤسسة الملكية من جهة، ومحاولة الاستجابة للمتطلبات الدولية، من خلال الاعتراف بكونية حقوق الإنسان من جهة أخرى.

1- محمد البوصيري بوعبدلي، **يوم أدركت أن تونس لم تعد بلد حرية**، (فرنسا، 2009) ص 33.

(*) الأحزاب السياسية في قانون 3 ماي 1988 والفصل الثالث منه :**الفصل 3 –** لايجوز لأي حزب سياسي أساسا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة.

obeikandl.com

ثم جاءت المراجعة الدستورية 1996 لتدرج نظام الغرفتين والقيام بتدابير اقتصادية وتفعيل مؤسسات الدولة الاقتصادية.

كما كان لتجربة التناوب العاثر الكبير في إعادة العلاقة بين الملكية وأحزاب المعارضة بعد انتخابات 1997 وفوز الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ليطلب الملك الحسن الثاني من زعيمه السيد عبد الرحمان اليوسفي تشكيل الحكومة بعد أن كان دائما اختصاصا ملكيا.

ومع وصول الملك محمد السادس إلى الحكم في سنة 1999 برزت مقولات الملك الشاب المعبر عن التوجه الحداثي ويراعي الاهتمامات الاجتماعية لينال لقب ملك الفقراء، وأولى اهتمامات كبيرة لمسألة حقوق الإنسان حتى الوصول إلى موجة الربيع العربي بتأثيراته المختلفة .

المرحلة الثانية من البناء التنموي في الأقطار المغاربية:

ظهرت في أدبيات الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة الكثير من المصطلحات التي تحاول تعريف مناهج وعوامل الفكر الدولي في مسألة الإصلاحات الاقتصادية، وفي هذا المجال وردت الكثير من التعابير والمفاهيم التي تتقاطع، وتتطابق أحيانا منها:

التصحيح الهيكلي، وإعادة الهيكلة، والتكييف الهيكلي، والتقويم الهيكلي، والتعديل الهيكلي، والإصلاح الهيكلي، وهناك العديد من المصطلحات التي تعبر في مجملها عن التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، والذي هو في عرف المؤسسات المالية الدولية عمل يتوجب القيام به إزاء ما يسمي بالصدمات، أما الإصلاحات الاقتصادية فتحتوي على تصور كمي وقيمي يعبر عن إجراءات تتخذها الحكومة وتساهم

في تشكيل السلوك الاقتصادي علي أساس آليات السوق الحرة، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات بين تحرير الأسعار في قطاع معين وسلعة معينة إلي بيع وحدات القطاع العام وفي بعض الحالات يشار إلى الإصلاحات الاقتصادية علي أنها إصلاح تقليدي تعبر عن نتاج اجتماع واشنطن(*)، وعادة ما يشير مصطلح الإصلاحات الاقتصادية إلى المعاني التالية : "عن تعديل مفردات النسق الاقتصادي في اتجاه مرغوب"[1]

وترتبط برامج الإصلاحات ارتباطا كبيرا بقضايا الحكم والسياسات المرتبطة به، من خلال إصلاح الأنظمة التقليدية عن طريق ما يسمي الحكامة أو الحكم الراشد(**).

بدأت الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة بصفة مبكرة في تونس والمغرب وبطريقة واسعة النطاق لضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في

1- حاكمي بوحفص، "الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب – تونس، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد السابع، ص 6.

(*) وهي عشرة بنود أساسية تتضمن ما يلي: سياسة صرف تؤدي إلي نمو الصادرات، تحرير السياسات المالية. الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي. تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخصيص المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة، ضمان حقوق الملكية.

(**) استخدم هذا المفهوم في بداية ثمانينيات القرن 20، وقد شاع في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة والحكومات ويحمل هذا المفهوم في طياته بعدين رئيسين، يعكس الأول فكر البنك العالمي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيتعلق بالجانب السياسي للمفهوم ويشمل بالإضافة إلي الإصلاح الكفاءة والتمييز الإداري.

openkanal.com

إطار برامج يدعمها صندوق النقد الدولي[1]، فقد بدأ البلدان (تونس والمغرب) في وقت مبكر نسبيا وقطعا شوطا أطول مقارنة بالجزائر(*)، حيث عقد المغرب تسع اتفاقيات مع الصندوق في كل سنة خلال الفترة 1980 إلى1993 ، بينما عقدت تونس اتفاق الاستعداد الائتماني سنة 1986 وتلاه اتفاق لمدة أربع سنوات، وعلي الرغم من تأخر الجزائر حيث انطلقت الإصلاحات بصفة علنية وسريعة في 1994.

أولا الجزائر: إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج علي المستوي الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو وهي برامج تسعي إلي دعم النمو خارج الميزانية، وفي إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة.

1- بوحفص حاكمي، **مرجع سابق**، ص9.

(*) في تونس بداية الإصلاحات 1986 سجلت تونس تحكما في التوازنات الكبرى، حيث بلغ معدل النمو: 2.4 % في الفترة 1962- 1986 ، ثم 4.77 % في الفترة 1987 – 1988 وأدى ذلك إلى تحسن دخل الفرد و تقليص البطالة و تحكم في نمو السكان .

في المغرب الذي يعد أول بلد مغاربي يشرع في تطبيق الإصلاحات سنة 1983 استطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، النتائج كانت متأرجحة مع قليل من الايجابية. النمو سنة 1983 بلغ 0,6 % ووصل النمو إلى 4 % في المتوسط في حقبة تسعينات

اما في الجزائر فتبلورت جهود الإصلاحات سنة 1986 وتسارعت سنة 1995، بعد مرحلة السلبية في النمو استطاعت الإصلاحات تحقيق استقرار التوازنات الكلية وعودة النمو الايجابي محققا 3,2 % سنة 1998.ومعدل النمو بين 1962- 1998 بلغ 1,4 %، وبمتوسط بلغ 1,14 % خلال فترة الإصلاحات، إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية.

برنامج التصحيح الهيكلي: الذي يغطي الفترة 31 مارس 1995 و01 افريل 1998 كما تم في سنة 1994 ثم في نهاية شهر ماي 1996 إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين[1].

وتم تحيد أهداف بغرض توسيع وزيادة الاصلاح[2] الضريبي(*) وكذلك إتباع سياسة الإصلاح المالي من خلال السياسة النقدية، وإصلاحات الصرف الأجنبي وسياسة الميزانية وكل ذلك من اجل ترشيد الانفاق العام مع زيادة ورفع مستوى الإنتاجية وزيادة النشاط الاقتصادي والإنتاج الوطني.

برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

حدّدت المهلة الزمنية لهذا البرنامج بفترة ممتدة من 2001-2004، وخصص له غلاف مالي قدر بحوالي 525 مليار دينار جزائري وهذا للقضاء على الآثار المترتبة عن سياسة الإصلاحات التي أثقلت

1- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، ص 183.

(*) من خلال: توسيع الضريبة على القيمة المضافة- زيادة المردود الضريبي على القيمة المضافة- زيادة المردود الضريبي وذلك عن طريق:

- تخفيض النفقات الإدارية- التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي- إزالة دعم الأسعار للمواد المدعمة، وتخفيض نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية- عقلية نفقات التجهيز. كما حدد قانون المالية 2001 معدلات الرسم على القيمة المضافة ليشمل معدلين ، معدل مخفض07% ومعدل عادي 17%.

2- عبد الله بن عيدة، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، في محمد عبد الله وآخرين، **الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص. 3

obeikandl.com

كاهل المواطنين، وكذا التحضير لانتعاش اقتصادي جديد، وذلك من خلال وضع إستراتيجية تسمح بانطلاق عملية التنمية المستدامة.[1]

فتحليل المتغيرات الأساسية للاقتصاد الجزائري بالاعتماد على عدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي و قياس نموه على التغير في حجمِ ناتجه الداخلي الخام حيث بينت الإحصائيات التطور الملحوظ في مؤشر الناتج الداخلي الخام للجزائر ابتداء من 2004 حيث بلغ 85.14 مليار دولار ليستمر في الارتفاع ويصل إلى131.57 مليار دولار سنة 2007 ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد، وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يصل سنة 2008 إلى ما يقارب 158.69 مليار دولار.

كما يعد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات دلالة على مستوى الرفاهية في الدولة خاصة وأنه يعبر عن مدى تغير دخل الفرد ومدى تطور حصته من إجمالي الدخل في الاقتصاد.

ولقد بلغ نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام ما يقارب 1499.14 دولار سنة 1995 ليواصل ارتفاعه إلى 3824.65 دولار سنة 2007 وتقترن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالزيادة الهامة لعوائد الصادرات النفطية.[2]

أما فيما يتعلق بالبطالة فالاقتصاد الجزائري يتميز بارتفاع معدلها لكنه في اتجاه مستمر نحو الانخفاض، فبعد أن سجل 29.2٪ سنة 1997 نتيجة خصخصة المؤسسات العمومية وإغلاق أخرى وضعف

1- صاغور، **مرجع سابق**، ص 188.

2- صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد 2006**، ص20 .

obeikandl.com

الهيكل الصناعي الوطني انخفض إلى معدل 15.7 ٪ سنة 2006 و14.1 ٪ سنة 2007.

كما سجلت المديونية الخارجية للجزائر تراجعا كبيرا وصل إلى 16 مليار دولار سنة 2005 مقارنة بقيمتها المرتفعة في التسعينات التي وصلت إلى 33.2 مليار دولار سنة 1996 لتواصل انخفاضها إلى حدود 5 مليار دولار سنة 2011(*) وهذا بفضل العائدات المرتفعة للمحروقات[1].

وبالتطرق إلى أهم القطاعات في الاقتصاد الجزائري بعيدا عن قطاع النفط والمحروقات نجد أن القطاع الفلاحي بصياغة إستراتيجية للتنمية المستدامة سنة 2006 ما أطلق عليه بالتجدد الريفي الذي يسعى الى تعزيز الامن الغذائي للدولة وفق ترقية محيط تحفيزي للاستغلالات الفلاحية ومتعاملي القطاع الفلاحي- الغذائي وكذا سياسة دعم مكيفة(*) مع إعداد برامج لتكثيف الإنتاج والبرامج الخاصة إضافة تجديد مستغلي قطاع الفلاحة وتعزيز إمكاناتهم التقنية من خلال

(*) حسب تصريح وزير المالية الجزائري كريم جود ان الديون الخارجية الإجمالية للجزائر تبلغ 5.2 مليار دولار في حين تم تقليص الديون الخارجية العمومية الى اقل من 480مليون دولار مع توقع ان تحقق الجزائر نسبة نمو تقدر بـ 4.7 % في العام 2012 .

1- كلثوم كبابي، **التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة: الجزائر المغرب وتونس** (مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008)، ص 128.

(*) إجراءات تدعيميه من خلال الإعفاء و التخفيضات الجبائية فيما يتعلق بالأسمدة، البذور، العلف ومنتجات الصحة النباتية منح قروض ريفية من دون فائدة ثم تم مسح قروض الفلاحين بقرار من الرئيس بوتفليقة.

إضفاء طابع الديناميكية على التكوين، البحث والتعميم وعصرنة الإدارة الفلاحية.[1]

وفي قطاع الأشغال العمومية الذي يشكل عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة من خلال الطابع الاستراتيجي الذي شهد تسجيل مشاريع هيكلية كبرى مثل مشروع "ميقا مشروع" للطريق السيار شرق- غرب والمساهمة في وتيرة وسياسة الشغل مع التأثير على التنمية من خلال الاستثمارات المحققة[**].

ترقية الشغل بتخفيض نسبة البطالة لتبلغ 11.8٪ سنة 2007 في حين تجاوزت 29٪ سنة 1999 بسبب خلق أزيد من 3.3 مليون منصب شغل في الفترة الممتدة ما بين 2004 و2007، والعمل على تحقيق 3مليون منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة نصفها من خلال تراتيب التشغيل المؤقت فيما يخص التعليم فالأمر يتعلق بمواصلة الإصلاحات المنتهجة[*] بمراجعة 185

1- حصيلة الرئيس بوتفليقة متحصل عليه من موقع الموقع الرسمي بوتفليقة 2009- مديرية الحملة:

http://www.bouteflika2009.com/arabe/content/view/217/42/last visited: 19/10/2011

(*) إنجاز ما بين 2004 و2008، حوالي9000كلم من الطرق الجديدة- تسليم حصص إضافية خلال السداسي الأول لسنة 2009، تشمل الطريق الاجتنابي الثاني للعاصمة وأزيد من 1000 كلم من الطرق الوطنية و132 كلم من الطرق السيارة.

(**) استلام 436 ثانوية جديدة في الفترة الممتدة من جانفي 2004 إلى نهاية 2009 (ما يعادل قرابة 20 بالمائة من العدد الإجمالي للثانويات المنتشرة عبر التراب الوطني و البالغ 1671 مؤسسة) إلى جانب 1209 إكمالية (من أصل 4633 إكمالية موجودة عبر الوطن) فضلا عن 1520 مدرسة ابتدائية و 120 مؤسسة تعمل بالنظام الداخلي.

obeikandi.com

برنامجا و151 كتابا مدرسيا ومواصلة رسكلة مستخدمي قطاع التربية الوطنية[1]

أما التعليم العالي فشملت الإصلاحات[*] تعميم نظام "ليسانس - ماستر - دكتوراه" الذي شرع في تطبيقه على مستوى 49 مؤسسة جامعية، مواصلة استحداث المدارس الوطنية العليا في بعض التخصصات.

المطلب الثالث
أثر الحراك الشعبي (أحداث تونس 2010)
على بناء الدولة في المغرب العربي

"إن التغيير ليس حالة معزولة في الزمان والمكان، بل هو مسلسل من الأحداث والتراكمات التي ينتجها الفاعلون لتتوالى، فتحدث تغييرا تدريجيا أو مفاجئا".[2] هكذا عبر الأستاذ محمد كولفراني، فالتغيير من وجهة نظره لا يهتم بمجال واحدا، بل يتعدى إلى جميع مجالات

1- حصيلة الرئيس بوتفليقة متحصل عليه من موقع الموقع الرسمي بوتفليقة 2009- مديرية الحملة:

http://www.bouteflika2009.com/arabe/content/view/ 217/42 /last visited: 19/10/2011

(*) باستكمال مسار تطوير الجامعة التي ارتفع عدد خرّيجيها من 65.000 سنة 2000 إلى 107.000 سنة 2004 ليبلغ 141.000 خرّيجا في 2008، من ضمنهم أكثر من 60 بالمائة من الإناث. و يتأهب القطاع لاستقبال مليوني (2) طالبا جامعيا في أفق2015 تحسين الظروف المعيشية للطلبة والذي تجسد من خلال القرار الأخير المتخذ من قبل رئيس الجمهورية و المتمثل في زيادة 50 % للمنحة الجامعية.

2- محمد كولفراني، "التغيير الاجتماعي والسياسي دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع 20، 2008، ص140.

obeikandi.com

المجتمع، وموضوعه يمكن أن يكون عميقا، ومن ثم فهو بنيوي، أي يمس النسق السياسي والاجتماعي ككل،(*) كما قد يكون عرضيا، أي انه لا يمس عمق الأشياء(**).

يميز "آلان روكي" في هذا الصدد بين الأنماط المتقابلة التالية: مستمر/متقطع، داخلي/خارجي، سلمي/عنيف، متوازن/غير متوازن، جوهري/عرضي، سريع/ بطيء، وقد يأخذ أشكالا هجينة.

انطلاقا من هذا التوجه يمكن إسقاط بعض من نماذج التغيير على المنطقة المغاربية، حيث شهدت حراكا شعبيا مثلت الانتفاضة التونسية في ديسمبر 2010 بداية لانطلاقه.(1)

أسس هذا الحراك منطقا جديدا ومغايرا عما كانت عليه الدولة في المنطقة، وكانت تأثيراته تختلف من دولة إلى أخرى، حيث كل دولة أنتجت حراكها بما يتلاءم مع خصوصيتها الثقافية وبنية مؤسستها(*)، وتشكل الحركة الشبابية محور الالتقاء في إحداث

(*) يقترب هذا النموذج من الحالة الليبية الحالة التونسية، حيث تم التغيير الكلي لشكل النظام.

(**) ممثل في إدخال الجزائر والمغرب تعديلات جزئية على السياسة العامة للدولة دستوريا وسياسيا واقتصاديا.

1- **المكان نفسه.**

(***) نجد في تونس أن بداية الحركة الاحتجاجية برفع شعارات ضد الفساد ومكافحة البطالة ، كما لعبت النقابات الممثلة في الإتحاد العام للشغل دورا في اتساعها وامتدادها إلى العاصمة إلى أن رحل بن علي، أما الحالة الليبية فشكلت نموذجا أخر واتخذت شكل حرب التحرير، لكن يلتقيان في التغيير الجذري، وفي المغرب رفعت شعارات ومطالب الملكية الدستورية وتحديد صلاحيات الملك دون إسقاطه باعتباره رمزا يمثل وحدة الدولة، وفي الجزائر تم تجاوز الاحتجاجات الشعبية ببعض الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية.

التحول والتغيير، مع بقاء الخوف من عدم تغيير بنية الأفكار السائدة في الأنظمة التسلطية[1] من جهة، وبقاء التدخل الأجنبي في المنطقة من جهة أخرى.

الحالة التونسية: مثلت تونس حالة مخبرية لفهم تطورات الأحداث[2] والتغيرات في الوطن العربي باعتبارها تمثل الريادة من حيث التوقيت، هذا الحراك كان محدد وفق تراكمات نرصد بعضها في تضييق المجال السياسي وكبت الحريات العامة، الأمر الذي أدى إلى تحطيم البنى الوسطية بين الدولة والمجتمع، كما كان للترجعات في المجال الاجتماعي والاقتصادي والفساد المالي والاقتصادي بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية اثر في ذلك أيضا، ما سبق يمثل عموما انطلاق الانتفاضة، أما محددات الاستمرارية والنجاح، فيمكن إدراج مستوى التعليم المتوافر داخل المجتمع، وكذلك وجود طبقى وسطى، ودور الجيش الذي التزم الحياد ولم يتدخل في قمع الاحتجاجات[3]، وميز بين

1- محمد عصام لعروسي، "الحراك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟،" **مجلة المستقبل العربي**، ع 393، نوفمبر تشرين الثاني، 2011 ص ص 122-135 .

2- عزمي بشارة،" ثورتا تونس ومصر شكلتا وعيا ديمقراطيا عربيا...والإصلاح بات ضرورة حتمية،" في: الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) ص 1.

3 - عبد العالي حامي الدين،" الثورة الشعبية في تونس مدى قابلية النموذج للتعميم،" **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2011، ص 1.

الدولة والنظام واكتفى بحماية المنشآت العامة[1]، والنأي بنفسه عن الدخول في أي مواجهة دموية مع الشعب، كل ذلك ساهم في التعجيل بسقوط النظام التونسي[2] إلى جانب الدور الحاسم الذي ساهمت فيه تكنولوجيا الاتصال وصحافة المواطن[3] بواسطة الانترنت عبر مواقع النقاش والتفاعل الاجتماعي وتقنيات نقل الصورة عبر الفضائيات العربية[*] التي كان لها دور مهم في هذه الحركة الاحتجاجية الممتدة عبر أربعة أسابيع أطلق شرارتها الشاب محمد البوعزيزي الذي أقدم على حرق نفسه احتجاجا على الظلم والقهر[4] انتهت بهروب الرئيس الجنرال بن علي في 14 جانفي 2011 .

المحددات الدستورية وانتخاب المجلس التأسيسي في تونس:

بعد هروب بن علي ساد لغطا دستوريا كبيرا، حظيت على إثره المسألة الدستورية مكانة خاصة في سياق الانتفاضة، وكانت من أهم

1- عزمي بشارة،" بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة،" **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،2011 ص 2-6.

2- نور الدين جبنون، "تعامل الجيش مع الثورة،" في: الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) ص 1.

(*) خاصة موقعي "الفايس بوك" Facebook و"التويتر" Twitter وقناتي الجزيرة والعربية حيث ساهموا في تغذية الضمير الجمعي بمشاهد مؤثرة وصور وخطابات، كما وفروا فضاء للتنسيق وتبادل المعلومات.

3- إبراهيم بعزيز،" دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية ،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية)ع يوليو، تموز 2011، ص ص 173- 188 .

4- حامي الدين، **مرجع سابق**، ص 3.

obeikandl.com

القضايا التي فتحت باب النقاش الدستوري مسألة التكييف القانوني الواجب ترجيحه لملء الفراغ الناجم عن رحيل الرئيس، وما إذا كانت تحكمه مقتضيات الفصل السادس والخمسين أم الفصل السابع والخمسين من الدستور(*)، في ظل إشكالية رئيسية تتعدى ذلك مفادها إعادة تأسيس شرعية جديدة، بمتطلبات دستورية وقانونية وسياسية مغايرة، تحاول إرساء أسس البناء الجديد على الأصعدة الدستورية والسياسية والمؤسساتية، فكانت النقاشات في مجملها تدعو إلى القطيعة مع النظام القديم، من خلال عملية الدسترة[1] القائمة عليها

1- محمد مالكي، "الأسس الدستورية للجمهورية التونسية،" في: الثورات والإصلاح والديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011) ص 24-27.

(*) **نص المادة 56** من الدستور التونسي: لرئيس الجمهورية إذا تعذر عليه القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض بأمر سلطاته إلى الوزير الأول ما عدا حق حل مجلس النواب.وأثناء مدة هذا التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر ولو تعرضت إلى لائحة لوم. ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس النواب بتفويضه المؤقت لسلطاته.

نص المادة 57: عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو لاستقالة أو لعجز تام يتولى فورا رئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه ستون يوما.ويؤدي القائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة اليمين الدستورية أمام مجلس النواب وعند الاقتضاء أمام مكتب المجلس.ولا يجوز للقائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة الترشح لرئاسة الجمهورية ولو في صورة تقديم استقالته. ويمارس القائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة المهام الرئاسية على انه لا يحق له أن يلجأ إلى الاستفتاء أو أن ينهي مهام الحكومة أو أن يحل مجلس النواب أو أن يتخذ التدابير الاستثنائية المنصوص عليها بالفصل 46 ولا يجوز خلال المدة الرئاسية الوقتية تقديم لائحة لوم ضد الحكومة. وخلال المدة الرئاسية الوقتية يتم انتخاب رئيس جمهورية جديد لمدة خمس سنوات. ولرئيس الجمهورية الجديد أن يحل مجلس النواب ويدعو لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها وفقا للفقرة الثانية من الفصل63

اللجنة الخاصة بالإصلاحات الدستورية والسياسية انتهت بانتخاب المجلس التأسيسي[*]. أسفرت انتخابات المجلس التأسيسي التي جرت في تونس في 23 اكتوبر 2011 عن مشهد سياسي قد يعتبر مفاجئا بفوز التيار الإسلامي الممثل في حركة النهضة وتراجع الأحزاب اليسارية، كما اتسمت الخريطة الجديدة بالتعقيد نظرا لطبيعة النظام الانتخابي القائم على قاعدة النسبية، والذي ساعد الأحزاب الصغيرة على الفوز بمقعد أو مقعدين ما أدى إلى تعايش أكثر من عشرين حزبا داخل المجلس التأسيسي[1] الذي انبثق عنه حكومة إئتلاف الأغلبية برئاسة حمادي الجبالي[2] أمين عام حركة النهضة الإسلامية[**].

ونص القانون المؤقت لتنظيم السلطات العمومية في تونس الذي أقره المجلس التأسيسي على أن رئيس الوزراء هو من يشكل الحكومة التي تختص بممارسة السلطة التنفيذية، وتسهر على تنفيذ القوانين

(*) تم التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي بعد حل الحزب الحاكم في عهد بن على ومنح الترخيص لأحزاب جديدة كانت محظورة على غرار حركة النهضة التي فازت بالانتخابات وشكلت الحكومة وإطلاق سراح المساجين السياسيين وعودة المنفيين من الخارج مثل السيد المنصف المرزوقي الذي أصبح رئيسا لتونس.

1- رشيد خشانة، خريطة سياسية جديدة في تونس تمهد لاخرى في غضون سنة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،2011، ص 2-5.

(**) حصلت حكومة حمادي الجبالي على ثقة 154 نائبا من أصل 217، فيما اعترض عليها 38 نائبا، وتحفظ عليها 11 نائبا آخر وقّدم الجبالي بعد حصول حكومته على الثقة، استقالته من عضوية المجلس الوطني التأسيسي عملا بأحكام الفقرة الأولى من المادة 16 من القانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العامة.

2- المجلس التأسيسي التونسي يمنح حكومة إئتلاف الغالبية الثقة السبت، 24 ديسمبر 2011، متحصل عليه يوم 2012/01/20 من:
http://international.daralhayat.com/internationalarticle/342957

ويصدر الأوامر ذات الصبغة الترتيبية والفردية التي يمضيها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.

وينص القانون على أن رئيس الحكومة له صلاحية إحداث وتعديل المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها والتعيينات في الوظائف المدنية العليا.

في المقابل، ينص الفصل العاشر من القانون على أن رئيس الجمهورية يختصّ بالقيادة العليا للقوات المسلحة وإشهار الحرب وإعلان السلم بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التأسيسي وللرئيس صلاحية التعيينات والإعفاءات في الوظائف العسكرية العليا بالتوافق مع رئيس الحكومة تعيين رئيس الحكومة و التي يجب أن تؤدي اليمين أمامه، ويختص رئيس الجمهورية أيضاً بقبول اعتماد ممثلي الدول الأجنبية والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية لديه و التعيينات في الوظائف السامية لوزارة الخارجية وفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية لدى رسم السياسة الخارجية للدولة بالتشاور والتوافق مع رئيس الحكومة إعلان الدول والمنظمات الإقليمية والدولية بالتوافق مع رئيس الحكومة كما يختصّ أيضاً ممارسة العفو الخاص عن المساجين وإعلان الأحكام والتدابير الاستثنائية في الظروف الطارئة بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس المجلس التأسيسي وعدم معارضتهما في ذلك[1].

1- صلاحيات تنتقدها المعارضة، **جريدة القبس**، 14 ديسمبر 2011. السنة 40. العدد 13843، ص 43.

وبالنظر إلى الفراغ التشريعي الذي تعاني منه البلاد بانتظار الانتخابات العامّة، سوف تتوسّع مهمّة المجلس مما يُتيح له القدرة على التصرّف مثل برلمان عادي، أي مناقشة موازنة العام 2012 وإقرارها، ومراجعة القوانين السابقة[1] وإقرار قوانين جديدة، وكذلك استجواب الأعضاء السابقين والحاليين في الحكومة. ويبدو أعضاء المجلس التأسيسي، على أتم الاستعداد للاضطلاع بهذا الدور الجديد الذي من شأنه أن يحوّل المجلس إلى هيئة تشريعية كاملة الصلاحيات.

الحالة الجزائرية:

بدأت الأحداث في الجزائر بارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية (خاصة السكر والزيت) وانطلاق الاحتجاجات الشعبية[2] التي مست العديد من مناطق الجزائر في بداية جانفي 2011.

كان تعامل السلطات بالتركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية [*] لهذه الأحداث، التي تزامنت مع ما يجري في تونس من أحداث، في سياق ما اصطلح عليه "**بالربيع العربي**".

1- أمين غالي، "عملية إعداد الدستور في تونس: آفاق المرحلة المقبلة،" **مركز صدى التابع لمؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، 9 ديسمبر 2011

2- عبد الناصر جابي،" الحركات الاحتجاجية في الجزائر كانون الثاني/ يناير 2011،"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،2011، ص 2-11.

(*) صدر أول موقف رسمي عن السلطات الرسمية على لسان وزير التجارة، تلاه تصريح وزير الشباب والرياضة الذي دعم الرؤية الرسمية على أن الاحتجاجات سببها غلاء أسعار المواد الغذائية، عبر عنها شبان عاطلون على العمل وتنقصهم وسائل الترفيه وغيرها من المشاكل الاجتماعية. ولم يتدخل وزير الداخلية – المعني الأول بضبط الأمن – إلا في اليوم السابع للاحتجاجات يوم الأحد 09 جانفي 2011.

obeikandl.com

ولما كانت سنة 2011 خالية من رهانات سياسية انتخابية[*] ساعد على إضفاء نوع من الهدوء على المشهد السياسي الجزائري وبقاء المطالب في شقها الاقتصادي والاجتماعي والتعامل وفقها بإجراءات اقتصادية لتخفيف الأزمة.

أما المبادرات السياسية للإصلاح فقد أعلنت في شهر افريل 2011 كاستجابة للتحولات المحلية[**] والإقليمية، حيث قدم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مبادرة للإصلاح الرسمي متبنيا خيار الإشراف الرئاسي على روزنامة التغيير المتدرج، بعد الانتهاء من المشاورات السياسية بين مفوضي الرئاسة وممثلي الطبقة السياسية الجزائرية[1].

جاء خطاب الرئيس بوتفليقة في سياق زمني وظروف تسودها الخشية من مآلات المستقبل السياسي، فتم إقرار مشروع يهدف إلى إطلاق الحريات والديمقراطية، لتحقيق التغيير السياسي الذي ينتهي إلى بناء مؤسسات دستورية تمثيلية، تكمل نقائص التجربة الديمقراطية الناشئة في الجزائر.

(*) مقارنة بسنة 2009 التي شهدت انتخابات رئاسية أو سنة 2010 التي شهدت حراكا سياسيا من ابرز مظاهره الصراع داخل حزب جبهة التحرير الوطني وسنة 2012 التي ستشهد انتخابات المجالس المحلية والبرلمانية.

(**) المطالب المحلية قادتها الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء "التنسيقية الوطنية من اجل التغيير" المطالبة بإسقاط النظام وتغييره كل يوم سبت ، لكن الصراع الداخلي من جهة وعدم التفاعل الاجتماعي معه التنسيقية من جهة أخرى أدى إلى زوالها.

1- عصام بن الشيخ،" مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب،"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،2011ص، 2-11

سبق خطاب التغيير[*] في الجزائر دعوة الحكومة إلى إلغاء قانون حالة الطوارئ في البلاد وتعويضه بقانون مكافحة الإرهاب، وإتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، وإلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، مع إقرار قانون الأحزاب السياسية[1] وفتح الباب لاعتماد أحزاب سياسية جديدة[**]

(*) خطاب الرئيس بوتفليقة في 15 افريل 2011 التزم في مضمونه بتنفيذ حزمة إصلاحات سياسية قبل نهاية السنة الجارية عبر تعديل ومراجعة شاملة لجملة قوانين ذات صلة بالحياة السياسية منها قوانين الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية وقانون الانتخابات وقانون الإعلام وسن قانون يرفع نسبة تمثيل المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة.

1- عصام بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص 2-11.
كما تم نشر القانون العضوي الذي يتعلق بالإعلام تحت رقم 12-05 مؤرخ في 12 جانفي 2012، والقانون العضوي رقم 12-06 مؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات.

(**) دخل قانون الأحزاب حيز التنفيذي بدأ من اليوم الثلاثاء 17 جانفي، بعد نشره في الجريدة الرسمية في 15 من ذات الشهر، وهو المشروع الذي ينتظره العديد من الأحزاب السياسية قيد التأسيس من أجل حصولها على الاعتماد.
وقد أدرج المجلس الدستوري تغييرات على بعض مواد المشروع منها المادة الثامنة التي تتحدث عن الحالات التي يمنع فيها تأسيس أحزاب سياسية بسبب الدين والعرق والجهوية والمهنية، حيث يرى المجلس الدستوري أن المادة 8 من القانون العضوي موضوع لإخطار غير مطابقة للدستور"، بسبب أن المشرع " أقرّ توسيع الأسس التي يمنع الاستناد إليها في تأسيس حزب سياسي"، وأن هذا النص (الجانب الفقرة الشطر) تنص على أن الحل (انحلال) القضائي للحزب السياسي سينجر عنه مصادرة المنتخبين من عهداتهم الانتخابية، بالنسبة للمجلس الدستوري فإن مصادرة المنتخبين من عهداتهم الانتخابية لا يمكن ربطها=

لتعبر عن مرحلة جديدة مع الانتخابات الحلية والبرلمانية المزمع إجرائها في شهر ماي 2012 كما عبر عن ذلك الرئيس بوتفليقة في خطابه يوم 23 فيفري بمناسبة ذكرى تأميم المحروقات في الجزائر وشدد على ضرورة المشاركة الفعالة من قبل الشعب حتى يتم التخلص من ذرائع التدخل الأجنبي الذي يبقى عاملا مهددا لسيادة الدولة.

في هذا السياق الذي يعمل وفق معطيات خطاب التغيير (خطاب 15 افريل 2011) والمعبر عن رغبة شديدة في محاولة فتح أفاق جديدة لجمهورية جديدة بمعالم جديدة ومنظور جديد[1] قائم على فكرة العدالة التوزيعية والمشاركة الفعالة في محاولة إرساء دعائم دولة الحق والقانون.

أ/ الحالة الليبية:

تميز النموذج الليبي بتدخل الظاهرة القبلية في حقل الفعل السياسي والاجتماعي، حيث أثرت النزعة القبلية في الحراك السياسي، من خلال التمرد ضد النظام السياسي، الذي أخذ الطابع الجهوي و"العروشي"[2] لتظهر أهمية الوعي بالدور التاريخي للقبيلة، المؤثر في

=بانتماءاتهم الحزبية. وفي المادة 18، التي تنص على الجنسية الجزائرية الأصلية بالنسبة لمؤسسي حزب سياسي، تم فيها حذف كلمة الأصلية.

1- محند برقوق، في حلقة تحليلية لخطاب الرئيس بوتفليقة الذي ألقاه في 15 افريل ، 2011 التلفزيون الجزائري.

2- محمد نجيب بوطالب، " الابعاد السياسية لظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، "، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ص3-34.

obeikandi.com

مسيرة تشكل وعمل نخب سياسية، خاصة مع مرحلة بناء الدولة الوطنية[1].

فالعشيرة والقبيلة هي وحدات ذهنية وجدت طريقها إلى عقول الثوار ووجدانهم بوصفها قيما أخلاقية ومحددات للسلوك السياسي[2]، استطاعت أن تبدل أسس الولاء للنظام السياسي، كما كان للدافع السياسي في تحقيق الديمقراطية ومقاومة الاستبداد الأثر الفعال في هذا الحراك، والانحياز للمجلس الوطني الانتقالي وتقديم الولاء له بطابع الانضمام المناطقي والجماعي[3].

فمن خلال المواصفات السوسيولوجية والانثروبولوجية لنظام الدولة السائد في ليبيا، والتجربة التاريخية لمختلف الفاعلين السياسيين، تدرك الكيفية التي أدت إلى ميدان المواجهة المسلحة معمر القذافي والثوار، في ظل غياب إطار تنظيمي مستقل يؤطر العمل السياسي ويفسح المجال للفعل والتفاوض السلمي والايجابي[4].

اسمرت المواجهة المسلحة[*] بين الثوار و"النيتو" من جهة والقذافي وكتائبه من جهة أخرى عدة شهور انتهت بمشهد مأسوي لعائلة القذافي

1- المرجع نفسه ص 04.

2- المولدي الأحمر، مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة،"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ص12-15.

3- محمد نجيب بوطالب، **مرجع سابق**، ص 13-14.

4- المولدي الأحمر، **مرجع سابق**، ص 19.

(*) في غمرة الأحداث التي وقعت في المنطقة العربية مع نهاية سنة 2010 وبداية 2011 جاء الحراك الشعبي في ليبيا في شكل ثورة بدأت معالمه في 17 فيفري 2011 كان المصطلحين الأكثر حضورا في المشهد الليبي الثوار، الكتائب والمرتزقة وحتى النيتو وكل مصطلحات تبرز الطابع العنيف والمسلح.

obeikandi.com

الذي قتل بطريقة بشعة، بعد ذلك تم التحكم في كامل التراب الليبي بقيادة المجلس الوطني الانتقالي بقيادة مصطفى عبد الجليل، وبرزت إشكالية بناء الدولة الليبية الجديدة بعيدا عن الفلسفة القذافية الوهمية، وكيفية نزع سلاح الثور الذي يعتبر تحدي لعملية البناء الوطنية التي تتطلب مؤسسات وذهنيات جديدة تؤسس لدولة ليبية جديدة.

أما في المغرب فسنتناول تأثير ذلك بشكل مفصل في المبحث الثالث من الفصل الثالث.

obeikandl.com